الأمم المتحدة S/PV.7711

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧١١

الجمعة، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيرو/السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد إيبانيث
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد كانسيلا
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا/السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد نديايي
	الصين	السيد ليو جيايي
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد هاماشي

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447)

الرسالة المؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2016/503)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447)

الرسالة المؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2016/503).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في جلسة اليوم. إن مشاركتهم لتأكيد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، تركيا، تشاد، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، السويد، سويسرا، غواتيمالا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، المغرب، المكسيك، ملديف، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، هولندا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشكره على حضوره هذه الجلسة الهامة شخصيا. أطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد ماورير، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من جنيف.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الضيفين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/447، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/503، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، الذي أشكره جزيل الشكر على جميع الجهود التي يبذلها كأمين العام. إنني اجتمع معه بشكل متواتر، وأعلم أنه لا يدخر أي جهد في السفر حيثما تأخذه أعمال المنظمة، بهدف حصري يتمثل في حفظ السلام وحماية المدنيين.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتناول هذا الموضوع الهام.

(تكلم بالإنكليزية)

هذه هي اللحظة المناسبة لتناول إسهامات عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في حماية المدنيين. يشدد تقريري الأخير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447) على الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير ملموسة ويقدم توصيات في هذا الشأن. كان تعزيز حماية المدنيين أحد مجالات التركيز الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وخطة العمل من أجل الإنسانية (A/70/709، المرفق). وكان أحد المواضيع الرئيسية التي انبثقت عن الاستعراضات الأخيرة لعمليات السلام، وهيكل بناء السلام، وإطار المرأة والسلام والأمن.

أكدت كل هذه التقارير والاستعراضات والفعاليات على الضرورة السياسية والقانونية والأخلاقية والتشغيلية لحماية المدنيين والمسؤولية الرئيسية للسلطات الوطنية. وشددت على ما يمكن أن تضطلع به عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في حماية المدنيين من دور متواضع لكنه حيوي، وشددت على ضرورة بذل جهود متضافرة من جانب المجلس والدول الأعضاء والأمانة العامة لمواصلة تعزيز هذا الإسهام.

إن حماية المدنيين مسؤولية شاملة، تشمل جميع المهام الأساسية للأمم المتحدة: حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والسياسية وحفظ السلام. وعلى نفس المنوال، فإن عمليات حفظ السلام تكون أكثر فعالية في حماية المدنيين عندما تعتبر الحماية نشاط على نطاق البعثة، تدفعه استراتيجية سياسية سليمة.

والانخراط السياسي للموظفين المدنيين، وحوارهم مع أطراف المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات ومع الشركاء أمر ضروري. كما يرصد الموظفون المدنيون التجاوزات ويحققون فيها، وهو الأساس الوحيد للمساءلة. وبالمثل، تسهم شرطة الأمم المتحدة إسهاما هاما. وتقوم شرطة الأمم المتحدة حاليا بحماية عشرات الآلاف من المشردين داخليا في قواعد بعثة حفظ السلام في جنوب السودان.

وأحث مجلس الأمن على إعطاء الأولوية للاستراتيجية السياسية والنهج الشاملة للبعثة بأسرها عندما ينظر في ولايات حماية المدنيين. ويمكن لهذا أن يكون أكثر أهمية من الأصول العسكرية وأعداد القوات. تعمل الأمانة العامة لدعم المجلس في هذا من خلال تزويده بأفضل تحليل للتهديدات وأفضل مشورة وتوصيات بشأن مسار العمل الأكثر فعالية، حسب السياق. وكما أبلغت الجمعية العامة بالأمس، نحن نعكف على استعراض الإجراءات الإدارية واللوجستية لنرى الكيفية التي يمكننا بها تقديم أفضل دعم لعمليات السلام، وعلى النظر في سياسات تجعلنا أكثر مرونة واستجابة.

وتبذل الأمانة العامة أيضا قصارى جهدها لدعم البعثات من خلال تجديد التركيز على الأداء والمساءلة. وسنواصل جهودنا لمنع التجاوزات من جانب حفظة السلام والتصدي لها. ومن خلال العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، نقوم بتكوين قوات وأفراد شرطة حفظ سلام بطريقة تتناسب فيها القدرات مع الاحتياجات. نحن بحاجة إلى قوات تتكلم اللغات المناسبة، قوات تجلب معها التكنولوجيا والمعدات الملائمة وتملك المهارات والتدريب المناسبين، في المكان المناسب. وللدول الأعضاء دور بالغ الأهمية في هذا الصدد، في المساهمة بقوات وبأفراد شرطة جاهزين ومستعدين

وقادرين على تولي مهام الحماية. وتحدد مبادئ كيغالي نقاط مرجعية هامة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأحث جميع الدول على إقرارها.

كما أننا نعتمد على مجلس الأمن لتحديد الولايات التي تتماشى مع الموارد، واستخدام نفوذه لزيادة تلك الموارد في ظروف معينة.

إن حماية المدنيين هي مسؤولية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. لكن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق أطراف النزاع، والدول غير المتحاربة ومجلس الأمن. إن خطة عملي من أجل الإنسانية، التي وضعت بوصفها إطارا لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، تحدد المسؤوليات والمبادئ ومسارات العمل الرئيسية، وأهدافا طموحة للجميع من أجل تحسين حماية المدنيين. في مؤتمر القمة، تعهدت الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات باتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ الخطة. وفي وقت لاحق من هذا العام، سوف أقدم تقريرا إلى الجمعية العامة، واقترح سبلا للمضي بتلك الالتزامات قدما.

يجب علينا أيضا أن ننظر خارج نطاق الأمم المتحدة ونزيد تعاوننا مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإقليميين. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، ما فتئت الأمم المتحدة تنسق مع مجموعة من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من أجل تعزيز الاستقرار والأمن. كما سنواصل الضغط على الحكومات وأطراف النزاع من أجل النهوض بمسؤولياتهم عن الحماية، والامتثال للقانون الدولي واتخاذ التدابير الاحترازية للحيلولة دون إلحاق الأذى بالمدنيين – على سبيل المثال، من خلال الحد من تأثير الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وعلى الحكومات وأطراف النزاع أيضا التزام بتوفير الاحتياجات الأساسية للمدنيين في حالات النزاع. وعندما لا يقومون بذلك، ينبغي لهم أن ييسروا المساعدة الإنسانية الأساسية التي تقدمها المنظمات الإنسانية. والكثير من الأطراف لا تفي بتلك الالتزامات، ومن الضروري أن نستخدم كل الوسائل المتاحة لنا لمساءلتهم.

إن الأمم المتحدة عاقدة العزم على العمل بشكل جماعي من أجل دعم الحكومات لحماية شعوبها، وإقناع أطراف النزاع بالتقيد بالتزاماتها. ولكن حتى أنجع عمليات حفظ السلام لا يمكنها أبدا أن تحمي كل المدنيين من الأذى. ولا يمكن لأي قدر من الاستراتيجية أو الموارد أو المساءلة أن يخفف من العواقب الخطيرة والمأساوية للحرب على الأشخاص العاديين من نساء وأطفال ورجال. ويكمن الحل الأمثل لحماية المدنيين في النزاعات في إيجاد حلول سياسية مستدامة تستند إلى سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان. هذه هي المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، وأنا أحث المجلس على النهوض بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس توادیرا (تكلم بالفرنسية): تُعقد جلسة مجلس الأمن هذه في لحظة مواتية، حيث أنها تركز على مسألة عمليات حفظ السلام وحماية المدنيين. وأعتقد أنها تتيح لنا الفرصة لمناقشة حالة بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يستضيف على أراضيه عملية دولية لحفظ السلام كفلت منذ فترة حماية المدنيين.

لقد تمكنت الحكومة الانتقالية بسرعة من وضع حد للفظائع الجماعية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري. كما كانت البيئة الأمنية مواتية لنجاح المشاورات الشعبية ومنتدى بانغي والاستفتاء والانتخابات البرلمانية والرئاسية. وأود بصفة خاصة أن أشكر البعثة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها لما بذلته من جهود لحماية المدنيين في جميع أنحاء أراضينا – من باوا إلى أوبو ومن بيربيراتي إلى بيراو. وتجلت آثار هذه الجهود بشكل خاص في عودة المشردين واللاجئين من السكان، التي تسارعت في الأشهر الأخيرة، على سبيل المثال في بانغي وبيربيراتي وكاغا باندورو.

وعلى الرغم من هذا النجاح الاستراتيجي، فإن المهمة لا تزال هائلة، حيث إن قدرات البعثة، إلى جانب قدرات قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، غير كافية حتى الآن، للأسف، لوضع حد للعنف الذي يؤثر على مواطنينا. إن استمرار وجود الجماعات المسلحة – سواء كانت ”ميليشيات“ أنتي بالاكا أو ائتلاف سيليكا السابق – وكذلك وجود جيش الرب للمقاومة، يشكل تحديا يوميا لأمن المدنيين. ويضاف إلى ذلك استمرار التوترات الطائفية، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة الرعوية، التي يؤججها وجود تلك الجماعات.

وأولت المشاورات الشعبية فضلا عن منتدى بانغي، اهتماما كبيرا لمسألة الضحايا، الذين تمكنوا من مشاطرة آرائهم وتوقعاتهم. إن السكان المشردين والأقليات العرقية والدينية معرضون بوجه خاص لخطر العنف، في حين أن النساء والأطفال كثيرا ما يعانون من العنف القائم على نوع الجنس، ويقعون ضحايا للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة. ويريد اللاجئون من جمهورية أفريقيا الوسطى العودة إلى بلدهم، ويريدون أن تكون هناك عودة إلى العدالة والمصالحة فيما بين الطوائف، وحرية التنقل والسلام.

وعلى خلفية تزايد حالات الضعف بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي والتشريد القسري، وتفشي الجريمة والعدد الكبير جدا من الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة، لا بد لنا من أن نفعل المزيد معا وبصورة أفضل لحماية السكان في جميع أنحاء البلد.

في المدى القريب، وهذه هي الأولوية الأولى لحكومتي، تحتاج جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الدعم الثابت من المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لحماية السكان على نحو مستدام. ولهذا السبب، يجب أن تظل حماية المدنيين تشكل أولوية في ولاية البعثة، وأن تنفذ دعما للعمل الحكومي.

ومن أجل ضمان هذه الحماية، ثمة حاجة إلى دعم خاص من طرف المجتمع الدولي، من أجل تجهيز وتدريب موظفينا وتمكينهم من الوفاء بمسؤوليتهم الرئيسية في مجال الحماية والأمن. قبل كل شيء، يجب على جمهورية أفريقيا الوسطى أولا إعادة بناء جيشها ودركها وشرطتها، بالإضافة إلى نظاميها القضائي والسجني. وسيتطلب الأمر إنشاء هياكل تشغيلية نزيهة ومجهزة ومدربة، تمثل جميع شرائح السكان.

ويمكن لتعزيز تنسيق العمليات الأمنية، والعمليات المشتركة، ولا سيما مع قوات الأمن الداخلي، أن يتيح لقواتنا الاستفادة فورا من قدرات الاستجابة السريعة، والإسهام بشكل مباشر في أمن السكان. وستتيح تلك العمليات القبض على مرتكبي الجرائم الجماعية، وكذلك المجرمين أو حتى الجماعات المسلحة التي تواصل انتهاك حقوق المواطنين. ويجب أن تتم تلك العمليات الأمنية لدعم العملية السياسية التي تركز على التوصل إلى الحلول السياسية، ونزع السلاح والتسريح،

والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني من أجل احتواء الإجراءات السلبية للجماعات المسلحة، وتخفيضها تدريجيا.

ولكي يكون لجهودنا الأمنية المشتركة تأثير دائم يجب بطبيعة الحال مواصلتها، وتوسيع نطاقها من خلال العمل باستمرار، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وبشكل أعم، من أجل استعادة سلطة الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن تظل تلك الإجراءات الرامية إلى إنشاء بيئة توفير الحماية، تشكل أولوية في ولاية البعثة، وأن يتم ذلك في المقام الأول في المجالات التي لا يزال انعدام الأمن مستمرا فيها.

إن نشر الإدارة في جميع أنحاء الإقليم الوطني هو أمر حيوي بشكل مطلق لتزويد السكان بالخدمات الاجتماعية الأساسية، لكي يسهم ذلك إسهاما فعالا في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة سلطة الدولة، وكذلك في التصدي للتهميش الذي يؤجج دورات الأزمات في البلد. والحكومة عاقدة العزم على إجراء إصلاح رئيسي للسياسة اللامركزية بغية مساعدة السكان على حكم أنفسهم بصورة أفضل، من خلال تأكيد وجودها في جميع أنحاء البلد، وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن امتنان الحكومة للمجتمع الدولي على ما قدمه من دعم لاستعادة سلطة الدولة. وقد مكن هذا الدعم من نقل ١٦ حاكم ولاية، و ٧١ حاكم ولاية فرعية، و ١٧٤ وفدا خاصا، وكذلك ٤٢٥ موظفا يعملون في مجال الخدمات الاجتماعية، يعمل ٧٠ في المائة منهم في قطاع التربية. ومع ذلك، ألاحظ أنه في سياق استعادة سلطة الدولة وحماية السكان المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، يظل تعزيز القدرات الوظيفية والتشغيلية للشرطة والدرك يمثل أولوية أيضا. وفي هذا السياق، وضعت قوات الأمن الداخلي، بدعم من عنصر شرطة البعثة، خطة لبناء القدرات والتنمية تستحق التنفيذ.

وأود أن أسلط الضوء هنا، على الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إشراك جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في المسيرة نحو المصالحة والصفح، واضعة في اعتبارها أنه يجب تحقيق العدالة، بغية مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان. ومن خلال إقران الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بإنشاء آلية وطنية محددة جرى تعزيزها، فتحت جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا مسارا جديدا، في مجال الكفاح ضد الإفلات من العقاب. ومع ذلك، من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي أن يزودنا، في أقرب وقت ممكن، بالخبراء والقضاة الدوليين ذوي الخبرة الحقيقية في مقاضاة أخطر الجرائم. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وفقا للمعايير الدولية، سيتيح لبلدي اتخاذ خطوة حاسمة في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، سيمكّن أيضا إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ودفع التعويضات، التي أوصى منتدى بانغي بإنشائها، البلد من إرساء أسس السلام الدائم. وسيكون توطيد المالية العامة وإصلاح القطاعات الإنتاجية، ضمن المساعي الرئيسية لهذه الولاية الرئاسية الجديدة. وستشكل زيادة وضمان موارد الدولة، واحتواء الإنفاق العام، إصلاحا رئيسيا للوكالات المالية المملوكة للدولة. وسيجري شن معركة لا هوادة فيها ضد الغش والفساد والاختلاس والابتزاز.

وبنفس الروح، ستقوم الحكومة باستئناف نشاط القطاعات الإنتاجية، التي تشمل الزراعة والتجارة، والطاقة، والاستثمار الأجنبي الخاص، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تحفيز النمو، وضمان ليس الأمن الغذائي فحسب، بل أيضا زيادة الصادرات وخفض الواردات. ومن المتوخى اتخاذ تدابير اجتماعية لمكافحة البطالة، وتحسين إضفاء

الطابع المهني على النظام التعليمي وتعزيز الحصول على الرعاية الصحية والأدوية والسكن.

وقد تطلب تحقيق مختلف هذه المكاسب، الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. وينبغي أن يستمر هذا الدعم في إطار العمل المشترك مع الشركاء الدوليين في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل دعم حكومتها وشعبها في تنفيذ الأولويات المتفق عليها وطنيا، المتعلقة بالسلام والأمن والعدالة والمصالحة، واستعادة سلطة الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويحدونا الأمل في أن يركز إطار العمل المشترك على التحديات الملحة.

وسيتم أخذ أولويات الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل بعين الاعتبار، في إطار أسلوب الخطة الجديدة، الذي تعد جمهورية أفريقيا الوسطى بلدا رائدا فيه. وستقوم الحكومة بإجراء تقييم للانتعاش وبناء السلام، بدعم مشترك من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وسيتيح التقييم وضع خطة عمل وطنية ذات أولوية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام في اجتماع المانحين الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي ببروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر.

تلك هي المواضيع التي أردت تناولها أمام مجلس الأمن. وأعرب عن الأمل في أن يقدم المجتمع الدولي دعمه للإجراءات الواردة في برنامج الإنعاش الخاص بجمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس توادیرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماورير.

السيد ماورير (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على منحي الفرصة لمخاطبته مرة أخرى في هذه المناقشة الهامة اليوم.

إن الحرب تساوي التدمير – تدمير العدو والأهداف العسكرية والأصول والهياكل الأساسية. وقد تكون مؤسفة، ولكنها ليست محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي، وبالتالي يجب أن نتقبلها. وما لا يمكننا أن نقبله – وما يجب ألا نقبله – هو أن الحرب تدمر أرواح أعداد لا تحصى من المدنيين. إن حماية المدنيين تقع في صميم القانون الإنساني الدولي وفي صلب بعثات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكثيرا ما ينشر حفظة السلام على الخطوط الأمامية للنزاع المسلح بولايات شاقة على نحو متزايد. ونحن نعرف ذلك لأنه في كثير من الأماكن، من جنوب السودان إلى مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مباشرة إلى جانبهم. وقد اشتملت ولايات المنظمة على حماية المدنيين على نحو متزايد، منذ بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عام ١٩٩٩، وأشيد بالمجلس على التزامه باستخدام الموارد الموجودة تحت تصرفه لضمان حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات في أي وقت وبأي وسيلة ممكنة.

إن نشر بعثات السلام في بيئات عنيفة بولايات شاقة يثير حتما مسألة متى تنطبق الشروط المتعلقة بالحالات التي ينطبق عليها القانون الإنساني الدولي وتحت أي ظروف. وأعتقد أن هذه المناقشة القانونية ذات الطابع التقني ينبغي ألا تمنع أي شخص من استهداف أعلى المعايير، في جميع الأوقات، وهذا يعني احتراما لا تشوبه شائبة للقانون الإنساني الدولي.

وتشكل قوات الأمم المتحدة التي يتجاوز عدد أفرادها ١٢٠ ٠٠٠ – من الناحية النظرية – ثالث أكبر جيش في العالم، وهم يضعون المعايير. إن مواجهتهم لبعض أسوأ الفظائع في تاريخ البشرية، من رواندا إلى البوسنة، ومن جنوب السودان إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية أو الصومال، اليوم، يعني أن أعمالهم يمكن أن تحدث تغييرا في أشد الحالات صعوبة. فهم مطالبون بالتزام أعلى المعايير، وعندما لا يلتزمون بها، لأي سبب من الأسباب، يجب على المجلس، بوصفه الجهاز المسؤول عن تكوين بعثات حفظ السلام، أن يستخلص الاستنتاجات المناسبة ويعمل على

تنفيذها بالتعاون مع البلدان المعنية المساهمة بقوات، بما في ذلك ادعاءات العنف الجنسي ضد الأطفال وقتل المدنيين التي حظيت مؤخرا باهتمام وسائط الإعلام.

وتعلم جميع الوفود أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل على الخطوط الأمامية للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، وأن منظمتي غالبا ما تكون من بين الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية الأخيرة الموجودة في الميدان، قريبة من الناس. وما نعلمه من بقائنا قريبين من الناس في أكثر من ٨٠ بلدا، هو أن المجتمعات تمتلك قوة هائلة، لا سيما في أوقات الهشاشة وحالات الطوارئ. ويجب ألا يعمل حفظة السلام ولا العاملين في المجال الإنساني على تقييد أو منع تمكين الناس. لأن الناس في المجتمعات المحلية، في نهاية المطاف، هم أفضل من يعرف بيئتهم وديناميا تهم المتغيرة. فقد شهدت بنفسي أمثلة رائعة لرجال ونساء محليين يتفاوضون بشأن الوصول للمنظمات الإنسانية، على سبيل المثال. وهناك دور حفظة السلام في إشراك المجتمعات المحلية، كما أبرز الأمين العام كذلك قبل جلسة اليوم. ويجب على حفظة السلام خلق ودعم المساحات التي يمكن للسكان المحليين التفاوض فيها.

وبقدر قرب حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني إلى بعضهم جغرافيا، من المهم للغاية بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر أن ينظر إليها وتفهم على أنها المنظمة الإنسانية المحايدة تماما والمستقلة والتزيهة المعروفة. وأي نوع من الالتباس أو الخلط بين الولاية السياسية لأي بعثة من بعثات حفظ السلام وبين مبادئ حركتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر يمكن أن يعرض للخطر وصولنا إلى المحتاجين ويعرض حياة زملائي للخطر. وسنواصل حماية تميزنا لكي نضمن أن بإمكاننا أن نحقق إنجازات قدر استطاعتنا لمن يعانون في الحروب، ونطلب من حفظة السلام ومن المجلس فعل الشيء نفسه. وسنظل نعتمد على بروتوكولاتنا الأمنية التي لا تستند إلى الأمن المسلح، بل إلى التعامل مع جميع من يحملون السلاح وفي توافق معهم، وبشفافية فيما يتعلق بعملنا القائم بشكل صارم على الحاجة. كما نود كذلك أن نواصل العمل مع بعثات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة وأمانة الأمم المتحدة من أجل مواصلة الاستفادة من التعاون المثمر الذي أقمناه على مدى عقود.

ونحن مستعدون لزيادة حجم وعمق برامجنا لتدريب حفظة السلام على القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين، قبل النشر وفي الميدان، ولتعزيز حوارنا بشأن الحماية مع جميع الأطراف. ونحن على استعداد للمشاركة في الخطوط الأمامية للنزاع ومع جميع من يحملون السلاح لإيجاد ترتيبات تتم من خلالها حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني. وغالبا ما تكون الخطوة الأولى صوب تحسين الحماية من خلال إعادة بناء حد أدنى من الثقة ما بين الأطراف المتحاربة عبر خطوط الاتصال.

ويمكننا أن نساعد المجلس، من خلال خبرتنا الكبيرة في مجال الاحتجاز، في الإعداد لتلك اللحظات التي يرجح فيها أن يقوم حفظة السلام بتوقيف واحتجاز الأشخاص. وقد شهدنا في الماضي أن التحضير أجدى من الاندفاع في حالات الطوارئ. ونحتاج إلى أن تكون البروتوكولات والإجراءات اللازمة بشأن الاحتجاز والنقل وإمكانية وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر قائمة قبل بدء العمليات.

وهناك غيرها من التدابير الفعالة التي يمكن للمجلس اتخاذها من أجل توفير الحماية الفعالة للمدنيين. ويمكن للمجلس أن يوسع نطاق وجود حفظة السلام عند الاقتضاء، وذلك لردع العنف على نحو فعال وتوفير التدريب الكافي لقوات حفظ السلام وتزويدهم بالموارد حتى يتمكنوا من القيام بعملهم؛ ووضع إجراءات تشغيل نموذجية لبعثات حفظ السلام المختلطة؛ وكفالة أعلى معايير للسلوك؛ وأخيرا، حسبما ورد

في اتفاقيات جنيف، احترام وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات، بما في ذلك العمل الإنساني المحايد والمستقل والنزيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ماورير على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرا للشؤون الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا.

أدعو الممثلين في هذه السنة الخاصة للأمم المتحدة، إلى الوقوف على التقدم المحرز في حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. وأرحب بالأمين العام، الذي ساهم مساهمة كبيرة في التقدم المحرز، ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أشكره على قبول دعوتي والذي ذكرنا بما قدمت الأمم المتحدة لبلده. وأخيرا، أشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي، للأسف، لم يتمكن من الانضمام إلينا، ولكنه يريد مشاطرتنا توصياته من أجل ضمان توفير حماية أفضل للمدنيين في النزاعات المسلحة.

وكما سمعنا من فورنا، فإن تحويل عمليات حفظ السلام جار. فكلنا نتذكر إخفاقات سريبرينيتسا ورواندا. وقد أحطنا علما مع القلق بالتقرير الأخير للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2016/447)، الذي يدل على أنه يجري تجاهل القانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع على نحو متزايد. وأن المدنيين دائما يدفعون الثمن. ومع ذلك، قيمت الأمم المتحدة تلك التحديات، وكسبت معارك حاسمة وأنقذت الآلاف من الأرواح. إنني أفكر، بطبيعة الحال، في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن أيضا في كوت ديفوار حيث منعت الأمم المتحدة فظائع جماعية من أن ترتكب. وكذلك فإني أفكر أيضا في شمال مالي، حيث تحمي الأمم المتحدة المواطنين وتدعم تنفيذ حل سياسي.

أما بالنسبة لأولئك الذين يشككون في قيمة الأمم المتحدة، فإن تلك النجاحات تبين أنه يمكن النجاح في حماية المدنيين، إذا ما تم استيفاء شروط ثلاثة. الشرط الأول هو في تقديم القدوة. فأعمال العنف التي ارتكبتها القوات التي تكلفها الأمم المتحدة ضد السكان يجب مكافحته بحزم مطلق وباحترام تام لسيادة القانون. وكبلدان مساهمة بقوات، فإن من واجبنا أن نحيل إلى العدالة على الفور أي ادعاء مثبت يصلنا وأن نتخذ ما يلزم من تدابير وقائية، مع مراعاة مبدأ افتراض البراءة.

ويتعلق الأمر بكرامة الضحايا وشرف الأمم المتحدة وجميع العسكريين الذين يحاربون بلا كلل من أجل السلام.

ويتمثل الشرط الثاني في الفعالية. وتعني الفعالية تحديد ولاية واضحة لحماية المدنيين عن طريق تخطيط جميع التدابير اللازمة للدفاع عن أنفسهم إذا لزم الأمر. ومع ذلك، لن تكون هذه الولاية واضحة إلا إذا نُفذت تنفيذا كاملا من جانب المدنيين والعسكريين الذي ينبغي لهم أن يكفلوا احترامها. وقد شهدنا إحراز تقدم في تلك المجالات أيضا بفضل الحوار المنتظم والمستمر بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وهو ما أصبح قاعدة. وقد تم توزيع الاستثمار لصالح السلام بطريقة أفضل أيضا نتيجة لمشاركة بلدان جديدة في هذه الجهود. غير أننا ما زلنا بحاجة إلى الوسائل الحديثة أيضا – الطائرات بدون طيار والاستخبارات والتنبؤ. وفي حين أُحرز بعض التقدم في ذلك المجال، فإنه ما يزال يجب علينا القيام بالمزيد، وخاصة البعثات التي تعمل في بيئة أمنية خطيرة. فلنعمل معا للاستفادة من دروس التاريخ. وفي مواجهة الصعوبات هذه، فإن الانسحاب ليس خيارا، بل يجب علينا أن نسأل أنفسنا عن الكيفية التي نحسِّن بها تعزيز ضمان أمن ذوي الخوذ الزرق.

وبالإضافة إلى العمل العسكري، تشمل فعالية حماية المدنيين اتّباع سياسات متكاملة. ويعني ذلك نشر الخبراء

القانونيين والخبراء في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وجود واضح للأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك في المناطق النائية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية لإنشاء شبكة للإنذار المبكر، والشراكة مع السلطات القضائية كي يتسنى تقديم المجرمين الذين يلقي القبض عليهم ذوو الخوذ الزرق إلى العدالة.

أما الشرط الثالث فيتمثل في إبداء الإرادة السياسية اللازمة من قبل البلدان المعنية والمجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وكفالة إيجاد حلول سياسية شاملة ودائمة. ولن يتوقف العنف في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ما دامت الجماعات المسلحة المسؤولة عنه تستفيد من الدعم المقدم إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وستستمر الجرائم المرتكبة في جنوب السودان ما لم نمارس الضغط على الأطراف المتحاربة هناك. ولن يتمكن ذوو الخوذ الزرق في السودان من مساعدة المدنيين طالما أن الحكومة تواصل عرقلة عملهم.

وفي هذا الجهد الجماعي، ما تزال فرنسا تضطلع بدورها مثلما فعلت من قبل. ويتمثل التزامنا الرئيسي في مواصلة الضغط المستمر لاتخاذ الإجراءات في وقت مبكر من جانب المجلس متى كان هناك خطر محتمل من جراء ارتكاب الفظائع الجماعية. وذلك هو المغزى الكامل لمبادرتنا مع المكسيك، بل أيضا مع فريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي شاركنا فيها بشأن تقييد استخدام حق النقض متى واجه المدنيون خطر الجرائم التي تهز الضمير العالمي. وحين تمتنع الدول عن الاضطلاع بدورها، فإن المسؤولية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الأمم المتحدة التي يجب عليها أن تتحمل تلك المسؤولية كاملة. وبالتالي، يجب علينا أن نعمل بشكل جماعي.

وعليه، سنواصل السعي إلى اتخاذ إجراءات أقوى من جانب مجلس الأمن لإنهاء تلك الحرب المروعة التي شنها النظام السوري على شعبه. وبالمثل، سنواصل العمل لنشر وجود شرطة ذات مصداقية في بوروندي. كل ذلك ونحن نضع في اعتبارنا أمرا واحدا أساسيا: يجب علينا ألا نكرر أخطاء الماضي. ومثلما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية من على منصة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/70/PV.13) فإنه يجب تعليق استخدام حق النقض في الحالات التي ترتكب فيها الفظائع الجماعية. وتلك هي مسؤوليتنا بصفتنا عضوا دائما في المجلس. وقد أيد تلك المبادرة ما يزيد على نصف الدول الأعضاء سلفا، وسوف نشرع في تنفيذها انفراديا بقدر ما يعنينا الأمر. وسوف ينظم في باريس في شباط/فبراير ٢٠١٧ مؤتمر وزاري معني بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وأخيرا، يجب علينا دائما إدانة انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في سوريا واليمن وجنوب السودان والسودان وغيرها. ولا ريب أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي، ويجب أن تشمل التأييد الثابت للمحكمة الجنائية الدولية كي تتسنى لها مساءلة مرتكبي تلك الجرائم.

ويتمثل التزامنا الثاني في التأييد القوي لعمليات حفظ السلام لما فيه صالح السكان. وتعدُّ مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين مبادئ توجيهية وتوفر لنا توجيها مفيدا. وقد قررت فرنسا تطبيقها امتثالا لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

ويتلخص التزامنا الثالث في إعطاء الأمم المتحدة الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها الطموحة في مجال حماية المدنيين. وتعدُّ فرنسا أحد المساهمين الرئيسيين في ميزانية عمليات حفظ السلام. ومن بين ما يقرب من ٩٠٠ من ذوي الخوذ الزرق المنتشرين في جميع أنحاء العالم، تُعتبر فرنسا ثاني أكبر بلد مساهم بقوات ضمن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ينتشر عدة آلاف من الجنود الفرنسيين في مختلف القدرات الوطنية ويقدمون الدعم اليومي لعمليات

حفظ السلام. وتعرب فرنسا، من خلالي، عن التزامها بمواصلة مشاركتها في هذه الجهود. وذلك هو واجبنا بصفتنا عضوا دائما في المجلس.

ونؤيد أيضا عمليات تحديث معدات العمليات، وخاصة في مجال الاستخبارات. ونهيب بشركائنا للالتزام بعمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، أرحب بعودة أوروبا بقوتها كاملة، فضلا عن كندا، إلى صفوف البلدان المساهمة بقوات.

ونحن ملتزمون أيضا بتدريب ٢٠ ٠٠٠ من الجنود الأفارقة سنويا. وأود أن أعلن أننا سننظم في باريس في خريف هذا العام اجتماعا وزاريا بشأن حفظ السلام في البلدان الناطقة بالفرنسية. ويتمثل هدفنا في كفالة تعهدات ملموسة لتوفير وتدريب الموظفين العاملين في البلدان الناطقة بالفرنسية. وبالقدر نفسه فإن التدريب قبل نشر القوات أمر أساسي. فهو أفضل سبيل لمنع السلوك الذي يتعارض مع المهمة النبيلة لذوي الخوذ الزرق.

ويتلخص التزامنا الرابع في العمل لأجل عدم التسامح مطلقا في العمليات التي أذنت بها الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نشير – عند الاقتضاء – إلى ادعاءات نظم العدالة فيما يتعلق بارتكاب أعمال العنف من قبل الجنود المشاركين في عمليات حفظ السلام. وسوف نطبق تلك القاعدة على قوات بلدنا، بل إننا نقوم بذلك بالفعل. ويتلقى جنودنا أيضا تدريبا منتظما على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قبل عمليات أي نشر في الميدان.

وأخيرا، فإننا نقدم الدعم للمنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين عن طريق التبرعات المالية وتكليف أحد كبار الموظفين بمساعدتها.

ويبيّن لنا مثال جمهورية أفريقيا الوسطى كيف يمكن للأمم المتحدة أن تعزز منع ارتكاب الفظائع الجماعية متى ما توحدت صفوف مجلس الأمن. وعلينا أن نواصل المضي في هذا المسار في ذات الوقت الذي نواصل فيه أيضا تعزيز عمليات حفظ السلام القائمة، فضلا عن بذل قصارى الجهود الممكنة لضمان ألا يكون المدنيون أبدا أكبر ضحايا الحروب في جميع أنحاء العالم.

وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية في الشجب والعمل والشجب من أجل العمل – بحيث نرتقي إلى مستوى المُثل التي ألهمت ميثاق الأمم المتحدة. وذلك هو ما ندين به للجنود الذين – وهم يواجهون الخطر على حياتهم في الميدان – ما زالوا يحافظون على تلك المُثل حية متى أرغمتهم المأساة على التدخل. ونؤكد للمجلس دعم فرنسا له في الاضطلاع الكامل بمسؤولياته.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لوزير الخارجية في جمهورية السنغال وشؤون السنغاليين في الخارج.

السيد ندياي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم شخصيا، سيدي، والجمهورية الفرنسية على رئاستها للمجلس في شهر حزيران/يونيه، وعلى تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية.

ولا بد لنا من أن نؤكد أن فرنسا وقفت دائماً إلى جانبنا بثبات في السعي من أجل بناء السلام وتوطيده في أفريقيا. ولولا فرنسا، لكانت بلدان بأكملها اليوم في حالات أكثر صعوبة. وأقصد بصفة خاصة مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أرحب بحضور رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد فوستين أرشانج توادیرا.

وأود أن أعرب عن مدى سعادتي بالمشاركة اليوم في هذه المناقشة التي تركز على حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. وهذا موضوع هام وحسن التوقيت في آن معاً، وهو

يجمعنا بعد مرور أقل من شهر على مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي – مون وأهنئه على إحاطته الإعلامية الهامة، وكذلك السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطته الإعلامية الممتازة.

إن عقد جلسة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام يتيح لنا فرصة لتقييم الإجراءات المتخذة في هذا المجال، وللقيام بشكل خاص بتعميق تفكيرنا بشأن التحديات المطروحة التي تواجه الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، على صعيد تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام.

وقد شهدنا جميعاً في نزاعات مختلفة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، أن النزاعات المسلحة ما فتئت تتسم بالاستخدام العشوائي للعنف وارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين، ومعظمهم، للأسف، من الأطفال والنساء. إن الصورة القاتمة المرسومة في تقرير الأمين العام (S/2016/447) عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، فضلاً عن الكوارث الإنسانية الراهنة في جميع أنحاء العالم، تذكرنا بحقيقة تستحق أن نكررها: إن الغالبية العظمى من ضحايا النزاعات المسلحة هم من المدنيين.

وأود أن أعبر عن الأهمية الكبيرة التي تعلقها السنغال على حماية المدنيين في إطار عمليات حفظ السلام. إن التزام بلدي بعمليات حفظ السلام يرتبط ارتباطاً وثيقا بحماية المدنيين، الأمر الذي يعززه مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، ومن بينها، اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها المتعددة الأطراف المتعلقة بحقوق الإنسان، ناهيكم عن العديد من الصكوك القانونية الأفريقية، ولا سيما اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩.

ولا يزال الاهتمام بحماية المدنيين يشكل أولوية كبرى بالنسبة للسنغال في عمليات حفظ السلام. وأود أن أذكر بأن بلدي وقع مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، واتخذ منذ وقت طويل عدداً من التدابير الرامية إلى كفالة حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، فإن القوات المسلحة السنغالية، ولا سيما الوحدات التي تستعد لعمليات حفظ السلام، تستفيد من التدريب الأولي والتدريب المستمر على الجوانب القانونية للنزاعات بغية تحسين تعريفها بالقانون الدولي الإنساني وقضايا حقوق الإنسان من أجل ضمان تحسين احترامها للالتزامات الواجبة عليها.

وإذ أقول هذا، أود أن أُذكر بالشجاعة التي أظهرها النقيب امباي ديانج من السنغال، والذي ضحى بحياته لإنقاذ المدنيين أثناء الإبادة الجماعية في رواندا. ومن الجدير بالثناء أن مجلس الأمن قد خلّد ذكراه، في القرار ٢١٥٤ (٢٠١٤)، في الصفحات المجيدة من التاريخ بأن استحدث في ٨ أيار/مايو ٢٠١٤ ”وسام النقيب امباي ديانج للشجاعة المنقطعة النظير“ لتكريم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يبدون شجاعة منقطعة النظير في خدمة البشرية والأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فمن المهم التأكيد على ضرورة تعزيز التعبئة الرامية إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. صحيح أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، ولكن من الصحيح أيضاً أن للأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، دوراً أساسياً في ذلك. وللقيام بذلك، من المهم تعزيز ثقافة منع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بجميع أشكالها، ومكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي هذه الانتهاكات.

إن السنغال مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن التقدم المحرز في عمليات حفظ السلام في مجال حماية المدنيين ينبغي قياسه

مقارنة بمدى تطور التهديدات الراهنة للسلم والأمن الدوليين. فالتهديدات الجديدة هي الإرهاب والتطرف العنيف، والتي تتطلب منا التكيّف الجذري للتعامل معها. وبالإضافة إلى حفظ السلام والحفاظ على الأمن، تشمل أنشطة البعثات اليوم عناصر مختلفة، من قبيل المساعدة الاقتصادية والإنسانية وحماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً واللاجئين والمشاركة في العمليات السياسية وإصلاح النظم القضائية وتدريب قوات الشرطة ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإزالة الألغام وبناء السلام وغيرها كثير.

وعنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام، الذي كان من المفترض أن يرصد ويراقب ويبلغ، مدعو اليوم إلى الاضطلاع بدور أكثر أهمية في تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام الجديدة التي أنشأها مجلس الأمن.

وتتجاوز البعثات الحالية الإطار الأمني الصارم لعمليات حفظ السلام ويجري تحويلها إلى بعثات لبناء السلام وحماية المدنيين، الأمر الذي يتطلب تعزيز التآزر بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية. ونحن بحاجة إلى مزيد من العمل بشأن هذه النقطة.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشير إلى إصلاح عمليات حفظ السلام، وهو أمر ضروري. إننا بحاجة إلى مواصلة هذه العملية، وحتى التعجيل بها، وذلك من أجل تحسين تكيف عمليات حفظ السلام مع أكثر الاحتياجات إلحاحاً في الحاضر والمستقبل. وتتضمن التوصيات التي قدمها كبار المسؤولين في مختلف تقاريرهم، وكذلك تلك التي تعتمدها الجمعية العامة، تدابير طموحة جداً من قبيل تحديث معدات القوات وزيادة الدعم المالي. ومن شأن التنفيذ الفعال لتلك التدابير أن يمكّن عمليات حفظ السلام من أن تدخل مرحلة جديدة في تحقيق مهامها، بفضل الحوار الجاري بشأن جملة أمور، من بينها تحديد مضمون الولايات والأدوار التي يتعين أن يضطلع بها مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات مثل بلدنا، والجهات المانحة والأمم المتحدة.

ويشرّف السنغال أن تكون سابع أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العالم، والثالثة في أفريقيا والأولى في غرب أفريقيا، حيث يخدم نحو ٣ ٧٦٩ من الرجال والنساء في سبع عمليات لحفظ السلام. كما أن بلدي هو المساهم الأول عالمياً بقوات شرطة في عمليات حفظ السلام. وتبين تجربتنا أن عمليات حفظ السلام، لكي تكون فعالة، يجب ألا تستند إلى ولايات واضحة فحسب، بل إنها تتطلب أيضاً الموارد المالية اللازمة والمعدات الكافية. ففي مالي، على سبيل المثال، نعتقد، على غرار سائر الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي اجتمعت في داكار في ٤ حزيران/يونيه، أن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بحاجة إلى أن تكون أكثر قوة مع تزويدها بمعدات تتواءم مع التهديدات والهجمات الإرهابية الفتاكة الموجهة ضد الجنود يومياً تقريباً، وكذلك بقدرات مُعززة في مجال اللوجستيات والقوات.

وأود أن أشدد على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المكرس للاتفاقات الإقليمية. والأمر يقتضي تعزيز هذا التعاون وتكثيفه بغية توفير مزيد من الدعم للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي نفس السياق، أود الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى منظومة السلم والأمن الأفريقية، بحيث يمكن للأفارقة تحسين إدارة النزاعات التي تحدث في أفريقيا.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، اللذين أنشأ بموجبهما حماية المدنيين

باعتبارها أولوية قصوى وأعرب عن عزمه على معالجة الحالات التي تُرتكب فيها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل المزيد في مواجهة تلك التحديات. ومن نفس المنطلق، فإن من المهم مراعاة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ومشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات وتسويتها. ومن المهم أيضاً تنفيذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، الذي اتخذه المجلس في ٢٧ نيسان/أبريل. وقبل ذلك بشهر واحد، اتخذ المجلس في ١١ آذار/مارس القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، الذي يهدف إلى منع الانتهاك والاستغلال الجنسيين من جانب موظفي بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، مشارك في رعاية الحملة الدولية لوقف الاغتصاب والعنف الجنسي في حالات النزاع.

لقد بدأت السنغال، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، في التفكير بشأن موضوعين هامين، وهما: استخدام التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، نخطط أيضاً لعقد مناقشة مواضيعية بشأن حماية المدنيين عن طريق التركيز على بناء الروابط بين مختلف الاستراتيجيات السياسية.

وتدعو السنغال بقوة أيضاً إلى التفكير في مدة خدمة الوحدات، والتي تضع أحياناً الرجال والنساء المشاركين في عمليات حفظ السلام في حالات يصعب جداً تحملها. ونرى أنه ينبغي أن يتم تناوب القوات بصورة أكثر تواتراً.

.وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولفرنسا عن تهانئنا الحارة وامتناننا لمبادرة عقد المناقشة الوزارية الهامة اليوم. وتود السنغال – من خلالي – أن تؤكد من جديد التزامها بمواصلة الإسهام في حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، آملين أن تتوفر لهذه العمليات موارد كافية ومناسبة وأن تكون ولاياتها واضحة وقوية بشكل كاف – حسب الاقتضاء – لتؤدي المهام التي أصبحت أكثر تعقيدا وخطورة.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الوزير إيرو لحضوره معنا لرئاسة مناقشة اليوم. فحضوره يمثل تأكيدا على الأهمية التي توليها فرنسا لحماية المدنيين، على نحو ما بينه قرار الرئيس أولوند في السنوات الأخيرة بإرسال قوات فرنسية إلى مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الذي تشتد فيه حاجتهما إليها.

كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده المتواصلة في دفع الدول الأعضاء وموظفي الأمم المتحدة لحماية الضعفاء. ونحن ممتنون لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم وعلى الجهود الحثيثة التي يبذلها موظفو الجنة الدولية للصليب الأحمر كل يوم لتوفير المساعدة الحيوية لمن هم في ظروف عصيبة.

وأود أن أرحب بالرئيس توادیرا، الذي كان لي شرف حضور تنصيبه والذي يعد التزامه بالنأي تماما عن الماضي تغييرا تشتد الحاجة إليه في جمهورية أفريقيا الوسطى، البلد الذي يعرف جيدا العواقب الإنسانية عندما يتعرض المدنيون للهجوم وعندما يقف أولئك الذين يمكنهم المساعدة موقف المتفرج. لقد تأثرت كثيرا خلال مراسم تنصيب الرئيس توادیرا بقراره أن يرافقه على المنصة ال ١٩ معارضا الذين خاضو الانتخابات ضده. كانت هذه لفتة مؤثرة للغاية للمصالحة وبادرة لست متأكدة أن كثيرا من بلداننا يمكن أن تتحلي بها في سياساتنا.

تأتي جلسة اليوم في وقت بالغ الأهمية، حيث إن الأنباء الأخيرة قد ألقت الضوء على كل من المخاطر الجسيمة التي

لا يزال حفظة السلام يواجهونها من دون ضجة تذكر للوفاء بولاياتهم في بعض أخطر أجزاء العالم، وللأسف، وعلى الآثار المروعة عندما ينتهك حفظة السلام الثقة الممنوحة لهم لحماية الأبرياء في نفس تلك الظروف الصعبة. ففي ٢٩ أيار/مايو، قُتل خمسة توغوليين من حفظة السلام العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأصيب واحد بجروح عندما نصب إرهابيون كمينا لقافلتهم في منطقة موبتي في مالي. وبعد ذلك بيومين، قُتل حافظ سلام صيني وأصيب آخرون بجروح عندما هوجم المعسكر الذي كانوا متمركزين فيه في غاو. وكما شاهدنا جميعا بالأمس، قتل الإرهابيون حسب التقارير وجرحوا العديد من القوات الإثيوبية في هجوم ضخم منسق على قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في بلدة هالغان بالصومال.

وأود أن أعرب عن خالص التعازي باسم الشعب الأمريكي وحكومة الولايات المتحدة إلى شعوب توغو، والصين، وإثيوبيا، وخاصة لأسر الضحايا عما تكبدوه من خسائر هائلة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا الجماعي لما قدموه من خدمات مشرفة.

وقد شهدنا في الوقت نفسه، تقارير أخرى في الأيام الأخيرة عن ادعاء بإعدام مدنيين خارج نطاق القضاء في جمهورية أفريقيا الوسطى على يد جنود يخدمون في بعثة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٤. وتؤكد الاكتشافات على حاجة جمهورية الكونغو الديمقراطية – حيث يزعم أن حفظة السلام التابعين لها متورطون في هذا الحادث – كفالة أن تكون التحقيقات والإجراءات القضائية الجارية دقيقة ونزيهة، وضمان محاسبة أي جنود تثبت مسؤوليتهم. ومرة أخرى، يجب أن نتعامل مع هذه الجرائم كما لو كانت جرائم ارتكبت ضد شعوبنا نحن وأن نتصرف بنفس القدر من اليقظة والإلحاح. وفي هذا السياق، أود أن أركز ملاحظاتي اليوم على ثلاثة سبل يمكن لمجلس الأمن أن يساعد بها في معالجة أوجه القصور المزمنة عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين في عمليات حفظ السلام.

أولا، ينبغي أن يكون الإبلاغ سهلا. ونحن نؤيد بقوة طلب الأمين العام في التقرير الذي أصدره الشهر الماضي أنه ”سوف تُعرض على مجلس الأمن أي حالة لامتناع حفظة السلام عن اتخاذ الإجراءات أو تنفيذ الأوامر“ (S/2016/447، الفقرة ٥٨). بيد أننا نعلم جميعا أن هذه الإخفاقات قلما يتم إبلاغ المجلس عنها في الوقت المناسب. وفي أكثر الأحيان، تستغرق التقارير شهورا عديدة لتظهر، إذا ظهرت من الأساس. ولإعطاء مجرد مثال واحد، فقد وجد أحد التقارير المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٤ أنه، من بين ٥٠٧ هجمات على المدنيين في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، لم يستخدم حفظة السلام القوة أبدا تقريبا لحماية أولئك المعرضين للهجوم، مما على الأرجح أسفر عن مقتل آلاف المدنيين. ولم يتمكن أولئك المحققون أنفسهم من العثور على حالة واحدة وحيدة أُبلغ فيها مجلس الأمن بعدم قيام وحدة من وحدات حفظ السلام بتنفيذ أمر أصدره قائد القوة، أو حتى بورود ذلك في تقارير البعثة عن الحالة التي تُرسل بانتظام إلى إدارة عمليات حفظ السلام. وهذا ليس نظاما عمليا، ولا نظاما يعمل وفقا للإرادة التي عبر عنها الأمين العام أو باستجابة مناسبة للضرورة التي يتعين بها أن يعرف مجلس الأمن ما يحدث في الميدان في البعثات التي أصدرنا بها تكليف والتي يجب أن نأخذ على عاتقنا مسؤولية السعي إلى تعزيزها. يجب أن يتغير هذا الوضع، ويتعين علينا جماعيا أن نكون القائمين على تغييره.

فالإبلاغ أمر حاسم من أجل المساءلة وإبراز المشاكل التي يتعين حلها لجعل العمل الجماعي أكثر فعالية. بدون الإبلاغ يستمر الإفلات من العقاب وتصبح الممارسات السيئة أكثر

شيوعا. والمدنيون هم من يقع عليهم الأذى. ومن ناحية أخرى، عند إبلاغ المجلس عن مشكلة ما، فإن ذلك ليس حلا سحريا، لكن على الأقل يكون لدينا فرصة لاستخدام الأدوات الثنائية والمتعددة الأطراف من مجموعة أدواتنا لمعالجتها.

ويمكن للإبلاغ المنتظم أيضا أن يساعد المجلس على تصحيح حجم البعثات، مع مراعاة أداء حفظة السلام على أرض الواقع، مع إتاحة القدرات الدولية لأعضاء المجلس على توفير التدريب الموجه والمعدات للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان المساهمة بقوات. كما أنه يسمح للأمين العام – عند الاقتضاء – بإعادة الوحدات التي يثبت عدم استعدادها لحماية المدنيين أو التي تعجز عن التحقيق في ادعاءات إساءة المعاملة أو عن مساءلة الجناة.

وللاستشهاد بمثال واحد فقط – على السبب في أهمية الإبلاغ – لنأخذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في السودان، حيث تواصل حكومة السودان عرقلة وصول المعدات والإمدادات الحيوية إلى حفظة السلام. وحتى يوم الثلاثاء، ٧ حزيران/يونيه، لم يكن لدى حفظة السلام في بورسودان غذاء يكفي سوى لعشرين يوما. وفي الوقت نفسه، منعت كتيبة بأكملها، في جنوب دارفور، من استلام الأسلحة الشخصية. وبدون هذه اللوازم الأساسية، لا يمكن حتى أن نتوقع من حفظة السلام حماية أنفسهم، ناهيك عن حماية المدنيين الذين يعتمدون عليهم. ولكن أنباء ما قامت به الحكومة السودانية مؤخرا من عرقلة استغرقت وقتا أطول مما ينبغي لتصل إلى مجلس الأمن. والآن، بعد أن وصلتنا هذه التقارير، يجب على المجلس أن يفعل المزيد للمطالبة بأن تمتثل حكومة السودان لالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة وأن تحترم الحكومة حرية تنقل العملية المختلطة.

فعدم قدرة المجلس على معالجة هذه المسألة خلال السنة الماضية يعد فشلا مخزيا وإخلالا بمسؤوليتنا تجاه الجنود الذين نقوم بنشرهم ويخاطرون كثيرا لتعزيز السلام في بيئات عدائية بشدة. وقد حضر بعض المشاركين اليوم اجتماع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أمس الذي استمعنا فيه مباشرة بشأن ما تمر به تلك القوات جراء عدم التمكن من الحصول على الغذاء واللوازم الأساسية (انظر S/PV.7709). وإنه لأمر محرج للمجلس ألا نتمكن بشكل جماعي من مطالبة الحكومة بالسماح بوصول ذلك الغذاء إلى حفظة السلام.

والطريقة الثانية التي يمكن للمجلس بها تحسين حماية المدنيين هي من خلال تحسين الطريقة التي يخطط بها ويكيف بها البعثات مع الظروف على أرض الواقع. فالوفاء بمسؤوليتنا عن حماية المدنيين يتطلب توقع التهديدات التي يشير التحليل إلى احتمال أن تنشأ واستباقها. ويتعين لهذا ألا يكون فقط في مرحلة التخطيط للبعثات، ولكن أيضا على فترات منتظمة طالما أن البعثة منتشرة، بغية الاستجابة للظروف الحركية والمتغيرة في حينها. وهذا هو الأساس المنطقي السليم وهو كما نعلم جميعا نادر للغاية.

ثالثا وأخيرا، علينا أن نحسن مضاهاة إرادة البلدان المساهمة بقوات وقدرتها مع الولايات. ولنكن صادقين مع أنفسنا: فقد كان من الصعب القيام بهذا في الماضي، بسبب الإمدادات الشحيحة من القوات وأفراد الشرطة. لكن في مؤتمر القمة المعني بحفظ السلام في أيلول/سبتمبر الماضي جرى التعهد بما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ من القوات الإضافية وأفراد الشرطة، وفي الأيام التالية كان هذا عاملا في تغيير قواعد اللعبة، إذ سمح لنا ولمنظومة الأمم المتحدة بالمساعدة على ضمان توافق أفضل بين ما تطلبه البعثات وما ترغب القوات وأفراد الشرطة من بلد معين في القيام به وقدرتها على ذلك. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي يخالجها حرج بشأن الولايات أو شكوك في قدرتها على القيام بما هو مطلوب منها ألا تنشر بعثات لمجرد أن أحدا آخر لم يقم بذلك.

ولا ينبغي للأمم المتحدة ولا للمجلس أن يشعرا بأنهما مجبران على الإبقاء على ذوي الخوذ الزرق غير المستعدين أو غير القادرين على القيام بما يطلب منهم.

أتفق هنا مع الوزير في أن مبادئ كيغالي يمكن أن تكون مفيدة للغاية في مواءمة إرادة وقدرة البلدان المساهمة بقوات مع متطلبات البعثات المعنية. وهذه المبادئ تهدف إلى توفير خطة ملموسة لتشكيل ممارسة حفظة السلام في حالات متقلقلة، ولا سيما فيما يتعلق بموضوع هذه الجلسة أي حماية المدنيين.

وحسبي أن أعطي مثالا واحدا، تنص هذه المبادئ على أن تعمل البلدان المساهمة بقوات على تمكين القائد العسكري لأي وحدة من وحدات حفظ السلام من اتخاذ قرارات بشأن استخدام القوة لحماية المدنيين، لأن التجربة علمتنا أنه إذا أضطر أحد القادة أن ينتظر حتى يتلقى التوجيه فربما يعني ذلك عدم القدرة على الاستجابة في الوقت المناسب لصد هجوم وشيك جدا ومباشر على إحدى القرى المجاورة. وإذا ما نفذت تلك المبادئ بصورة صحيحة فيمكنها أن تجعل بعثات حفظ السلام أكثر فعالية، وتحسن الوضع الأمني وتنقذ الأرواح.

كما سمعنا يوجد حاليا ٢٩ بلدا، بمن فيها الولايات المتحدة والسنغال وأوروغواي وفرنسا، أعلنت عن تأييدها لمبادئ كيغالي التي تنطوي على أكثر من ٤٠,٠٠٠ من القوات وأفراد الشرطة الذين يخدمون حاليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا يزيد على ثلث الأفراد النظاميين المنتشرين في الميدان حاليا. ونشجع جميع البلدان المساهمة بقوات على اعتناق هذه المبادئ لأننا نعتقد أنه لا غنى عنها من أجل فعالية حفظ السلام في القرن الحادي والعشرين.

بالنظر إلى الآثار التي ترتبها المبادئ على الحياة الواقعية وما توحي به بشأن رغبة أي بلد في حماية المدنيين المعرضين للخطر، نحض الأمم المتحدة على تعليق أهمية كبيرة على التزام أي بلد بتنفيذ مبادئ كيغالي عندما يتم اختيار الوحدات للعمل في عمليات حفظ السلام، وبخاصة العمليات المنتشرة في بيئات متقلبة المفوضة بولايات تنص على حماية المدنيين.

في شباط/فبراير من هذا العام، هاجم رجال مسلحون موقعا للأمم المتحدة لحماية المدنيين في ملكال بجنوب السودان، كان يتواجد فيه تقريبا ٥٠ ٠٠٠ من المدنيين الذين التمسوا الحماية والمأوى من الصراع المدني في البلد. نتيجة ذلك الهجوم قُتل ١٩ شخصا وجُرح أكثر من ١٠٠ شخص. لقد فر آلاف الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المخيم وآثروا عدم العودة، حيث شعروا بأنهم أكثر آمانا خارج البوابات من بقائهم تحت حماية الأمم المتحدة. وبعد اليوم الذي تلا وقوع الهجوم، أبلغ أحد المقيمين أحد المراسلين الصحفيين قائلا: ”لقد شاهدت جنود الأمم المتحدة يفرون. ما الذي سيحدث في المرة القادمة؟ لا أعلم. ورأيت كثيرا من الناس يموتون“. بعد وقت قصير من الهجوم، بادرت الأمم المتحدة إلى تشكيل مجلس تحقيق، وسيقوم المجلس بالإبلاغ عما يتوصل إليه من نتائج في غضون بضعة أسابيع، النتائج لن تكون مفيدة فقط لضمان المساءلة، إذا عجز حقا حفظة السلام عن حماية المدنيين، بل ستكون مفيدة أيضا لمعرفة ما يمكن أن يفعله المجلس لمنع وقوع ملكال ثانية.

في حين أن أهوال تلك الهجمة ستترك أثرا لا يمحى على الضحايا وأسرهم، فيمكن لهذه الإجراءات أن تضمن مزيدا من الأمن لأكثر من ١٧٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون يعيشون في مخيمات تحت حماية حفظة السلام في جنوب السودان. إن الإبلاغ المنتظم والشفاف والقوي، والتخطيط الذي يتنبأ بالمخاطر يتكيف باستمرار مع الظروف المستجدة على أرض الواقع، والنشر الذي يكفل بأن حفظة السلام الذين يخدمون في معظم الحالات الخطرة لديهم المقدرة والرغبة في حماية المدنيين، كلها خطوات إذا ما نُفذت، لن تجعل حفظ السلام أكثر فعالية، ولكنها ستنقذ أرواحا كثيرة جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على هذه المبادرة الحسنة التوقيت وإتاحة الفرصة لإجراء مناقشة مثمرة بشأن هذا الجانب الهام من جوانب حفظ السلام مثل حماية المدنيين.

إن أوكرانيا، بوصفها بلدا مساهما بقوات وبلدا يعصف به نزاعا مسلحا موجها من الخارج، تعتبر مسألة حماية المدنيين أهم مهمة في عمليات حفظ السلام.

لا يزال المدنيون يشكلون الغالبية العظمى من الضحايا في حالات النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم. ففي كل يوم يُقْتل أو يُجْرح المدنيون، مع إفلات مطلق من العقاب في كثير من الأحيان. وهناك أيضا العنف الجنسي الذي يدمر حياة النساء والرجال والفتيات والفتيان. والقصف المدفعي والضربات الجوية تدمر الهياكل الأساسية الحيوية وتفتح باب النزوح الجماعي على مصراعيه. فيصبح أعضاء الأسر مفصولين عن بعضهم البعض، وتمزق مجتمعات بأكملها إربا، وتنمو أجيال من الأطفال دون التمتع بالحق في التعليم. ومما يبعث على القلق أن أكثر من ٦٠ مليون شخص تقريبا أُجبروا على النزوح من ديارهم فرارا من النزاعات والعنف والاضطهاد. ومن بينهم ٢٠ مليون لاجئ تقريبا، أكثر من نصفهم دون سن الثامنة عشرة عاما. وبلغت الاحتياجات الإنسانية مستويات قياسية، إذ أصبح أكثر من ٨٠ في المائة من حجم التمويل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة يوجَّه إلى الاستجابة لحالات النزاع. ولا يزال مصير المدنيين في حالات النزاع مقلق للغاية، ولا يزال يتعين فعل الكثير من أجل حمايتهم.

وفقا لنتائج أحدث ثلاثة استعراضات شاملة لعمليات السلام وهيكل بناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن الأمم المتحدة تضطلع حاليا بدور استباقي لمنع اندلاع النزاعات المسلحة، أو تجددها أو استمرارها. وبالتالي، تمثل الدبلوماسية الوقائية أهم أداة ولكنها لا تستخدم بما فيه الكفاية، وينبغي للمجلس أن ينشر عمليات السلام على نحو أنشط لضمان صون السلام. وينبغي تسخير هذه الأداة في أقرب وقت ممكن حينما يطل الصراع برأسه. فعلى سبيل المثال، نرى ضرورة لتوسيع الخبرة الايجابية جدا للمجلس في إطار البعثات الزائرة في أفريقيا هذا العام إلى جميع أرجاء العالم حيثما كانت هناك حالات تستدعي مشاركة المجلس في الميدان.

(تكلم بالإنكليزية)

مع أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيُدلي به وفد الاتحاد الأوروبي، أود أن أبدي بضع ملاحظات بصفتي الوطنية. إن أوكرانيا بوصفها عضوا غير دائم في المجلس، تعرف بصورة مباشرة أنه في بعض الأحيان لا يمكن لمجلس الأمن أن يرد بسرعة على تهديدات تتعرض لها مجموعة من السكان المدنيين لأن عدم موافقة البلد المضيف يقف في طريق النشر السريع لأي بعثة حفظ السلام. ومع ذلك، من الصعب تفسير تقاعس المجلس في الاستجابة لطلب مباشرة لاستضافة بعثة للأمم المتحدة من شأن وجودها في الميدان أن يوفر حماية إضافية للمدنيين ويساهم في وقف العنف.

إن نداءاتنا للمجلس للقيام بعمل بشأن طلب من هذا القبيل مقدم من أوكرانيا لم يجد آذانا صاغية، مع أن السكان المدنيين ما برحوا يعانون من العدوان العسكري الأجنبي. لا تزال الجماعات المسلحة غير الشرعية بقيادة روسية، وبدعم مباشر من القوات العسكرية النظامية الروسية، تواصل شن الحرب في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للمدنيين المقيمين هناك. ووفقا لتقارير مفوضية الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان عن الحالة في أوكرانيا، فقد دفع المدنيون أكبر ثمن لهذا الصراع. ومنذ عام ٢٠١٤، سجلت المفوضية مقتل أكثر من ٠٠٠ ٩ شخص وجرح ما يزيد على ٠٠٠ ٢١ شخص في منطقة النزاع في شرق أوكرانيا. وقتل ما يصل إلى ٠٠٠ ٢ من المدنيين في الأعمال القتالية المسلحة، معظمهم قُتل جراء القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان من مختلف منظومات المدفعية.

في الحالة التي يجد المجلس نفسه عاجزا عن الاضطلاع بمسؤولياته مباشرة، فإن أوكرانيا مضطرة إلى استخدام الإمكانيات الأخرى المتاحة لديها على الصعيد الإقليمي لإقامة وجود دولي مسلح في الأراضي المحتلة من أجل حماية المدنيين وضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وأود أن أستخدم هذا المنتدى لحض الدولة القائمة بالاحتلال على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقات مينسك.

قبل بضعة أسابيع فقط، احتفلنا باليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي جميع أصحاب الخوذ الزرق الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل توفير السلم والاستقرار للناس في مختلف أرجاء العالم. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، منذ بدايتها، ما فتئت تثبت بأنها أداة مرنة، وأنها من الأعمال الرائدة التي تضطلع بها منظمتنا.

أصبحت حماية المدنيين هدفا واضحا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكثيرا ما يحكم على نجاح بعثات حفظ السلام من خلال قدرتها على حماية المدنيين. وأوكرانيا دولة مساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد أقرت مبادئ كيغالي، وتعهدت مرة أخرى بالسياسة العامة التي مفادها بأن حماية المدنيين تشكل الهدف الأسمى لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إننا نعتقد بقوة بأنه يتعين إسناد ولايات قوية تتعلق بحماية المدنيين لعمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. وينبغي ألا يتردد أي فرد من الأفراد النظاميين الشهود على ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين، في بذل كل الجهود الممكنة لوقفها. ونرى بأنه ينبغي للأمم المتحدة بناء وتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والعمل معها، وتقاسم خبرتها الفريدة في مجال أنشطة حفظ السلام. ونرحب بتعاون وشراكة الأمم المتحدة الوثيقين مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

وكما يمكننا أن نرى بوضوح من تفاعل المجلس الشهر الماضي مع الاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694)، فإن لتلك المنظمات الإقليمية رؤيتها ونهجها لمعالجة مسألتي السلام والأمن. كما أصبح الاتحاد الأفريقي أحد الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة في عمليات السلام في القارة الأفريقية. ونحن نتشاطر الرأي بشأن ضرورة تحديد هدف مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، طيلة عملية أنشطة حفظ السلام، على أن تكون حماية المدنيين جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود. ونلاحظ إمكانيات إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى الإسهام في الأنشطة السلمية التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان، ولا سيما عندما تنشر البعثات التابعة للمنظمات الإقليمية في بيئة غير آمنة.

ويعتبر نهجا معترفا به بشكل عام، مساءلة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وبالتالي، لا ينبغي أن يعني السلام الذي حققته الأطراف في الصراع، بأي حال من الأحوال الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الفظائع ضد

السكان المدنيين. ويستحق جميع ضحايا الجرائم تحقيق العدالة، وليس أقل منها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الخارجية في أوروغواي .

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة في وقت مناسب للغاية، وآمل أن توفر هذه الجلسة عناصر من شأنها أن تجعل من الممكن تجديد الالتزام بحماية المدنيين في الصراع المسلح، وتعزيز الأدوات المتاحة لعمليات السلام للاضطلاع بهذه المهمة.

وسأركز على الهدف المحدد لهذه المناقشة، ولكن أود أولا أن أشير إلى أن مهمة حماية المدنيين عن طريق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تمثل رأس الهرم الذي يجب أن تشمل قاعدته الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات، وتعزيز المؤسسات والأدوات اللازمة لتحقيق السلام المستدام.

على أي حال، لا ينبغي لأي اعتبار سياسي أو اقتصادي أو أي اعتبار آخر، إلغاء البعد الإنساني للإجراءات الدولية. ويعد من اللازم من الناحيتين القانونية والأخلاقية، حماية الأشخاص الضعفاء، والأكثر عرضة للعنف والاستغلال والتمييز والحرمان من حقوقهم. ويشمل هذا الالتزام مسؤولية الأمم المتحدة القيام بكل ما في وسعها لحماية المدنيين. ولهذا السبب، يجب أن تشكل حماية المدنيين حجر الزاوية في الولايات والموارد المخصصة لعمليات السلام. وهذا أمر بالغ الأهمية أيضا بالنسبة لشرعية ومصداقية منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وفي هذا الصدد، ترى أوروغواي أنه من الضروري أن نكون قادرين على تقييم الحالة الراهنة لهذا الإسهام، والعمل من أجل تكييف قدرات منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام لمواجهة التحديات الجديدة.

أولا، من الأهمية بمكان أن نفهم أن حماية المدنيين مهمة متعددة الأبعاد، تشمل العديد من الأطراف الفاعلة، ولا تعني فقط استخدام القوة في مواجهة الخطر الوشيك للعنف. إن حماية المدنيين هي أكثر بكثير من قواعد الاشتباك.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نعزز الاستراتيجيات غير المسلحة التي لديها إمكانات كبيرة. ومن تجربتنا في الميدان، يمكننا أن نستنتج أن قدرة حفظة السلام على الاضطلاع بمهام الحماية، يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على كسب ثقة السكان المحليين. ويعد إنشاء آليات لبناء الثقة، أمرا حيويا بغية الامتثال لولاية حماية المدنيين، لأنه يجعل من الممكن إشراك السكان المحليين في عمل البعثة، ويتيح إمكانية الوصول إلى شبكات المعلومات الأكبر حجما، التي تتيح في الكثير من الأحيان تفادي ارتكاب جرائم ضد المدنيين.

وبالمثل، أود أن أشير إلى أهمية إقامة شبكات الاتصال مع السكان المحليين من خلال مختلف آليات الإنذار المبكر. وعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى شبكة الإنذار المبكر التي أنشأتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال توزيع الهواتف الخلوية لأفراد من السكان المحليين، وبالتالي تعزيز الاتصال المباشر في سياق حيث لا يوجد سوى القليل من وسائل الاتصال.

إن إرساء مناخ من التسامح والتفاهم من خلال الأنشطة الترفيهية، بما في ذلك الأنشطة المختلطة بين المجتمعات المحلية المتصارعة، مثل تلك التي روجت لها وحدة أوروغواي في بلدة بينغا، في كيفو الشمالية، يمكن أن يساعد على تحسين العلاقة بين القوات والمجتمع المدني، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية من حيث تهيئة بيئة مواتية للسلام.

ومما لا يمكن إنكاره أنه عدا تجارب التعاون، والإنذار المبكر، والروابط المباشرة، كما ذكرت آنفا، توجد حالات قصوى تتطلب اتخاذ تدابير حماية مادية، يجب أن تكون القوات

الخاصة بها، مستعدة من الناحية النفسية، ومجهزة ومدربة بشكل ملائم. وكما تمت الإشارة في تقرير السيد راموس – هورتا فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، ورغم أنها لا تزال صالحة، لا ينبغي استخدامها بأي حال من الأحوال كذريعة لعدم توفير الحماية للمدنيين.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزام أوروغواي الكامل بحماية المدنيين عن طريق عمليات حفظ السلام. ولهذا السبب، إنضم بلدنا إلى مبادئ كيغالي، وأعاد تأكيد أهمية تعزيز التدريب السابق للنشر، ويشجع على النظر في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقرير السيد راموس – هورتا، مثل إنشاء ولايات متعاقبة. ونؤيد أيضا القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦). ويتعين على موظفي الأمم المتحدة على الأقل عدم تقويض ثقة السكان المدنيين فيهم، ولا ينبغي لهم استغلال نقاط ضعف أولئك الذين يفترض أنهم يحمونهم.

إننا نرفض الإفلات من العقاب الذي لا يزال يتمتع به مرتكبو أعمال العنف المؤسفة، ولا نزال مقتنعين بأهمية تعزيز مجلس الأمن تعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي لنا تقييم دور عمليات حفظ السلام في هذا الإطار، على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بجمع الأدلة. ونشدد على أهمية وضع سجل لضحايا الهجمات الجماعية، من أجل المساعدة على حد سواء، على تحديد المسؤوليات، وتفادي ارتكاب فظاعات.

وفي عام ٢٠٠٨، تمكنت الجمعية العامة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استخدام مصطلح ”حماية المدنيين“ حسبما ينطبق على بعثات حفظ السلام. وقد أُحرز اليوم، بعد ثماني سنوات، الكثير من التقدم ولكننا ندرك أن الطريق أمامنا طويل ومحفوف بالمصاعب. لذا، فلنمض في الطريق معا، مثل تلك الأم في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي مشت مؤخرا لأكثر من خمس ساعات وسط الغابات لتهدي ثمرة أناناس لوحدتنا في قاعدة كيموا لإنقاذ حياة ابنها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإسباني.

السيد إيبانيّث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أريد أولاً أن أشكر فرنسا، من خلال وزير الشؤون الخارجية إيرو، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي هي أيضا الأولى بعد نشر التقرير السنوي للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2016/447). ويؤكد التقرير مرة أخرى أن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة في القرن الحادي والعشرين.

وقد أتاح لنا مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عُقد مؤخرا في اسطنبول الفرصة للتأكيد على أهمية الامتثال للقانون الدولي الإنساني. إن الأعمال العدائية تخضع لعدد من القواعد التي لا يمكن ولا ينبغي أن تُنتهك دونما عقاب. وأشير إلى استخدام المتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان والبراميل المتفجرة والذخائر العنقودية، من جملة أمور أخرى.

وإسبانيا يساورها القلق بوجه خاص إزاء الاتجاه المتزايد لشن هجمات مباشرة على الأطباء والمستشفيات. ويتيح لنا اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) – الذي قدمته إسبانيا وأوروغواي ومصر ونيوزيلندا واليابان، مواصلة معالجة هذه المسألة في مجلس الأمن، ولكنه ليس سوى خطوة أولى. وسيتطلب عكس هذا الاتجاه جهدا منسقا من جانب المجلس والجمعية والأمانة العامة، بالتنسيق مع المنظمات المتخصصة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود.

لقد أصبحت كفالة وصول المساعدات الإنسانية، للأسف، المهمة الجديدة التي تتعين معالجتها في العديد من مسارح النزاع، ولا سيما في سورية، حيث تقطعت السبل بمئات الآلاف من المدنيين في مناطق محاصرة أو يتعذر الوصول

إليها. إن القانون الدولي الإنساني واضح جدا في النص على أن أطراف النزاع مسؤولة عن كفالة الوصول الآمن والحر والمستمر للسكان المدنيين. وقد يشكل عدم قيامها بذلك جريمة حرب.

وقبل أن أنتقل إلى عمليات حفظ السلام، الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة المفتوحة، أود أن أشير إلى حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة. فنحن نشهد حاليا تهديدا متزايدا لحرية التعبير التي تؤدي دورا رئيسيا في منع نشوب النزاعات وشجب جرائم الحرب. ولذلك، تؤيد إسبانيا استحداث منصب ممثل خاص من أجل هذه المسألة.

وكما يشير تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، عندما يتم نشر عملية لحفظ السلام مكلفة بحماية المدنيين، يجب عليها أن تفعل كل ما في وسعها لحماية المدنيين المهددين وينبغي أن تكون الاستراتيجيات غير العسكرية في طليعة ذلك الجهد. وينبغي تصميم عمليات السلام باعتبارها أدوات سياسية وبوصفها أفضل طريقة لحماية المدنيين من خلال المساعدة على إنهاء النزاعات ودعم عمليات السلام وتعزيز الثقة بين الأطراف وإعداد التقارير لضمان المساءلة، وبصورة عامة، الاستفادة من تأثيرها السياسي.

إن الشعوب هي ضحايا النزاعات، ويجب أن تكون في صميم مهمتنا في البحث عن السلام. وهذا يتطلب الاعتراف بالأهمية المحورية للحلول السياسية وإيلاء الأولوية في نهاية المطاف لمنع نشوب النزاعات والوساطة إلى أقصى حد بوصفهما من الأدوات الأساسية في إيجاد هذه الحلول، والتي من دونها لا يمكن حفظ السلام في عصرنا. ويتضح هذا بصفة خاصة في حالة ولايات حماية المدنيين لأنه من دون إحراز تقدم في التسوية السياسية للنزاعات، من الصعب جدا على البعثة ضمان توفير الحماية الضرورية للمدنيين على نحو فعال، كما تبين الحقائق على أرض الواقع في كثير جدا من الحالات.

وبطبيعة الحال،لا يعني الاعتراف بالأهمية المحورية للحلول السياسية أننا يمكن أن نتفادى إيلاء الاهتمام العاجل للجوانب التشغيلية لحماية المدنيين. وسأعود إلى هذه النقطة، ولكني أود أن أؤكد أن بلدي يرحب بالاتجاه العام للجهود التي نبذلها في سياق استعراض عمليات السلام، بما في ذلك الجانب الحاسم المتمثل في حماية المدنيين. وليس من المستغرب أن الوساطة ومنع نشوب النزاعات هما من أولويات السياسة الخارجية لإسبانيا، وكذلك حماية المدنيين. ومن ثم، نحن مقتنعون بصدق بأن استعراض عمليات السلام يسير في الاتجاه الصحيح.

ويرتبط منع نشوب النزاعات ارتباطا وثيقا ببرنامج المرأة والسلام والأمن، الذي تلتزم به إسبانيا على وجه خاص. وقد قاد بلدي استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ويعمل الآن لوضعه موضع التنفيذ. وعقد مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي مناقشة مفتوحة (S/PV.7533) بمشاركة عدد قياسي من المتكلمين، والتي اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). والتحدي الكبير الآن هو الانتقال من الكلام إلى الوفاء بالتزاماتنا بالفعل. وما زالت إسبانيا تعمل في هذا الاتجاه. ومن بين التدابير الأخرى، قادت إسبانيا، إلى جانب المملكة المتحدة، إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالمرأة والسلام والأمن تابع لمجلس الأمن، والذي نريد له أن يصبح أداة رئيسية لإدماج القضايا الجنسانية في مناقشات المجلس بشأن الحالة في البلدان المدرجة في جدول أعماله.

وبطبيعة الحال، فإن برنامج المرأة والسلام والأمن لا يتعلق بحماية المدنيين فحسب، بالنظر إلى جوانبه المتعلقة بمنع نشوب النزاعات. وللأسف، فإن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون في حالات النزاع، وبالتالي فهم في طليعة

من يحتاجون إلى الحماية. وأشدد، في ذلك الصدد، على أهمية نشر مستشارين في مجال حماية المرأة في جميع بعثات الأمم المتحدة. وينطبق الشيء نفسه على المستشارين في مجال حماية الأطفال. كما ينبغي أن تواصل ولايات الحماية التمتع بالتأييد على أعلى المستويات من أجل الوفاء بالمهمة الأساسية لها المتمثلة في ضمان توفير حماية فعلية ومتسقة.

كما تود إسبانيا الأعراب عن تأييدها للاقتراح الذي قدمه وزير الخارجية إيرو في بيانه لتعزيز ولايات حماية المدنيين، مع التركيز على مكافحة الاتجار بالبشر.

(تكلم بالفرنسية)

كما نرحب، بوصفنا بلدا معجبا بفرنسا وبكل ما هو فرنسي، وإن لم نكن بلدا ناطقا بالفرنسية، بتنظيم فرنسا لاجتماع وزاري بشأن حفظ السلام في البلدان الناطقة بالفرنسية، والمقرر عقده في باريس في الخريف.

(تكلم بالإسبانية)

وكما ذكرت سابقا، فإن التسليم بالدور المحوري للحلول السياسية لا يعني أننا يمكن أن نتجنب إيلاء الاهتمام العاجل للجوانب التشغيلية لحماية المدنيين. فيجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تحسين تخطيط عمليات السلام وقدراتها.

أولا، إذا أردنا للعمليات أن تكون فعالة في حماية المدنيين، فمن الضروري تحسين تصميمها مع تزويدها بولايات واضحة بشأن مضمون هذه الحماية. وإذا كنا نرغب في إنشاء ولايات واضحة ومُقسمة إلى مراحل وتتكيف مع الواقع على الأرض على نحو سليم، يجب علينا أن نحسن الإعلام. وتؤيد إسبانيا، في هذا الصدد، وضع إطار الأمم المتحدة الجديد لسياسات الاستخبارات.

ثانيا، وكما جاء في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، يجب أن نسد الفجوة بين الوسائل والغايات التي غالبا ما نجدها في ولايات العمليات، وهي فجوة لها عواقب وخيمة على نحو خاص في حالة حماية المدنيين. ومن الضروري تزويد ذوي الخوذ الزرق بالأصول والقدرات اللازمة للاضطلاع بالمهام التي نسندها إليهم، وكذلك تزويدهم بقواعد اشتباك واضحة، والاستخدام الكفء للإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة.

ثالثا، يجب علينا أن نضاعف جهودنا في التدريب، العام والمحدد على السواء، بشأن تنفيذ الولايات وتشكيل القوات، وضمان أن تكون لدينا أفضل قيادات ممكنة للبعثات.

رابعا، يجب علينا أن نكفل الحوار الفعال بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وينبغي أن نكون قادرين على الحصول على معلومات أفضل عبر إنشاء اتصال استراتيجي منذ المراحل الأولى لإنشاء البعثة وحتى إنهائها.

ولا يفوتني أن أذكّر بالحاجة المطلقة إلى القضاء على الاعتداء والاستغلال الجنسيين. وليس مقبولا أن يكون المسؤولون عن كفالة حماية المدنيين هم أنفسهم الذين يعتدون عليهم أيضا وبأشد الطرق إهانة. ويجب علينا أن ننتقل من سياسة عدم التسامح إطلاقا إلى واقع ملموس لا يكون فيه وجود لهذه الآفة أبدا.

وأخيرا، أود أن أذكّر بأن السيادة لا تمنح الدولة الحق في السيطرة على شؤونها الخاصة فحسب، بل تنيط بها أيضا المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان داخل حدودها. ولا يسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي إزاء معاناة الآلاف من مواطني العالم. وليس التقاعس عن العمل خيارا في مواجهة الألم الذي يعانوه. وتعتبر عمليات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين أفضل أداة لدينا لتعزيز تنفيذ المسؤولية عن الحماية بوصفه ضرورة. وأشير على وجه التحديد إلى ركيزتها الثانية،

أي تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول بما يمكنها من الوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن حماية سكانها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية اليابان .

السيد هاماشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب اليابان عن تقديرها العميق للمبادرة الفرنسية التي أتاحت لنا هذه الفرصة لمناقشة هذا الموضوع بصراحة في سياق المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن. وأعرب عن التقدير أيضا للأمين العام بان كي – مون، والسيد بيتر موريه والسيد نويمان والسيد فوستين أرشانج توادیرا على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

تمثّل حماية المدنيين الآن إحدى أهم الولايات المسندة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالرغم من ذلك، ما تزال هناك فجوة مستمرة بين الولايات التي يمنحها مجلس الأمن وتنفيذها عمليا في الميدان. وتشيد اليابان بمختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة. وهي تشمل وضع مبادئ توجيهية والبرامج التدريبية الهادفة إلى تعزيز تنفيذ الولايات في الميدان عبر تعزيز فهم مشترك للإجراءات الملموسة المتخذة في الميدان.

وينبغي أن تضطلع البعثة برمتها بمهمة حماية المدنيين، بمن في ذلك أفراد الشرطة والموظفون المدنيون، وليس أفراد الجيش فحسب. فمن ناحية، تمثّل الحماية المادية باستخدام القوة ضرورة متى كانت الحاجة إلى الحماية أكثر مساسا. ومن ناحية أخرى، تكتسي الجهود الوقائية ضد الاعتداءات على المدنيين بالقدر ذاته من الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، يعدُّ تحسين الوصول إلى المساعدات الإنسانية وتهيئة بيئات آمنة للاجئين والمشردين داخليا أيضا ضمن العناصر الهامة في حماية المدنيين. فعلى سبيل المثال، نُشرت وحدة الهندسة التابعة لليابان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بغرض الإسهام في تنفيذ ولايتها عبر الأنشطة الهندسية مثل إنشاء مواقع حماية المدنيين وتولي مهام صيانة الطرق وإصلاحها.

وتشاطر اليابان الاعتراف بأن بناء قدرات الأفراد أمر ضروري للتنفيذ الفعال لولاية حماية المدنيين. تحقيقا لتلك الغاية، قدمت اليابان الدعم المالي إلى دورة الأمم المتحدة لتدريب المدربين في مجال حماية المدنيين، التي يشارك فيها مدربون يابانيون أيضا. وعلاوة على ذلك، تساعد اليابان في وضع مواد تدريبية للمستشارين في شؤون حماية المرأة في البعثات والذين يؤدون دورا حاسما في حماية المرأة. وأخيرا، تؤيد اليابان أيضا وضع برنامج للتعلم الإلكتروني بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويوجه إلى جميع فئات الموظفين الميدانيين، بمن في ذلك أفراد الجيش والشرطة والمدنيون.

وأود أن أذكّر بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق البلد المضيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من غير المقبول أن يسبب البلد المضيف نفسه أية مضايقات للمدنيين. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن نوضح للمجتمعات المحلية ونعزز فهمها لما تستطيع الأمم المتحدة القيام به وما لا تستطيعه. ولتحقيق انسحاب عملية الأمم المتحدة لحفظ في المستقبل، فإن من الضروري تعزيز ملكية البلد المضيف لتلك العملية فضلا عن دعم بناء قدراتها. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري بناء المؤسسات، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. وستعقد مناقشة مفتوحة برئاسة اليابان في الشهر المقبل بشأن موضوع بناء السلام في أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على بناء المؤسسات. ونأمل أن نأخذ بنتائج المناقشة المثمرة اليوم في مناقشتنا المفتوحة في تموز/يوليه.

وسيضع المجتمع الدولي نصب عينيه ما إذا كان بوسع عمليات حفظ السلام أن تنفذ حماية المدنيين بصورة فعالة، فضلا عما يمكن لمجلس الأمن القيام به في ذلك الصدد. وأود أن أختتم ملاحظاتي بأن أعد مجلس الأمن بأن اليابان ستواصل

تقديم خبراتها وقدراتها للإسهام في حماية المدنيين، هنا في المجلس وفي الميدان على حد سواء.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة فرنسا بعقد مناقشة اليوم المفتوحة هذه بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. ونرحب بوجود وزير الخارجية إيرو في نيويورك لترؤس هذه الجلسة. ونرحب أيضا بفخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشكر أيضا معالي الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لقد عانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من هجمات إرهابية شُنّت عليها بالقنابل في ٣١ أيار/مايو، وراح ضحيتها للأسف الجندي الصيني الشاب شين ليانغ–ليانغ، وهو من حفظة السلام هناك. وكان قد كرس حياته الثمينة لقضية السلام، وقد أعيد جثمانه إلى وطنه بالأمس، حيث ستخلد روحه إلى الأبد في وطن آبائه.

ومع ذلك، سيظل التزام الصين بهدف حفظ السلام ثابتا لا يتزعزع، وبالمثل سيبقى دعمنا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعتبر تلك العمليات وسيلة هامة لصون السلم والأمن على الصعيد الدولي. وقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) في عام ١٩٩٩، في حين اعتمد مؤخرا العديد من القرارات والبيانات الرئاسية الأخرى بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، وبذلك أنشأ إطارا قانونيا لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. وأصبحت حماية المدنيين أيضا ولاية مسندة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤيد الصين مناقشة المجلس لموضوع حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. ونود التشديد على بضع نقاط .

أولاً، ينبغي لعمليات حفظ السلام، لدى تنفيذ ولاية حماية المدنيين، أن توضح، على أساس احترام ملكية البلدان المضيفة، نطاقها وشروطها وحدودها؛ وتحافظ على موضوعيتها وحيادها؛ وتكفل اعتراف ودعم البلدان المضيفة والمجتمع الدولي؛ وأن تشكّل عمليات تكامل مفيدة مع عمليات البلدان المضيفة. لا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تكون بديلاً عن مسؤوليات وواجبات حكومات البلدان المضيفة أو أطراف النزاع عن حماية المدنيين، وينبغي لها أن تحاول تفادي أن تصبح طرفاً في النزاع.

ثانياً، لدى صياغة ولاية لحماية المدنيين، ينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار بصورة شاملة الظروف السائدة في البلدان المضيفة واحتياجاتها الخاصة، فضلا عن ظروف وقدرات بعثات حفظ السلام، وضمان أن تكون الولايات ذات الصلة محددة وواضحة وواقعية وقابلة للتطبيق. وينبغي للمجلس أن يقيّم تنفيذ الولايات من جانب البعثة بطريقة دينامية ويدخل تعديلات في الوقت المناسب وفقاً للظروف المتغيرة. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي بناء قدرات البلدان المساهمة بقوات وكفالة أن تحصل بعثات حفظ السلام على المعدات والموارد اللازمة لإنجاز ولايتها.

ثالثاً، إن تعزيز التسوية السياسية للقضايا الساخنة هو السبيل الأساسي لتحقيق هدف حماية المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الشعور بالإلحاح والتسوية السياسية للقضايا الإقليمية الساخنة، وضمان الحماية المستمرة للمدنيين في مناطق النزاع. وينبغي لعمليات حفظ السلام الاستفادة الكاملة من المزايا الخاصة بها لتعزز بنشاط تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتتعاون مع الجهود ذات الصلة التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا لتحقيق التسوية السياسية للقضايا الساخنة، وتهيئة الظروف والبيئة المواتية للنهوض بعملية التسوية السياسية للقضايا الساخنة.

رابعاً، تتطلب حماية المدنيين التركيز على دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. إن ما يقرب من ٦٠ في المائة من عمليات حفظ السلام منتشرة في القارة الأفريقية. والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي أكثر فهماً للواقع في أفريقيا ويمكنها بالتالي أن تخرج بتوصيات مصممة لحماية المدنيين. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تولي الاهتمام لتعزيز الاتصال مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وللاستفادة على نحو كامل من دور هذه المنظمات، والاستماع إلى آرائها وتوصياتها بعناية، فيما يتعلق بحماية المدنيين، من أجل دعم حل المشاكل الأفريقية بطريقة أفريقية.

خامساً، لا بد من إعطاء الأولوية للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام. فحفظة السلام مكرسون للقضية النبيلة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، ولكن في سياق القيام بذلك تورطت حفنة منهم في الانتهاك والاعتداء الجنسيين في بعض البلدان، مما يضر ضرراً كبيراً بسمعة عمليات حفظ السلام ويتعارض مع أهدافها ينبغي للمجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة أن تعزز تعاونها، وأن تنفّذ بعزم سياسة عدم التسامح مطلقاً، وتعاقب بحزم أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين بعدم السماح بالإفلات من العقاب، وتقديم الجناة للمساءلة، واستعادة العدالة للضحايا وتعزيز صورة وسمعة عمليات حفظ السلام.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نبدأ بالاعتراف بمساهمة فرنسا في طليعة الجهود الرامية إلى حماية المدنيين في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وفي أماكن أخرى. كما نشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ونرحب على وجه الخصوص بالملاحظات المتعلقة بالتزام حكومته بتحقيق المصالحة الوطنية. وقد تعلمت نيوزيلندا من تجربتنا الخاصة مدى أهمية هذا الأمر بالنسبة للاستقرار في الأجل الطويل.

في مثل هذا الأسبوع قبل ٢٢ عاماً، اعتمد المجلس أول ولاية صريحة لحماية المدنيين في القرار ٩٢٥ (١٩٩٤) بشأن رواندا. وللأسف، وعلى الرغم من هذا القرار، لم يجر شيء هام لوقف الإبادة الجماعية اللاحقة. لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ ذلك الفشل التاريخي، واليوم يؤدي حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة دوراً حاسماً في حماية المدنيين وإنقاذ آلاف الأرواح وإنقاذ كثيرين من خطر العنف. إن عملهم صعب، وقد جاد العديد من حفظة السلام بأرواحهم. ونشيد بالتزامهم وشجاعتهم. وأود اليوم أن أركز على أربع مجالات تعتقد نيوزيلندا أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأنها لتحسين أداء الأمم المتحدة.

أولاً، لا بد من أن تكون ولايات الحماية واضحة وواقعية وجزءا من استراتيجية سياسية متسقة. ونحن بحاجة إلى تجنب تعريض حفظة السلام التابعين لنا إلى مستويات غير مقبولة من الخطر، أو تحديد توقعات لا يمكن لهم تحقيقها. وتؤيد نيوزيلندا النداء الذي وجهه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام من أجل تحديد أفضل لتسلسل الأولويات في الولايات. ويجب أن تستند تلك الأولويات إلى استراتيجيات واضحة لمعالجة العوامل التي تجعل المدنيين ضعفاء في المقام الأول. إن الحلول السياسية تقدّم لحماية المدنيين دائماً أكثر مما تقدّمه القوات في الميدان.

وإذا كنا صادقين، فنحن لم نشهد تحسناً في ممارسة المجلس لعمله منذ تقديم هذه التوصيات. ويظل التكليف بالولاية عملية شكلية نسبياً، وغالباً ما يكون ذلك دون الكثير من التشاور أو التداول بشأن السياسات المتعلقة بتحديات

التنفيذ الرئيسية. إن التعديلات الأخيرة على ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كانت تجربة أكثر إيجابية فيما يتعلق بتحديد الأولويات وتنسيق المراحل، ولكننا نود أن نرى المزيد منها.

ثانياً، نحن بحاجة إلى بناء تفاهم أفضل فيما بين جميع أصحاب المصلحة حول كيفية الاضطلاع بولايات الحماية. وقد أُحرز تقدم في وضع استراتيجيات الحماية، وعقيدة واضحة وإجراءات تشغيلية، ولكن لا يزال هناك افتقار إلى التنسيق عبر الخطوط السياسية والإنسانية والعسكرية وحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الإنمائية. وقد أبرزت التجربة في جنوب السودان العديد من التحديات الخطيرة، بما في ذلك التعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية، ومسائل سلطة البعثة والعلاقات مع الدولة المضيفة.

ونعتقد أن مواقع حماية المدنيين لا ينبغي مطلقاً أن تكون استراتيجية الخيار الأول. ولا ينبغي أن تُستخدم إلا في الظروف البالغة الخطورة، كما رأينا في جنوب السودان، أو عندما تكون البعثة غير قادرة حقا على توفير حماية أكثر استباقاً في مواقع أبعد. وقد دفعت نيوزيلندا إدارة عمليات حفظ السلام لتقديم تقرير عن الدروس المستفادة من مواقع حماية المدنيين في جنوب السودان، ونحن نتطلع إلى البناء على النتائج المستخلصة من التقرير.

كما أن المشاورات الهادفة مع أصحاب المصلحة ضرورية أيضاً للتأكد من أن الولايات تفي بالغرض وتنفّذ تنفيذاً فعالاً. إن الانخراط مع المساهمين بقوات وبأفراد شرطة أمر بالغ الأهمية. من غير المعقول أن نتوقع من البلدان أن تضطلع بالمهمة الصعبة والخطيرة لحماية المدنيين مع استبعادها من المناقشات الرئيسية. وقد عملت نيوزيلندا خلال السنة الماضية من أجل تحسين نوعية مشاركة المجلس مع البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وعن طريق الصيغ غير الرسمية، تعطي هذه المشاورات الثلاثية أعضاء المجلس فهماً أعمق للحقائق على أرض الواقع، وتساعد البلدان المساهمة بقوات على تحسين فهم نهج المجلس. ونعتقد أنها مع مرور الوقت ستعني ولايات أفضل وتنفيذاً أكثر فعالية. وقد يسرت نيوزيلندا هذه المشاورات مع أربع بعثات حتى الآن ونحن نعمل مع الزملاء في المجلس والبلدان المساهمة بقوات لجعلها سمة راسخة وثابتة للمجلس.

ثالثاً، يحتاج صناع القرار على جميع المستويات إلى تلقي معلومات أفضل وفي حينها وأكثر موثوقية عن التهديدات المستجدة واحتياجات الحماية. وهذا يتطلب التعاون الوثيق مع السكان المحليين وتفهّم سبب وكيفية استهداف المدنيين. وهذا يتطلب جمع المعلومات ذات الصلة بصورة منهجية وفرزها وتحليلها وتوفيرها لمن هم في حاجة إليها، سواء كان ذلك على مستوى قادة المنطقة أو المجلس ذاته.

ولضمان فهم التحديات الرئيسية والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون وإدارتها بفعالية، يحتاج المجلس إلى الإبلاغ بصورة أفضل وبدون تنقيح. وينبغي للأمانة العامة أن تكون أكثر انفتاحا بشأن الخيارات السياساتية والتشغيلية الصعبة التي تواجه البعثات.

أما الآليات – كالتي ساعدت نيوزيلندا في إنشائها العام الماضي كي يرصد المجلس المخاطر التشغيلية وتحديات الحماية التي تواجهها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – فيمكن أن تساعد في هذا الصدد، ولكنها تحتاج إلى توسيع نطاقها. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من المضي قدما بشأن خطوات عملية لكفالة إخطار المجلس بانتظام بالمخاطر الرئيسية التي تواجه المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في جميع البعثات. ويشكل هذا مكملا أساسيا لأدوات المجلس القائمة للإلمام بالحالة السائدة.

وأخيرا، يجب أن تُدعم ولايات الحماية بالإرادة السياسية اللازمة لتمكينها من النجاح. وبالنسبة للمجلس والجمعية

العامة، فإن هذا يعني تزويد البعثات بالموارد والدعم السياسي للاضطلاع بولاياتها. وبالنسبة للبلدان المساهمة بقوات، فإنه يعني ضمان لأت يتم نشر موظفين لديهم فهم واضح للمهام المنوطة بهم، وأن يكونوا مدربين عليها ومجهزين ولديهم الصلاحيات لتنفيذها تنفيذا فعالا. كما يعني التقيد والاتسام بالشفافية في فرض المحاذير واحترام التسلسل القيادي للأمم المتحدة وقيادة البعثة. كما ستستفيد حماية المدنيين كثيرا من وجود نهج أكثر انتظاما لاستعراض التنفيذ على مستوى البعثات. ويحتاج المجلس إلى معرفة المناطق حيث يتم تنفيذ ولايات توفير الحماية والجهة القائمة على تنفيذها بفعالية، والمجالات التي بحاجة إلى تحسين.

وخلال الوقت المتبقي لنا كعضو في المجلس، تريد نيوزيلندا أن تحقق تقدما عمليا في هذه المجالات. وإذا نجحنا، فستزيد احتمالية أن نوجد الإرادة السياسية اللازمة لحماية المدنيين في حالات الأزمات. فانتأكد من قيامنا بذلك.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على الرئاسة الفرنسية المقتدرة جدا لمجلس الأمن هذا الشهر، وعلى اختيار موضوع المناقشة هذا الصباح. كما أود أن أهنئ الرئيس فوستان توادیرا، الذي شرفنا بحضوره اليوم وبالمثال الحي لبلد يعطينا الأمل في إمكانية الخروج من الأزمات، بفضل قيادة الرئيس واضحة الرؤية لجمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الحاضر، وأن أرحب به.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية، والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي تكلم إلينا من جنيف، على إحاطته الإعلامية الثاقبة والشاملة إلى المجلس.

وثمة اتفاق واسع النطاق على الفرضية القائلة بأن الوقاية هي أكثر الطرق فعالية لمعالجة حالات النزاع المحتملة؛ وأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها المدنيين؛ وأن المجتمع الدولي يضطلع بدور ثانوي ولكنه هام للغاية في معالجة هذه المسائل الخطيرة. ويوجز أحدث تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447) الكيفية التي يشكل بها المدنيون الغالبية العظمى من الضحايا في النزاعات المسلحة اليوم، التي تتميز بارتفاع مستويات الوحشية والاستخفاف بحياة الإنسان وكرامته. فالمدنيون يُقتلون، ويُصابون بإصابات خطيرة، ويُشوهون، ويُعذبون، ويُحتجزون كرهائن، ويختفون. إنهم يُختطفون، ويُجندون قسرا في الجماعات المسلحة، ويُشردون من ديارهم، ويُفصلون عن أسرهم ويُحرمون من الحصول على أبسط الضروريات الأساسية في أعمال عشوائية ومستهدفة. وينتشر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس على نطاق واسع في المدارس، في حين أصبحت الهجمات المباشرة على المدارس والمستشفيات أمرا شائعا.

وقد بلغت الاحتياجات الإنسانية ذروة بوجود أكثر من ٦٠ مليون شخص من المشردين بسبب النزاعات، ويوجه أكثر من ٨٠ في المائة من التمويل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة إلى الاستجابة لحالات النزاع، ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تشكل تحديا رئيسيا، أو أنها لا تزال محدودة أو مقيدة كما هو الأمر في كثير من الحالات المعقدة. ويتم استهداف العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية عمدا وينتهك القانون الدولي الإنساني بشكل دائم في ظل الحالة السائدة من الإفلات من العقاب. ولهذه الأسباب، فإننا نشاطر الأمين العام تماما رأيه القائل بأن ضمان المساءلة ينبغي أن يشكل أولوية حيث إن معظم الأطراف في النزاعات المسلحة اليوم تتجاهل باستمرار التزاماتها بموجب

القانون الدولي الإنساني باستهدافها المتعمد للمدنيين وترويعهم ومهاجمة الهياكل الأساسية المدنية، في حين أن تفشي الإفلات من العقاب يحرم الضحايا من أي عدالة.

ويشدد تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة بوصفه مبدأ رئيسيا للقانون الدولي الإنساني ومسؤولية أخلاقية للأمم المتحدة. ونحن نقر بأن الدور الحاسم الذي تؤديه عمليات حفظ السلام في حماية المدنيين يشكل عنصرا هاما من عناصر الالتزام العالمي بمنع نشوب النزاعات وحلها.

وترحب أنغولا بالتزام الأمين العام بإشراك الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص في حالات تصاعد المخاطر التي تهدد المدنيين. وفي البلدان التي تنشر فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب ضمان قدرات البعثات على الوفاء بولاياتها، ولا سيما حماية المدنيين. وفي الواقع، فإننا نرى أن مصداقية أي بعثة من بعثات حفظ السلام تتوقف على قدرتها وعزمها على العمل عندما يتعرض المدنيون للتهديد.

ويدعو الفريق رفيع المستوى إلى وجود آليات تمويل مستمرة ومرنة ويمكن التنبؤ بها لدعم عمليات حفظ السلام. وبما أن معظم عمليات حفظ السلام منتشرة في القارة الأفريقية، فإننا ننضم إلى الفريق في التوصية بتعزيز شراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لضمان حماية أكثر فعالية للمدنيين، لا سيما في عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وتبين الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بوضوح أهمية هذا، والمثال والشهادة التي قدمها الرئيس توادیرا إلى المجلس واضحة تماما في هذا الشأن.

ولهذا السبب، ترحب أنغولا باعتماد مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، في عام ٢٠١٥، بوصفها أداة لتقييم فعالية تنفيذ ولايات حماية المدنيين وتعزيز المساءلة. ويُعد التنسيق حسن التوقيت بين البعثات والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية أمرا حاسما لمتابعة الاستراتيجيات المعززة، وعادة ما يعمل هؤلاء الشركاء على نحو وثيق مع المجتمعات المحلية، ولا سيما مع المشردين داخليا.

كما أن المشاركة مع المجتمعات المحلية في تعزيز المدنيين وحمايتهم أمر حيوي أيضا. وتكتسي شبكات الإنذار المحلية والمساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي أهمية حاسمة في فهم تصورات الأخطار على مستوى المجتمع المحلي بغية التقليل من المخاطر وفهم الكيفية التي ينبغي معالجتها بها من جانب عمليات حفظ السلام.

ونرحب بنشر كبار مستشارين معنيين بحماية المدنيين في جميع البعثات، حيث يقومون بدور استشاري في ما يتعلق بوضع استراتيجيات وفي تنسيق ولايات حماية المدنيين. ويتمثل تدبير آخر أثبت فعالية كبيرة في توفير تدريب قبل الانتشار لأفراد حفظ السلام في مجال حماية المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء، وفي ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وفقا لمعايير الأمم المتحدة وولاياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها.

ونكرر تأكيد الأهمية الأساسية لضمان إيجاد حلول سياسية للنزاعات عن طريق الوسائل غير القسرية. ونُذكر بأن الدبلوماسية الوقائية لا تزال أكثر الطرق فعالية للحد من خطر النزاعات المسلحة وحماية المدنيين.

وأخيرا، نود أن نبرز الأهمية الحاسمة لتحسين مساءلة وشفافية عمليات الأمم المتحدة للسلام وأدائها. فحسن سلوك الموظفين وانضباطهم أمران ضروريان لمصداقية هذه العمليات وفعاليتها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الدعوة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السياسية والسلمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، باعتباره الأساس للجهود الدولية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها وحماية المدنيين.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، السيد جان - مارك إيرو، مما يجسد الأهمية التي يعلقها بلده على هذا الموضوع. ونرحب أيضا بفخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشكره على بيانه. ويشرفنا حضوره وحضور السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هنا اليوم.

تؤيد فنزويلا البيان الذي سيدلي به وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

في العديد من النزاعات المسلحة المعاصرة، أصبح السكان المدنيون الضحايا الرئيسيين لحالات الصراع التي تؤثر على أجزاء مختلفة من الكوكب، حيث تفوق الخسائر في أرواح المدنيين ومعاناتهم كثيرا مثيلتها في صفوف المقاتلين. ويجري اتخاذ إجراءات عسكرية عقابية عمدا ضد المدنيين، الذين أصبحوا أهدافا عسكرية. ويتجلى هذا الواقع المأساوي في الصراعات التي تهز الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث أصبحت النساء والأطفال والمسنون أهدافا للاعتداءات التي ترتكبها الجهات المشاركة في تلك الحروب الدموية، ولا سيما الجماعات الإرهابية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تمثل سورية والعراق واليمن وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان وفلسطين، من بين دول أخرى، سيناريوهات يعاني في ظلها السكان المدنيون ويلات العنف العشوائي.

ويتجلى اللجوء إلى العنف والإرهاب لتقويض المجتمعات والحضارات والديانات والمعتقدات في مظاهر مروعة مثل تجنيد الأطفال والاختطاف وتدمير التراث الثقافي للبشرية والرق والعنف الجنسي كأسلحة حرب، فضلا عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، فإن هذه الممارسة المؤسفة التي تؤثر بصورة سلبية للغاية على السكان المدنيين هي نتيجة في الأساس للممارسات التي تروج للتعصب والتطرف العنيف والطائفية. وهذه الأعمال تشكل بوضوح جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية، يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وتسببت تلك الصراعات المسلحة في تشريد السكان المدنيين الذين هربوا من الحرب لحماية أرواحهم. وبحلول أواخر عام ٢٠١٥، كان هناك أكثر من ٦٠ مليون مشرد بسبب النزاع والعنف والاضطهاد. وزاد عدد الأشخاص المشردين داخليا جراء النزاع والعنف بأكثر من ٢,٨ مليون شخص في عام ٢٠١٥، ليصل إلى ما مجموعه ٤٠,٨ مليون شخص، وهو رقم غير مسبوق. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوز عدد اللاجئين ٢٠ مليون شخص لأول مرة منذ ٢٠ عاما.

وعلى الرغم من جسامة هذه التحديات، نود أن نسلط الضوء على أهمية عمليات الاستعراض التي أجرتها المنظمة في عام ٢٠١٥. وقد أبرزت جميع هذه العمليات الحاجة إلى منع نشوب الأزمات بدلا من التصدي لها بعد وقوعها، وهو ما يؤدي إلى تكاليف بشرية ومالية كبيرة، وإلى العمل بطريقة تتجاوز الانقسامات المؤسسية لمواجهة التحديات المعقّدة. وهذه رسائل حيوية لتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

إن المدنيين الذين يجدون أنفسهم في خضم الصراعات المسلحة بحاجة إلى الحماية. وينبغي أن تضطلع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدور مركزي وأكثر نشاطا في هذا الصدد. ويجب عليها أيضا أن تعمل دائما بنزاهة لضمان سلامتها والدفاع عن ولايتها، وبموافقة الدولة المضيفة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون الاستراتيجيات غير العسكرية في صدارة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية المدنيين. ويمكن لعمليات حفظ السلام، وهي أدوات سياسية بطابعها، أن تحمي المدنيين على نحو أكثر فعالية من خلال المساعدة على

بناء الثقة بين الأطراف وإنهاء الصراعات وتيسير التوصل إلى اتفاقات سلام. ويجب الاسترشاد بالسعي من أجل إيجاد حل سياسي في تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميدان ونشرها وسحبها.

والمنظمات الإنسانية، مثل الصليب الأحمر، تؤدي دورا حاسما لتحقيق تلك الغاية. ويتوقف نجاح استراتيجيات الأمم المتحدة غير العسكرية لحماية المدنيين إلى حد ما على قدرتها على إقامة تحالفات قوية بين تلك الجهات والعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية. ويجب أن تستفيد الأمم المتحدة كما ينبغي من تلك الموارد الهامة، مع التركيز على قدرات وممارسات المجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية على أرض الواقع، من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بحيث يمكن للمدنيين أن يحصلوا على ما يلزم من المساعدة والحماية للبقاء على قيد الحياة. وفي هذا الصدد، ندين ممارسات الحصار التي تستخدمها الجهات المشاركة في الصراعات المسلحة والتي تمنع إيصال الغذاء والدواء إلى المدنيين الذين يحتاجون المساعدة الإنسانية.

ومع ذلك، ففي الحالات التي يواجه السكان المدنيون فيها تهديدا وشيكا بالتعرض للهجوم، يجب على قوات حفظ السلام أن تكون دائما على أهبة الاستعداد للتصرف بحزم. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي دوما أن تكون القوات مزودة بالمعدات والتدريب اللازمين للنجاح في التعامل مع تلك الحالات. وفي الوقت نفسه، نؤكد مجددا بقوة أن حماية المدنيين لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تُستعمل كذريعة لتقويض سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية.

ومع مراعاة أحكام القانون الدولي الإنساني والحاجة إلى حماية المدنيين في خضم هذه الصراعات الدموية مثل تلك الدائرة في سورية واليمن والعراق، لا يسعنا إلا أن نشدد على تركيز حكومة بلدي على حالة العنف المستمرة في الأراض الفلسطينية نتيجة للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، والتي تؤثر بوجه خاص على حقوق الإنسان للفلسطينيين الذين يقعون ضحايا للسياسات القمعية للسلطة القائمة بالاحتلال، التي تتسبب إجراءاتها في معاناة إنسانية لا توصف وتمثل أزمة في ما يتعلق بحماية الشعب الفلسطيني.

وفي ضوء هذه الصورة الواضحة جدا للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يجب على المجتمع الدولي أن يرفع صوته في الدفاع عن أبناء الشعب الفلسطيني وأن يتخذ التدابير اللازمة لضمان حقوقهم الإنسانية. وعليه، فإننا نكرر مناشدتنا الاستجابة للطلب الذي تقدم به رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد محمود عباس، لإنشاء نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقرار ٩٠٤ (١٩٩٤). وهذا مثال واحد على الإجراءات الملموسة التي يمكن أن يتخذها المجلس لحماية المدنيين.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر بحرارة فرنسا على تنظيم هذه المناقشة الوزارية الهامة جدا بشأن حماية السكان المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. كما أود أن أرحب بحضوركم هنا معنا اليوم، السيد الوزير، وبحضور فخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أشكر السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على بيانه.

(تكلم بالعربية)

إن المآسي التي يتعرض لها المدنيون في العديد من النزاعات التي يشهدها العالم اليوم، ولا سيما في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، إنما تمثل تحديا غير مسبوق للدعائم الرئيسية للقانون

الإنساني الدولي ولإنفاذ مبدأ حماية المدنيين أثناء النزاعات، ولا سيما الفئات الأكثر عرضة للانتهاكات من النساء والأطفال. فالبرغم من التطور الكبير الذي طرأ على الصعيد المفاهيمي الخاص بحماية المدنيين، ولا سيما منذ اتخاذ القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، وما ترتب عنه من وضع مسألة حماية المدنيين على رأس أولويات مجلس الأمن كإحدى الركائز الأساسية للولايات الخاصة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن استمرار معاناة المدنيين في العديد من النزاعات المسلحة قد أظهر جليا مدى إخفاق هذه المنظومة إلى حد بعيد في توفير الحماية على الأرض. فالأسلوب الأمثل لقيام عمليات حفظ السلام بدورها في إنفاذ حماية المدنيين لا يزال غير واضح. فلا يوجد اتفاق بعد بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول نطاق وجدوى استخدام بعثات الأمم المتحدة للقوة لحماية المدنيين. وفي هذا السياق، تثمن مصر مبادىء كيغالي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وفي الكونغو الديموقراطية تم منح بعثة الأمم المتحدة مونوسكو ولاية نشطة تتضمن مكونا هجوميا غير مسبوق تمثل في ولاية قوة لواء التدخل. بالرغم من بعض النجاحات التي حققتها، فإن هذه الولاية لم تنجح في توفير الحماية الكافية للمدنيين في شرق الكونغو الديموقراطية، حيث لا يزالون يتعرضون للفظائع على أيدي الجماعات المسلحة.

أما في جنوب السودان، فقد قامت المنظمة بتوفير حماية مباشرة للمدنيين في معسكرات الأمم المتحدة. ورغم ذلك، فإن أسلوب الحماية المباشرة، رغم ضرورته الأخلاقية، لا تزال تكلفته باهظة وغير مستدامة. كما أنه لا يمد مظلة الحماية إلى مئات الآلاف من المدنيين المعرضين للمخاطر خارج معسكرات الأمم المتحدة، فضلا عن تحديات تضخم تلك المعسكرات، لا سيما التحديات المتعلقة بفرض الأمن داخلها.

ويتعين علينا أولا التأكيد على أن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول والحكومات وأن هدف عمليات حفظ السلام هو تعزيز قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها، مع التزام هذه العمليات بمبادىء السيادة والملكية الوطنية والخصوصيات الثقافية للدولة المضيفة. وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى دور بعثات حفظ السلام في حماية المدنيين من خلال ثلاث ركائز.

الأولى، كأداة رئيسية يمكنها أداء دور محوري في تهيئة المناخ الملائم لإنهاء النزاعات والتوصل إلى حلول سلمية لها ومساعدة أطراف النزاع في تنفيذ اتفاقات السلام بينها.

والثانية هو دور البعثات في توفير الحماية الجسدية والمادية للمدنيين عن طريق قوات شرطية عسكرية في الحالات التي تعجز فيها الدولة عن حمايتهم، ومن أمثلتها إنشاء مخيمات للاجئين وللتصدي لهجمات الجماعات المسلحة.

والثالثة هي إيجاد بيئة آمنة عن طريق تنفيذ عدد من الإجراءات من بينها تعزيز وتطوير المؤسسات الوطنية ذات الصلة في الدولة المعنية، كالقطاع الأمني والقضاء. ومن هنا يجب أن ترتكز جهود تطوير قدرات بعثات حفظ السلام على مايلي:

أولا، توحيد المفاهيم المتعلقة بحماية المدنيين ووضع السياسات التي تحدد بدقة المهام المطلوبة من قوات حفظ السلام في تنفيذها، بما في ذلك توضيح قواعد الاشتباك التي يتعين على القوات الالتزام بها خلال تأدية مهامها.

ثانيا، إشراك الدول المساهمة بقوات في عملية إنشاء ولايات عمليات حفظ السلام وعملية التخطيط لها، وذلك لضمان وجود رؤية وهدف مشترك بشأن المهام المطلوب تنفيذها.

ثالثا، قيام الدول المساهمة بتضمين مكون عن حماية المدنيين في برامج التدريب قبل النشر بهدف تعريف القوات بنطاق المهام المطلوب تنفيذها.

رابعا، تشجيع مبادرات الأمانة العامة لتطوير آليات تواصل مجتمعي لبعثات حفظ السلام، وذلك كوسيلة للإنذار المبكر والإبلاغ عن حالات الاعتداء على المدنيين وسرعة استجابة قوات حفظ السلام لها.

خامسا وأخيرا، يجب توفير الخبرات والمواد اللازمة لبعثات حفظ السلام، التي تمكنها من تنفيذ مهام حماية المدنيين، وضرورة قيام الأمانة العامة بإعداد تقييم دوري لقدرة كل بعثة أممية على الاضطلاع بدورها في حماية المدنيين وفقا لولايتها.

لاشك أن هناك تطورا حقيقيا في قدرة قوات حفظ السلام على حماية المدنيين، إلا أن تزايد حدة النزاعات واستمرار معاناة واستهداف المدنيين واستخدام أبشع الانتهاكات ضدهم، كالعنف والاعتداء الجنسي المنهجي والتهجير المتعمد وصولا إلى قطع الطريق عن وصول المساعدات الإنسانية إليهم، كلها عوامل تتطلب إعادة النظر في كيفية تعزيز دور الأمم المتحدة ممثلة في بعثات حفظ السلام في حماية المدنيين. وهنا أود الإشارة إلى أن الضمان الوحيد لحماية المدنيين بشكل مستدام يتمثل في إنهاء النزاعات. فالحماية الفعالة للمدنيين في النزاعات المسلحة يجب ألا تقتصر على الحماية المادية أو الجسدية، وإنما يجب أن تركز في الأساس على توفير الحلول السياسية لإنهاء النزاع ومنع تجدده. كما يجب أن تتناول معالجة الأسباب الجذرية أو الكامنة لنشوب النزاعات لمنع وقوعها مرة أخرى. ولعل هذه هي الرسالة المركزية الصادرة عن تقريري اللجنتين الرفيعتي المستوى حول استعراض عمليا حفظ السلام والخبراء حول بناء السلام، فضلا عن ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام في المستقبل للتحديات الجديدة التي تهدد المدنيين بخلاف حالات النزاعات المسلحة والتي تأتي على رأسها تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي. فأي جهود تبذل لمجرد تعزيز الحماية المادية أو الجسدية ستظل جهودا ثانوية تعالج فقط العوارض دون مكمن المشكلة، ولا تضمن حماية حقيقية ومستدامة للمدنيين. فبعثات حفظ السلام هي مجرد إحدى أدوات حماية المدنيين، وبالتالي، يتعين استخدامها في إطار استراتيجية أكثر شمولا لتسوية ومنع وتجدد النزاعات.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، سيدي الوزير، رئيسا لمجلس الأمن. ونود أن نشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إحاطتيهما الإعلاميتين. يكتسي بيان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية خاصة بالنسبة لمجلس الأمن في سياق مناقشتنا بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وموضوع حماية المدنيين يوليه مجلس الأمن أهمية بالغة. فهذه هي المرة الثالثة هذا العام التي نجري فيها مناقشة عامة بشأن هذا الموضوع. وفي غضون ذلك، فإن عدد المشاكل في هذا المجال لا يتناقص، بينما استُرعي انتباه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مؤخرا إلى ظواهر مقلقة جديدة.

وتشكل ضرورة حماية المدنيين عاقبة من العواقب الهامة والمباشرة للنزاعات. ونحن مقتنعون بأنه لمعالجة الحالة غير الملائمة فيما يتعلق بحماية المدنيين، من المهم الابتعاد عن النهج الانتقائية والانفرادية والتركيز على انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ونحن بحاجة إلى التقيد الصارم بمعايير حقوق الإنسان، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من جانب جميع الأطراف في النزاعات المسلحة. بيد أن الحل السياسي للنزاعات هو السبيل الفعال الوحيد للقضاء على الأخطار التي تهدد المدنيين. وتعزيزه هو أهم وظيفة من وظائف مجلس الأمن.

والمسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية المدنيين تقع على عاتق أطراف النزاع. وفي الوقت نفسه، وفي ظل الظروف

الصعبة لأزمة شديدة، فإن البلد المضيف لا يستطيع دائما القيام بتلك الوظائف.

وفي ذلك الصدد، معظم بعثات حفظ السلام التي يقرها مجلس الأمن لديها ولاية لحماية المدنيين، والمساعدة في الجهود الوطنية. ذلك أحد الجوانب الرئيسية لعمليات حفظ السلام. ونعتقد أن الأعمال التي تقوم بها قوات حفظ السلام ينبغي أن تكون شاملة وأن تتضمن التعاون الوثيق بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية، بالتنسيق مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية ذات الصلة.

عندما نتكلم عن حماية المدنيين التي يوفرها ذوو الخوذ الزرق التابعون للأمم المتحدة، علينا أن نؤكد على المبادئ الأساسية لحفظ السلام وهي: موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، أو في تنفيذ الولاية التي أقرها مجلس الأمن. من أسف أن بعض البلدان اعتبرت مؤخرا هذه الظروف عقبة تقريباً أمام الاضطلاع ببعثات ولاياتها. ومع ذلك نعتقد أن هذه المبادئ تكفل فعالية عمليات حفظ السلام.

في ظل الظروف الراهنة، عندما يكون لدينا في معظم الأحيان نزاعات داخلية، يصبح المدنيون، في حالات هشة جدا مرتبطة بأطراف داخلة في النزاعات. وفي بعض الحالات، يصعب الفصل بينهم وبين المقاتلين. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان إقامة اتصالات مع الجانبين وتوضيح حياد حفظة السلام. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تكتفي الدول المضيفة بتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها؛ بل يجب عليها أيضا أن تقدم كل الدعم اللازم لبعثات حفظ السلام المنتشرة على أراضيها. ومما لا شك فيه أن حماية المدنيين ينبغي أن تكون أولوية، ولكن ينبغي ألا يكون أمن حفظة السلام أقل أولوية.

نرى من المهم جدا، عند التكليف بولايات بعثات حفظ السلام، أن يدرك أعضاء المجلس مدى خطورة ربط مهمة حماية المدنيين بالقيام بعمليات مكافحة الإرهاب الهجومية. وهذه مهام محددة لا يمكن أن تقوم بها إلا قوات أمنية وطنية مدربة تدريبا خاصا ومجهزة تجهيزا خاصا. ونرحب بالاستنتاجات المماثلة الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) الذي أيده أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في أدائهم لواجباتهم يحظون عن جدارة باحترام وثقة السكان المدنيين، لذلك ينبغي أن تكون أعمالهم وسلوكياتهم نموذجية بكل طريقة ممكنة. ومن الضروري اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أي نوع من الانتهاكات، بما في ذلك الاعتداء الجنسي. فالقرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام، ينص بوضوح على أن التدابير المتخذة لمنع ومكافحة هذه الظاهرة تنطبق على جميع البعثات المنشورة وتحظى بتأييد مجلس الأمن.

إن الحوادث التي تتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون وأعمال العنف التي ترتكبها الوحدات الأجنبية، بمن فيها تلك الأفعال ذات الطابع الجنسي، تقع بوتيرة متزايدة. وتتحمل البلدان المساهمة بقوات المسؤولية الكاملة عن معاقبة أفرادها من حفظة السلام. والإجراءات التأديبية ليست كافية عندما يتعلق الأمر بانتهاكات جنائية. ونرى أيضا أنه من غير المقبول إعفاء وحدات حفظ السلام الوطنية من المسؤولية عندما تعمل بموجب ولاية مجلس الأمن وترتكب أفعال الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي. وإذا كنا نتكلم عن سياسة عدم التسامح المطلق بشأن هذه المسألة، فينبغي تطبيق نفس معايير مكافحة هذه الانتهاكات على الجميع.

ليس لدي أي تعليق إضافي. في البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا أنحى باللائمة على مجلس الأمن لعدم استجابته المفترضة على مبادرته التي تسعى إلى نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في بلده. أود أن أسجل في المحضر أن مجلس الأمن لم يتلق هذا الاقتراح. ومن الواضح أن المجلس ليس ملزما بالرد على البيانات العامة التي تصدر دوريا عن المسؤولين الأوكرانيين، وهي أساسا عبارة عن دعاية تهدف إلى تحويل الانتباه عن عدم امتثال كييف لاتفاقات مينسك.

ينبغي أن توقف أوكرانيا القصف اليومي للأهداف المدنية في دونباس، حيث أدى ذلك القصف إلى تدمير الهياكل الأساسية الحيوية ووفاة المدنيين. كذلك يتعين على أوكرانيا أيضا أن تسن قوانين بشأن المركز الخاص لدونباس والمتعلق بالعفو. وينبغي إقامة حوار مع ممثلي دونيتسك ولوهانسك على النحو المنصوص عليه في اتفاقات مينسك. وسيكون ذلك أفضل شكل من أشكال حفظ السلام.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بوزير الخارجية إيرو إلى رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إحاطتيهما الإعلاميتين. وفي هذا الصدد، أقدر تقديرا كبيرا مشاركة فخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشكره على إحاطته الإعلامية التي تابعها وفدي باهتمام كبير. إن حضوره هنا اليوم يعني بالنسبة لنا التزام حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بالمضي قدما في طريقهما متجاوزين الأيام العصيبة التي مرت في الماضي. إن وجود هذا العدد الكبير من الشخصيات الرفيعة المستوى بين ظهرانينا اليوم إنما يبين بوضوح أهمية موضوع مناقشاتنا. ونشكر الرئاسة الفرنسية على زيادة التركيز الدقيق عليها بتنظيم مناقشة اليوم.

في حين أننا نؤيد البيانات التي سيدلي بها ممثلا تايلند وإيران اللذان سيتكلمان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وحركة عدم الانحياز، على التوالي، وبغية بحث المسألة المطروحة في المذكرة المفاهيمية (S/2016/503، المرفق)، أود أن أبرز النقاط التالية.

إن تقرير الأمين العام الأخير عن حماية المدنيين (S/2016/447) يؤكد الواقع المرير ومفاده أن الأغلبية الساحقة من المدنيين وغير المقاتلين لا يزالون يتحملون وطأة الصراعات المسلحة في جميع المراحل. إن الأرقام مذهلة ومروعة. ففي عام ٢٠١٥ وحده، هلك مئات الآلاف أثناء الصراعات، وحتى أثناء فرارهم. بعد أن تحمل الناجون رحلات محفوفة بالمخاطر، انتهى بهم المطاف إلى العيش في ظروف مزرية حيث تعيش الأغلبية البائسة منهم شظف العيش لكونهم لاجئين ومشردين تمس الحاجة لديهم إلى الحصول على الغذاء والمأوى والدواء. أما غيرهم غير المحظوظين فيواجهون الموت ويجري تدمير قراهم ومنازلهم. لقد أصبحت أتون الصراعات أكثر وحشية لأن النساء والفتيات أصبحن أهدافا للجماعات الإرهابية مثل داعش وبوكو حرام، ويجري بيعهن للاسترقاق الجنسي أو يُستخدمن كأدوات للتجنيد أو الفدية.

في كثير من الحالات، تابعنا الروايات بشعور بالعجز، مما قوى من عزيمتنا على وجوب محاسبة الجناة. لقد أطلعنا على كيفية تشجيع الجناة باستمرار وارتكابهم جرائم شنيعة مع الإفلات من العقاب. وفي عالم اليوم، لم نعد بعيدين عن ساحات الوغى ومناطق النزاع. إن ضمائرنا تؤنبنا إزاء الهمجية والوحشية التي يتعرض لها الأبرياء المحاصرين في مناطق النزاع.

لقد شهدت البشرية العديد من ميادين القتال. وعلينا أن نفعل المزيد لوقف هذه المذبحة. وحيثما يمكننا أن نحدث فرقا، ينبغي لنا أن نحدث فرقا. وفي مناطق الصراع التي تجري فيها عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، يجب علينا أن نضمن

عدم تبدد الآمال التي نضعها في قلوب الناس. وعلينا بذل المزيد من الجهود لترجمة القواعد والمعايير المتعلقة بحماية المدنيين إلى أعمال تنقذ الأرواح البشرية في نهاية المطاف.

إن الدروس المستقاة في البوسنة ورواندا وفي أماكن أخرى بشأن دور الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بفعالية عمليات حفظ السلام، مفيدة في تحفيز جهودنا الجماعية الرامية إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين. ومنذ ذلك الحين، ما انفك مجلس الأمن يسعى إلى معالجة الثغرات والتحديات المكشوفة خلال تناول الأمم المتحدة لتلك الحالات المأساوية. حدثت نقلة نوعية باعتماد ولايات متعددة الأبعاد، وحماية المدنيين عنصر أساسي من بين تلك العناصر.

بالإضافة إلى تحديد أولويات حماية أضعف الشرائح في حالات الصراع، وضعنا معايير واضحة تحظر توجيه الضرر ضد العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الخدمات الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية والصحفيون. إن النداء الموجه للحماية يشمل أيضا الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المدارس والمستشفيات. كذلك استفادت خطة حماية المدنيين في السنة الماضية من زيادة التعميم خلال عمليات الاستعراض التي تُجرى كل ثلاث سنوات، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي اختُتم مؤخرا.

في ضوء هذه التطورات الإيجابية الأخيرة والالتزامات البعيدة المدى التي قدمتها الدول، يبدو أن خطة حماية المدنيين راسخة الجذور ويجري تنفيذها تنفيذا كاملا. وللأسف، يقتضي الأمر من الدول فعل المزيد.

توجد قضايا رئيسية يجب علينا التصدي لها بصورة جماعية، ومن الجدير بالذكر أن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) وتقرير الأمين العام عن التنفيذ (S/٢٠١٥/٦٨٢) تضمنا تعليقات وتوصيات هامة بشأنها، ومن بينها التوترات الكامنة في المبادئ الأولى لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وحتميات حماية المدنيين. وفي هذا السياق، نرى أنه ينبغي للمجلس أن يظل منفتحا على استعراض الولايات إذا ما اقتضت الحالة ذلك، وعندما تقتضي ذلك.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للولايات أن تكون واقعية وقابلة للتنفيذ نظرا لأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنشر اليوم في بيئات تتسم بالتعقيد والصعوبة على نحو متزايد، وأحيانا في مسارح لا يكاد يوجد فيها أي سلام لحفظه.

وفي حين أن التنسيق والتعاون الثلاثي على نحو أوثق أمران أساسيان، لا سيما أثناء مرحلة تصميم الولاية، ينبغي التركيز بصورة مماثلة على العمل مع الدول المضيفة، بما في ذلك بشأن ترتيبات مركز البعثة ومركز القوات بغية كفالة النشر السلس للقوات والأصول. وفي هذا السياق، نرحب بالخطوات الاستباقية التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام بإبرام ما يسمى بالاتفاقات مع الدول المضيفة، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تسعى إلى تعزيز التفاهم بشأن هذه الترتيبات من أجل تيسير تنفيذها على نحو كامل وفعال.

ولئن كنا نؤمن بأن للبلدان المساهمة بقوات الحفاظ على حقوقها السيادية في أي عملية سلام، بما في ذلك وضع المحاذير بشأن قواتها وأفرادها، فإننا نرى أنه ينبغي لتلك المحاذير أن تستوعب قدر الإمكان الولايات المتعلقة بحماية المدنيين. ولذلك، فإننا نشجع وندعم جهود إدارة عمليات حفظ السلام الجارية لإشراك وتوعية البلدان المساهمة بقوات بشأن الحاجة إلى التقليل من المحاذير أو إلغائها، ولا سيما تلك التي قد تضر بولاية حماية المدنيين.

وفيما يتعلق بالمنع، فإن مبادرة الأمين العام حقوق الإنسان أولا هي مثال ملموس على تفعيل حتمية منع نشوب النزاعات. وينبغي أن تحظى تلك المبادرة والتوصيات الأخرى

ذات الصلة التي قدمها الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام، بكامل دعمنا لضمان أن تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هامة وفعالة.

وتكتسي الشراكات الفعالة نفس القدر من الأهمية إذا أريد لعمليات الأمم المتحدة للسلام أن تنفذ ولاية حماية المدنيين تنفيذا فعالا. وكما ذكر من قبل، لئن كان التعاون هاما في جميع المراحل، فإن التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في الميدان يكتسي في الوقت ذاته نفس القدر من الأهمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن الاستمرار في استكشاف آفاق التعاون مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، بشأن التعبئة المبكرة لوجود عملية من عمليات حفظ السلام. كما ينبغي ترك إمكانية التعاون بين البعثات مفتوحة.

أود أن أؤكد أننا شهدنا المحنة المروعة للمدنيين الأبرياء في مناطق الصراع، وأن أشدد على السبب في أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد من أجل مساعدتهم. لقد شهدنا الكثير من الوفيات والأرقام المقدمة إلينا تمثل إخوة لنا من بني البشر – وجوهٌ بشرية يجب علينا ألا نتجاهلها. وهي تشمل الأشخاص الذين يعانون من الاعتداء الجنسي. وفي الختام، نعيد التأكيد على عزمنا والتزامنا بمساعدة أولئك الذين يناشدوننا كي نتدخل لإنقاذ حياتهم.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالرئيس توادیرا في مجلس الأمن، وأن أشكره هو والسيد ماورير على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته وعلى تقريره عن حماية المدنيين في التراع المسلح (S/2016/447).

والنتيجة التي خلصت إليها من هذه المناقشة حتى الآن، مع الأسف، هي أن حماية المدنيين في التراعات تواجه أزمة. وسواء في سورية أو في جنوب السودان، فإننا نخذل الفئات الأضعف عندما يكونوا في أمسّ الحاجة إلينا – عندما يتم استهدافهم في بيوتهم، وعندما يتم استهدافهم في المستشفيات وحتى عندما يتم استهدافهم من قبل نفس حفظة السلام المبعوثين لحمايتهم. لقد أنشأت الأمم المتحدة حفظ السلام بغية منع نشوب الحرب، وبالتالي يستفيد المدنيون بشكل كبير عندما يكون حفظ السلام مجديا. ولكن في كثير من الأحيان، لا يرقى حفظ السلام إلى المعايير الرفيعة التي تلزم الضحايا وهم محقون.

في الأمس التقيت بنادية مراد – وهي امرأة أيزيدية ذكرتها في بياني الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7704). ووصفت لي، بشكل مؤثر جدا، الكيفية التي تم بها هذا الأسبوع، حرق ١٩ فتاة وهن أحياء في مجتمعها المحلي. هذه هي الهمجية التي يواجهها المدنيون الآن. وهي همجية يكاد يعجز عنها الوصف. ومع ذلك أخبرتني أنه لا يزال يحدوها الأمل لأنها تشعر أن العدالة تقف إلى جانبها. ومهمتنا اليوم هي أن نبيّن لأشخاص مثل نادية أن هناك سببا للأمل – وأننا قادرون على حماية المدنيين. وأرى أربع خطوات نحتاج إلى اتخاذها.

أولا، يتعين علينا إعداد حفظة السلام لهذا المهام التي تبدو مستحيلة. كيف يمكننا أن ندربهم ونجهزهم وننشرهم على أفضل وجه؟ كيف يمكننا أن نكفل أنهم سيحدثون فرقا حقيقيا في المجتمعات المحلية التي يرسلون إليها ليحموها؟ وللإجابة على هذين السؤالين، علينا أن ندرك أنه إذ تتغير الأخطارُ التي تهدد المدنيين، يجب أن يتغير حفظة السلام أيضا. وهذا يعني أنه يجب علينا جميعا أن نتطلع إلى المستقبل، بحيث يمكننا أن نفهم بشكل أفضل البيئات التشغيلية والمخاطر التي يواجهها حفظة السلام والمدنيون. ويمكن للتكنولوجيا الجديدة والاستخبارات الأفضل أن يساعدا، ولكن من أجل تعظيم الأثر والاستدامة، يلزم أن يتم تجهيز الأفراد وتدريبهم على استخدام هذه الأدوات جديدة.

وقد نجح مؤتمر القمة الذي عقده الرئيس أوباما بشأن حفظ السلام في أيلول/سبتمبر الماضي في زيادة عدد حفظة السلام المتاحين للأمم المتحدة. ونحن الآن بحاجة إلى تحسين النوعية عموما. وتحتاج الأمم المتحدة إلى آلية لكي تختار فقط تلك القوات التي التي يمكنها قطعا حماية المدنيين بصورة فعالة، واستبدال أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في الوفاء بالمهام المنوطة بهم. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نهيئ جيلا جديدا من حفظة السلام – جيل تكون حماية المدنيين في وجدانه.

ثانيا، تبيّن المآسي في سورية وجنوب السودان واليمن أن هناك حاجة إلى تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويوضح تقرير الأمين العام أن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان شرط مسبق أساسي لتحسين حماية المدنيين. وهذان القانونان ملزمان لجميع الأطراف في أي صراع. إنهما يحققان التوازن بين الضرورة العسكرية والمبادئ الإنسانية الأساسية. وعندما يتم انتهاك هذين القانونين، يخسر الجميع.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن الامتثال لهذين القانونين على عاتق أطراف الصراع، كما ذكّرنا بذلك اليوم الأمين العام، وفي الواقع، زميلي الروسي. وعندما تقوم أطراف الصراع بالتجويع والمحاصرة، أو عندما تهاجم المدارس والمستشفيات، أو عندما تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، فإننا نرى معاناة يعجز عنها الوصف، وسكانا يفرون، واقتصادات تنهار، وبلدا يترك مترلقا إلى الهاوية.

وقد أدركنا في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني أن نظام العمل الإنساني يحتاج إلى إصلاح. ويسرني أن مؤتمر القمة تضمن تجديد الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. غير أننا، وهذه هي نقطتي الثالثة – لكي نردع انتهاكات القانون الدولي الإنساني مستقبلا، فإننا بحاجة إلى قدر أكبر من المساءلة عندما لا يكون هناك امتثال، أو عندما يتم تجاهل أو انتهاك حماية المدنيين. والأمين العام يتكلم عن تفش لانعدام المساءلة. ويجب معالجة ذلك. ويجب على الدول أن تحقق في الجرائم التي تقع في نطاق ولايتها. وعندما لا تستطيع تلك الدول أو لا تقوم بالتحقيقات، فإن للآليات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية دورا مهما تضطلع به.

والمساءلة أمر حاسم لتحسين حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. وهناك حاجة إلى تعزيز آليات الإبلاغ، بما في ذلك مراقبو البعثات المستقلون. ويجب على القادة رصد الانتهاكات، وينبغي للبعثات أن تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. ويجب عليهم جميعا أن يكونوا قادرين على إبلاغنا بالاستنتاجات التي يتوصلون إليها بشكل مستقل ومنتظم. ولا تمس الحاجة إلى قدر أكبر من المساءلة أكثر مما يحتاج إليها أولئك الذين تم استغلالهم وإيذاؤهم جنسيا من جانب حفظة السلام – أولئك الذين خدعهم الأشخاص الذين بعثوا لحمايتهم. ومن خلال القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، تعهدنا بالتصدي لهذه الآفة، ولكن لكي نحرز تقدما نحتاج إلى التزام من المجتمع الدولي بأسره بجعل عدم التسامح مطلقا أمرا واقعا.

ونقطتي الأخيرة هي أن حماية المدنيين لا تقتصر على أولئك الذين يتعرضون للهجمات. بل تمتد لتشمل أولئك الذين يخاطرون بكل شيء للفرار عبر البر والبحر من أجل العثور على ملاذ. ولذلك فإننا نرحب بتقرير الأمين العام عن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين (A/70/59) والتخطيط الجاري لتنظيم مناسبات رفيعة المستوى للجمعية العامة. ومن الضروري أن نقدم معا إطار عمل لتحسين الإدارة العالمية للهجرة، إدارة تركز أكثر على تقاسم المسؤولية العالمية من أجل توفير الحماية الحقيقية للاجئين. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من البناء على الالتزامات التي قطعت في مؤتمر

لندن المتعلق بسورية واتفاق الأفكار، وإيجاد حلول شاملة ومستدامة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن المملكة المتحدة ملتزمة بالاضطلاع بدورنا من أجل تعزيز حماية المدنيين. ولهذا السبب نشرنا في الأسابيع الأخيرة أفرادا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال وجنوب السودان، ولهذا السبب نستضيف في أيلول/سبتمبر اجتماعا لوزراء الدفاع معنيا بحفظ السلام. لأنه من خلال تلك الالتزامات وغيرها – كل شيء آخر نقوم به – أعتقد أنه يمكننا أن نساعد نادية وجميع المدنيين المعرضين للخطر، في جميع أنحاء العالم، كي يكون لديهم أيضا أمل؛ وكي يؤمنوا هم أيضا بأن العدالة تقف إلى جانبهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود إصدار تذكير بشأن مجريات أعمالنا. ينبغي ألا تزيد مدة إلقاء البيانات عن أربع دقائق، بحيث يمكننا الانتهاء من مناقشة اليوم في الوقت المناسب. ويرجى من الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أطول، تقديمها بنسخة مكتوبة، والإدلاء ببيان مختصر هنا في المجلس. ويرجى من الوفود أيضا التكلم بسرعة عادية من أجل تسهيل عمل المترجمين الشفويين.

أود أيضا إبلاغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة، خلال ساعة الغداء، نظرا للعدد الكبير للغاية من المتكلمين.

أعطى الكلمة لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة التعاون الإنمائي الدولي والمناخ في السويد.

السيدة لوفين (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وبلدي السويد. ونقدم هذه الملاحظات، بالإضافة إلى البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا اليوم، ويحظى بتأييدنا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، وبيتر ماورير، والرئيس توادیرا على إسهاماتهم خلال هذا الصباح، والمجلس على جهوده الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2016/447)، تأتي حماية المدنيين في صميم هدفنا المشترك. وتشهد على ذلك، الجهود البطولية التي بذلها أفراد الأمم المتحدة والتزام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وهم يستحقون منا بالغ الاحترام، مع التسليم بأن مهمتهم قد تنطوي أيضا على تضحيات.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث أفكار نعتقد أنها ينبغي أن تدعم جدول أعمال حماية المدنيين في القرن الحادي والعشرين.

أولا، يجب تزويد حفظة السلام وعمليات حفظ السلام بالموارد المناسبة لتوفير الحماية. إن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. ولكن وبينما نجدد التزامنا بتعزيز الجهود الوطنية، يجب أن تكون عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، قادرة على المساعدة فيما يخص الوفاء بهذه المسؤولية. ويتعين إعداد حفظة السلام وتدريبهم وتجهيزهم بشكل مناسب.

ولذلك، يجب أن نضمن حصول جميع موظفي الأمم المتحدة، على جميع المستويات وفي جميع الوظائف، على التدريب الكافي فيما يخص حماية المدنيين، وحماية الأطفال، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات قبل نشر القوات، وإتاحة التدريب المستمر في الميدان.

وقد خصصت بلدان الشمال الأوروبي موارد كبيرة لبناء القدرات في جميع المجالات، من الأفراد المدنيين إلى العسكريين، ومن السلطات المحلية إلى المجتمع المدني، ومن الدول إلى المنظمات الإقليمية. إننا نقوم بذلك في إطار مجموعة واسعة من السياقات، من التحالف ضد تنظيم داعش، إلى دعم القوة الجاهزة لشرق أفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم السويد تطوير معايير التدريب السابق للنشر لموظفي شؤون السجون التابعين للأمم المتحدة. وعلى مدى السنوات الـ ١١ الماضية، وفرت دائرة السجون ومراقبة المحكوم عليهم في السويد، التدريب قبل النشر لأكثر من ٤٠٠ ضابط سجن، في جميع أنحاء العالم.

ثانيا، تسهم الوقاية في الحماية.

إننا نقوم بتعزيز السلام المستدام من خلال زيادة الجهود التي نبذلها في مجال الوقاية وبناء السلام، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وقد اتخذت خطوات مشتركة هامة نحو هذا من خلال القرارات الأخيرة المتخذة بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ونعتقد أنه ينبغي النظر للتحول نحو الوقاية، المستندة للتصورات المحلية، باعتباره أداة لتفادي وقوع فظائع.

ومن نافلة القول، بأن حماية المدنيين تشمل حماية النساء والأطفال، وخاصة الفتيات. وعلاوة على ذلك، ينبغي اعتبار النساء والفتيات عوامل قوية للوقاية والحماية. ولذلك، فإننا بحاجة إلى ضمان أن يكون هناك تأثير للنساء والفتيات وأن يشاركن مشاركة مجدية. وتعد شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي، إحدى الأدوات المتاحة لدعم أنشطة الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

لقد علمتنا تجاربنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بأن توفير الحماية الفعالة للمدنيين يتطلب تعاونا وثيقا بين القوات العسكرية، وعنصر الشرطة والعنصر المدني داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن التنسيق الناجح مع السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية والمجتمع المدني. وقد أظهرت البعثة أيضا أهمية تعزيز الوعي بالأوضاع السائدة من أجل الحماية الفعالة للمدنيين فضلا عن حفظة السلام. إننا نرحب بوضع إطار للسياسة العامة للاستخبارات دعما لعمليات الأمم المتحدة للسلام.

ويعد البحث عن المنظورات الوطنية والإقليمية أمرا مهما، كما تعتبر الشراكات المعززة والأكثر دينامية حاسمة، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما يعد التمويل المستدام الطويل الأجل الذي يمكن توقعه، ضروريا أيضا في هذا الصدد. وتقدم بلدان الشمال الأوروبي، التمويل الطويل الأجل لتحقيق السلام والتنمية بأشكال متعددة، بما في ذلك من خلال التبرعات المخصصة لمختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، وأخيرا، نحن بحاجة إلى قواعد تحمي الإنسانية. وتؤدي المنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الطبي والإنساني، دورا حاسما في مجال حماية المدنيين، سواء من خلال جهودهم النشطة أو من خلال وجودهم بالذات. ويجب احترامهم، وإتاحة وصولهم السريع وبدون عوائق للمحتاجين. ويجب حماية المرافق ووسائل النقل، ويجب عدم استهدافها أو إلحاق الضرر بها، أو منعها من إنقاذ الأرواح أبدا، في انتهاك للقانون الدولي.

إن الغرض من القانون الدولي الإنساني هو حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ويجب التمسك بهذه القواعد، التي تحمي البشرية. لذلك، فإننا نثني على المجلس لاعتماده القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يدين بشدة أعمال العنف والهجمات والتهديدات الموجهة ضد الجرحى والمرضى، والعاملين في المجالين الطبي والإنساني والمستشفيات والمرافق الطبية. كما نحتاج إلى زيادة جهودنا الإنسانية من أجل الاستجابة الفعالة

للأزمات. ويمثل مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي عقد في أيار/مايو، نقطة انطلاق ممتازة لجهودنا المكثفة من أجل المضي قدما. لقد كانت بلدان الشمال الأوروبي منذ فترة طويلة في صدارة المؤيدين الماليين والسياسيين لجدول الأعمال الإنساني. إننا نعتزم مواصلة دعمنا رفيع المستوى.

أود أن أختتم بتخليد ذكرى شخص أعتقد أنه يجسد الشجاعة التي تبرز المهمة النبيلة التي يقوم بها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، كل يوم، ألا وهو النقيب مباي دياغن، الذي أنقذ مئات الأرواح، ربما ١٠٠٠ شخص. وتوضح أعماله البطولية حقيقة أن حماية المدنيين تقع ضمن نطاق عملنا المشترك. وبما أنه ينبغي حماية المدنيين في إطار الشراكة، فإننا بحاجة إلى الاستماع إلى أصوات الضعفاء، ونحن بحاجة إلى كفالة كرامة الأشخاص العزل، ونحن بحاجة معا، إلى الحفاظ على سلامة المدنيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء، وزير دفاع نيبال.

السيد روال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة نيبال، أود أن أشيد بالرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن خلال هذا الشهر وعلى عقدها هذه المناقشة بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. وبوصف بلدي بلدا مساهما ثابتا بقوات وأفراد شرطة، لما يناهز ستة عقود، فإنه يعلق أهمية خاصة على هذه المناقشة.

وتوفيرا للوقت، سألقي نسخة مختصرة من بياني؛ والنسخة الكاملة متوفرة على موقع (PaperSmart)

وفي حين تقع سلامة وأمن المدنيين في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية، فإنهما مهمان لشرعية ومصداقية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لأن المدنيين يمثلون الغالبية العظمى من الضحايا في الصراعات المسلحة، وفي كثير من الأحيان باعتبارهم أهدافا سهلة.

وهناك الآن حاجة أكبر إلى إحداث توازن دقيق بين الحقائق الميدانية ومبادئ حفظ السلام، والمسؤولية عن حماية المدنيين.

ينصب توجيه حفظة السلام النيباليين بالكامل تجاه حماية المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات أثناء النزاع وبعده. وقد أدمج الجيش النيبالي والشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة في نيبال جميعها سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية المدنيين والاستغلال والانتهاك الجنسيين وحماية حقوق الإنسان في تدريب حفظة السلام قبل نشرهم. وقد بدأنا بالفعل، بالإضافة إلى ذلك، في وضع ضباط تحقيق في كل الوحدات للتحقيق في مسائل الانضباط والعنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويسعدني، في هذا الصدد، أن أؤكد أن نيبال تؤيد مبادئ كيغالي.

وتشيد نيبال بزيادة التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة بوصفه أمرا أساسيا للوفاء بولايات حماية المدنيين. ونشجع على مواصلة تنشيط التآزر بين هؤلاء الشركاء، وبكل الجهود المبذولة لضمان عدم تسييس عمليات حفظ السلام. وينبغي اعتبار توفير الموارد الإضافية شرطا أساسيا – على الأقل في البداية، على مستوى مقر القوة – للبعثات المكلفة بولايات لحماية المدنيين.

وقد ظلت قوات حفظ السلام النيبالية تؤمن دائماً ببناء أفضل علاقة ممكنة مع السكان المدنيين من خلال الخدمات المجتمعية وغيرها من تدابير بناء الثقة. وقد تستحق هذه الممارسة أن يقتدى بها، انطلاقا من تجربتنا الإيجابية. وينبغي أن تستند سلامة وأمن حفظة السلام أنفسهم إلى ولايات البعثات وقواعد الاشتباك لتكملة الغرض من حماية المدنيين.

وأود أن أسلط الضوء على محذورين من المحاذير العملية التي ينبغي دائما، حسب تجربتنا، وضعها في الاعتبار أثناء صياغة ولايات حماية المدنيين. الأول هو كيفية الاحتراز من التوقعات غير الواقعية بأن في مقدور حفظة السلام حماية المدنيين كافة في جميع الأوقات. وتأتي هذه المسألة في الصدارة خاصة عند ارتفاع سقف التوقعات في العادة بعد كل جهد ناجح لحماية المدنيين. والمحذور الثاني هو إلى أي مدى ينبغي الذهاب في الحماية وإلى أي مستوى ينبغي تصعيدها. فهناك خيط رفيع جدا حيث تسفر تدخلات لحماية المدنيين حسنة النية ولكنها ليست جيدة الإدارة عن النظر إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على أنهم لم يعودوا محايدين.

وتشكل المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة الدعامة الأساسية لسياسة نيبال الخارجية. ويلهم الدستور الذي اعتمدته نيبال في أيلول/سبتمبر الماضي بأغلبية تجاوزت الأربعة أخماس – وهي حتى الآن الأكثر تطلعية وشمولا وديمقراطية على الإطلاق – التزاما وطنيا بالسلام والأمن والازدهار وينص عليه في ذات الوقت.

وما فتئت نيبال، منذ عام ١٩٥٨، تساهم بانتظام بحفظة السلام من أجل صون السلم والأمن الدوليين تحت رعاية الأمم المتحدة. وإذ ينتشر حفظة السلام من نيبال حاليا في ١٥ من أصل ١٦ بعثة، أكمل ٠٠٠ ١٢٢ من حفظة السلام بالفعل مدد خدمة في ٤٢ بعثة مختلفة. ولا تتردد نيبال في المشاركة في أصعب البعثات، مستجيبة في كثير من الأحيان لطلبات عاجلة – وأود أن أضيف – من دون محاذير وطنية على الإطلاق. ولا يسع وفد بلدي – مع تضحية ٧٢ من حفظة السلام النيباليين بأرواحهم أثناء أداء واجبهم – إلا أن يتشرف بمشاركتكم، سيدي الرئيس، ومشاركة جميع شركائنا في المضي قدما بهذا المسعى النبيل.

وأختتم بياني بالإعراب عن امتناننا لجميع حفظة السلام المنتشرين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبإحياء ذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل القضية النبيلة المتمثلة في صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في تشاد.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، وعلى دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة. كما أشكر الأمين العام؛ وسعادة السيد فوستين أرشانج توديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

تكشف النزاعات المسلحة التي تدور حاليا في جميع أنحاء العالم عن معاناة المدنيين، لا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة. وعلى الرغم من الالتزامات الناشئة بموجب اتفاقيات جنيف ومختلف القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، فإن الفجوة بين المسؤوليات المبينة في تلك النصوص والحقائق على الأرض ما زالت واسعة، إذ ما زال المدنيون يشكلون أهدافا متعمدة للعنف والهجمات الوحشية في جميع مسارح الحروب.

وقد شاركت الأمم المتحدة، منذ اتخاذ القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) قبل ١٧ عاما، في بذل جهود ضخمة من أجل تعزيز دورها في حماية المدنيين، كما يتضح من القرارات والبيانات الرئاسية التي اعتمدت بعد ذلك تحقيقا لتلك الغاية. ومع ذلك، تثبت الأزمات الأخيرة في أنحاء العالم، للأسف، أن تعزيز الإطار المعياري لحماية المدنيين لا يترجم غالباً إلى إجراءات محددة على الأرض. إن الغرض الأساسي من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما يشير اسمها، هو بناء السلام والأمن. بيد أننا نلاحظ أنه، لأكثر من عقد من الزمان، يتم

نشر هذه البعثات حيث لا يوجد سلام ليحفظ ويسود انعدام الأمن ويتعرض المدنيون للعنف بصورة متزايدة.

وتتطلب حماية المدنيين في بيئة كهذه التزاما استباقيا، بدءا من مجرد وجود الخوذ الزرق إلى مشاركتهم في الوقاية والتنقل والتدخل النشط مع خيار استخدام القوة، في الحالات القصوى، لحماية المدنيين على نحو مباشر من الأخطار الوشيكة. ففي مالي، على سبيل المثال، لا تعقد البيئة البالغة الصعوبة والتهديدات غير المتناظرة مهمة حماية المدنيين فحسب، بل تعرض الخوذ الزرق إلى هجمات يومية بأجهزة تفجير مرتجلة، متسببة في خسائر عديدة في الأرواح وسطهم. فقد فقد ٧٠ جنديا تشاديا أرواحهم في مالي. كيف يمكن لحفظة سلام لا يستطيعون حتى حماية أنفسهم النهوض بمهمتهم في حماية المدنيين؟ يجب أن نجد حلاً لهذا التناقض بتزويد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بجميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك ليس فقط ولاية مناسبة ولكن قواعد اشتباك تتناسب تناسبا تاما مع الحالة في الميدان.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإن العنف ضد المدنيين في تلك البلدان يترلق أحيانا إلى مدارك لا يمكن تصورها. فقد شهد العالم كله الفظائع التي نفذت ضد المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان في ظل إفلات تام من العقاب، ناهيك عن المذابح الفظيعة التي تنفذها جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا، التي تجاوز نطاقها وقسوتها كل الحدود في مدينة داماساك.

وقد ساعد وجود عمليات حفظ السلام في بعض تلك البلدان، بالتأكيد، على منع الأسوأ، ولكن لم يمنع جميع أشكال العنف ضد المدنيين الذين تعين عليهم في بعض الأحيان أن يعاضد بعضهم بعضا للدفاع عن أنفسهم. وفي مواجهة المذابح التي ترتكبها جماعة بوكو حرام والتهديدات الإرهابية، بدأت القوات المسلحة لأعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد حماية ملايين المدنيين، حتى بدون ولاية من الأمم المتحدة. وحتى وأنا أتكلم هنا، عبر نحو ٢ ٠٠٠ جندي تشادي حدودنا الوطنية لمساعدة الجيش النيجيري في حماية الآلاف من الضحايا المدنيين من جماعة بوكو حرام الهمجية. وعلاوة على ذلك، فإن تشاد – وهي محاطة بالأزمات في كل اتجاه وتستضيف ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ – قد ضحت لعدد من السنين وتواصل التضحية من أجل حماية هؤلاء اللاجئين بنشر وحدة أمنية متكاملة، أثنى على عملها المجتمع الدولي بأسره.

ويجب أن تكون حماية المدنيين أولوية مطلقة في كل مكان وفي جميع الأوقات بوجود عمليات حفظ السلام أو بغيابها. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي بأسره الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

وبالنظر إلى البيئات المتزايدة التعقيد والتهديدات غير المتكافئة التي تواجهها بعثات حفظ السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في القيود المفروضة على العمليات الكلاسيكية، وأن يجري استعراضا لعمليات حفظ السلام القائمة بغية تكييفها مع السيناريوهات المتغيرة المحددة، فضلا عن تحسين إدماج حماية المدنيين في أبعاد تلك العمليات.

وإذ نضع في اعتبارنا المسؤولية الرئيسية لأطراف النزاع عن حماية المدنيين، ينبغي أن نشدد أيضا على أهمية الإسهامات التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية، إلى جانب المنظمات غير الحكومية في تعزيز حماية المدنيين. وفي ذلك الصدد، فإن فعالية عمليات حفظ السلام في حماية المدنيين تشمل أيضا تعزيز التفاعل والتنسيق بين أنشطة الحماية التي يضطلع بها أصحاب المصلحة هؤلاء، ولا سيما

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتمتع بميزة نسبية فيما يتعلق بالقرب من الحالة والمعرفة بتضاريس المكان وسهولة الاتصال مع السكان المحليين. وينبغي أن نشدد في سياق ذلك التفاعل أيضا على ضرورة إثبات البعثات استقلاليتها ونزاهتها كي تتمكن من الحفاظ على على مصداقيتها في جميع الحالات. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تتفادى الأمم المتحدة استخدام مفهوم حماية المدنيين ذريعة لتبرير تغيير النظام والتدخل العسكري أو أي إجراء آخر يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وتقتضي فعالية الولايات بشأن حماية المدنيين أيضا إقامة شراكة نموذجية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة كي تتمكن من التوصل إلى فهم مشترك للتحديات التي تواجهها في مجال توفير الحماية. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نضمن تمتع ذوي الخوذ الزرق الذين يُنشرون في الميدان، ضمن أمور أخرى، بدرجة عالية من القدرات، علاوة على توفير التدريب الكافي والمعدات المناسبة لهم وإتقان لغة البلد المضيف. وهي المتطلبت التي لن يتمكنوا بدونها من الاضطلاع بولاياتهم المتعلقة بحماية المدنيين بصورة فعالة. وبالمثل، فإن من المهم استخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في خبرة البعثة نفسها بهدف تحديد مجالات القصور بغرض التغلب وتحسينها. وفي هذا الصدد، فإن محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على نحو فعال ستكون بمثابة عنصر ردع للأطراف في النزاع. ولا ينبغي لتعهّد كهذا أن يُستثنى منه ذوو الخوذ الزرق الذين ربما يرتكبون تلك الانتهاكات نفسها.

ويشمل الضمان الفعال لحماية المدنيين في عمليات حفظ السلام أيضا مراعاة العناصر المختلفة لولاية البعثة. وعليه، يجب تكييف ولايات البعثات مع الظروف المتغيرة على نحو مستمر، في حين أن من الضروري أيضا تقديم الدعم السياسي واللوجستي اللازم، فضلا عن الالتزام القوي من جانب البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في الميدان. وتكتسي المسائل المتعلقة بالتدريب والمساءلة وتآزر الجهود وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية أهمية أيضا، بما في ذلك الجهات الفاعلة على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وختاما، يحدونا الأمل في أن تشكّل مناقشة اليوم مرحلة جديدة في التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحمّل كامل مسؤولياتهم عن حماية المدنيين، وأن تؤكد مجددا العزم على عدم التسامح مطلقا مع شن الهجمات غير المبررة على المدنيين تحت أي ذريعة كانت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كندا.

السيد ديون (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر فرنسا، بصفتها رئيس مجلس الأمن، وأن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس في موضوع حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتكتسي هذه المبادرة التي قدمتها فرنسا أهمية بالنظر إلى وضع المدنيين في حالات النزاع المسلح المثير للقلق. لقد انقضى ما يزيد على ١٥ عاما بقليل منذ أن أدى المجلس لأول مرة دورا رائدا بجعله حماية المدنيين عنصرا محوريا من ولايته. وبالرغم من ذلك، لم يزدد وضع المدنيين في حالات النزاع المسلح إلا تدهورا.

فهنا في هذا المجلس (انظر S/PV.7374) أبلغ الأمين العام في عام ٢٠١٥ عن خسائر فادحة في ذلك الصدد. وأبلغت المنظمات الإنسانية أن عدد الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة والحماية قد ازداد من ٥٢ مليون شخص إلى ٧٦ مليون شخص في عام ٢٠١٤ وحده، وتلك زيادة كبيرة. وعليه، فإن هناك حاجة ملحّة لإيجاد الحلول وكفالة دور

أكثر ريادة لتنفيذ المبادئ والإعلانات القائمة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ولذلك السبب أعلنت كندا في الجمعية العامة عن انضمامها إلى مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، التي تجسد عزم الأفارقة الصريح على حماية المدنيين. وأود اليوم أن أعلن تأييدنا لمبادرتين هامتين ترميان على نحو مباشر إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة من جانب المجلس في حال ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. أولا، تنضم كندا إلى الإعلان السياسي الذي قدمته فرنسا والمكسيك بشأن وقف استخدام حق النقض في مجلس الأمن في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية. ثانيا، تؤيد كندا مدونة قواعد السلوك التي قدمها فريق المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وفي رسالة الدعوة إلى هذه الجلسة، عرضت علينا فرنسا أربع مسائل رئيسية تتعلق بحماية المدنيين. وفي واقع الأمر، فإنها ليس أقل من أربع مسؤوليات أساسية يجب علينا أن نتصدى لها.

وتتمثل مسؤوليتنا الأولى في إجراء تقييم سليم لتنفيذ ولايات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. ويجب علينا أن نبني على ما أُنجز بالفعل. وبالتالي، فإن اعتماد الأمم المتحدة آليات أكثر فعالية بشأن الأداء والمساءلة يمثّل خطوة في الاتجاه الصحيح. وينطبق الأمر نفسه على التزام الأمين العام بإبلاغ مجلس الأمن عن الفشل في حماية المدنيين. ومن شأن تلك التدابير أن تسهم في تحقيق هدف الأمم المتحدة الرامي، من بين أمور أخرى، إلى مكافحة آفة الاستغلال والعنف الجنسيين.

أما مسؤوليتنا الثانية فهي التأكد من تفهم ذوي الخوذ الزرق تماما لالتزاماتهم بحماية المدنيين. ففي كثير من الأحيان تكون التعليمات التي يتلقونها غامضة. وينبغي أن تكون ولايات حماية المدنيين التي يضع صياغتها المجلس واضحة. واستنادا إلى الخبرة التي اكتسبها حفظة السلام في مجال حماية المدنيين، ينبغي أن يوضح المجلس تلك الولايات حتى تصبح مفهومة وتبيّن مدى تعقيد مهام البعثات. ومن الضروري توفر هذا الفهم الكامل للولايات في جميع جوانب البعثات لدى حفظة السلام: أي استخدام استراتيجيات مبتكرة لحماية المدنيين، وتلبية الحاجة إلى جميع الموارد المطلوبة في الميدان، وتقييم وتصنيف التهديدات التي تواجه المدنيين، والاستجابة على وجه السرعة حين تهدَّد المجتمعات المحلية، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر ضعفا، مثل الأشخاص المشردين واللاجئين والنساء والأطفال.

وتتلخص مسؤوليتنا الثالثة في تعزيز وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز الوعي بضرورة حماية المدنيين. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن نستخلص الدروس المستفادة من خبرتنا في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى لكي نضمن حصول الاتحاد الأفريقي على دعم أفضل لجهوده المبذولة في مجال حماية المدنيين.

(تكلم بالإنكليزية)

أما مسؤوليتنا الرابعة فهي التأكد من أن حماية المدنيين تشكّل جزءا لا يتجزأ من تلقي حفظة السلام التدريب اللازم قبل نشرهم في الميدان. وتقع على كل بلد يساهم بقوات وأفراد شرطة مسؤولية فردية وأساسية في ذلك الصدد. ويجب على الدول المتقدمة النمو أن تقدم المزيد من المساعدة إلى أقل البلدان نموا عن طريق تمويل مراكز التدريب في مجال حفظ السلام.

وتلك هي التحسينات التي ينبغي لنا إدخالها لكي نكفل قدرة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على توفير حماية أفضل للمدنيين. ويجب علينا الالتزام بمبادئ كيغالي. ويجب أن نؤيد أيضا مبادرة السياسات العامة التي أطلقتها فرنسا

والمكسيك بشأن تعليق حق النقض في مجلس الأمن في حالات الفظائع الجماعية. ويجب أن نؤيد مدونة قواعد السلوك التي قدمها فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

ويجب علينا الاضطلاع بالمسؤوليات الأربع التي نوهت إليها فرنسا: وهي التقييم المنصف لتنفيذ الولايات، والفهم الكامل للولايات من جانب حفظة السلام، وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، وأخيرا، حماية المدنيين بوصفها جزءا لا يتجزأ من تدريب حفظة السلام.

وتلك أربعة تحسينات مطلوبة بحيث يمكن لحفظة السلام التابعين لنا مواصلة العمل بوصفهم حُماة للمدنيين. ولكن من دون الإرادة السياسية، فلن يكون لهذه التحسينات أثر يذكر.

فلننظر إلى سورية في الأسابيع الأخيرة. لقد وقعت انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك هجمات ضد المرافق الطبية والموظفين التابعين لها، فضلاً عن عرقلة وصول المعونة الإنسانية إلى الأهالي المحاصرين. وتكرر كندا تأكيد دعمها الكامل للتدابير التي اتخذها مجلس الأمن لإنهاء هذه الانتهاكات. ويسعى كثيرون منا إلى إحلال السلام في تلك المنطقة. وتقوم كندا بدورها في الائتلاف لمساعدة سورية والعراق من خلال الاستجابة للنداءات الإنسانية ودعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز التدابير الطارئة لحماية المدنيين، ولا سيما أضعف الفئات السكانية، والحد من انعدام الأمن الغذائي.

لكن رئيس الوزراء جاستن ترودو وحكومة بلدنا يريدان فعل المزيد. لقد عادت كندا، بما في ذلك إلى بعثات حفظ السلام. وقد التزمنا بزيادة دعمنا لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ودعمنا جهودها في الوساطة لمنع نشوب النزاعات والتعمير بعد انتهاء النزاع. وتجسد هذه الالتزامات رغبتنا العميقة في أن نكون من بناة السلام الملتزمين وفي تقديم مساهمة قيمة وحقيقية في بناء عالم أكثر سلاماً وازدهاراً. وتعتقد كندا أن المبادرة الفرنسية التي تجمعنا اليوم يمكن، إذا أعقبتها إجراءات ملموسة وحازمة وألهمها إيمان مسؤول، أن تضمن أن تحمي بعثاتنا لحفظ السلام المدنيين دائماً. فلنتحد حتى يقل عدد المدنيين الذين هم بحاجة إلى حمايتنا يوما ما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم يعقوبو، وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج.

السيد يعقوبو (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن بالنيابة عن بلدكم لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما أود أن أرحب، مرة أخرى، بحضور رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لهذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أهنئكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية بالنسبة لمنظمتنا ولدول مثل بلدي النيجر.

إن النيجر في الواقع، كما تعلمون، بلد ملتزم التزاماً حازماً بعمليات حفظ السلام من خلال الإسهام الكبير بالعنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة. وحتى هذا التاريخ، يخدم أكثر من ١ ٨٢٠ من رجالنا ونسائنا في تلك العمليات، مما يجعل بلدنا، النيجر، المساهم العالمي الـ ١٧ في هذا الصدد. وتتقيد النيجر بثبات بمبادئ كيغالي، التي نعتبرها مناسبة وملائمة. وفيما يخص موضوع جلستنا المحدد اليوم، ألا وهو حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام، فإننا نعتقد أن من الضروري أن ندلي ببضع ملاحظات.

أولها أن طابع النزاع قد تطور تطوراً كبيراً لدرجة أن معظم النزاعات ليست حروباً بين الدول تشارك فيها جيوش نظامية ويكون الرجال والنساء المشاركين فيها جنودا تقليديين معروفين ومعترفا بها باعتبارهم جزءاً من جيش نظامي ويمكن التعرف عليهم من خلال زيهم الرسمي أو وحداتهم. بدلاً من ذلك، تحارب الجيوش التقليدية ضد المجموعات الإرهابية التي تعمل خارج نطاق القوانين والاتفاقيات وتجنّد المدنيين لحمل السلاح ولا تميز بين الذين تستهدفهم.

لذا، فإننا نواجه كدول ديمقراطية تحديا ذا شقّين في السعي إلى حماية المدنيين. أولاً، يجب علينا أن نضمن ألا نوقع المدنيين الأبرياء ضحايا في نزاعاتنا المسلحة؛ وثانياً، يجب أن نضمن حماية جميع السكان المدنيين المتضررين من تلك النزاعات وحفظ كرامتهم كبشر. حتى وإن كانوا من اللاجئين أو الأشخاص المشردين أو العائدين، فللسكان المدنيين الحق في الحماية. ويجب أن يظل ذلك أولوية ومبدأ ثابتاً للدول.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو من المناسب أن نثير بعض الاعتبارات التي أرى أنها مهمة بالنسبة لنا إذا أردنا أن ننجح في مهمتنا المتمثلة في حماية المدنيين في سياق النزاعات الحالية. أولاً، إن حماية المدنيين الرئيسية هي أولاً وقبل كل شيء أمنهم. ولذلك، فمن الضروري أن تكون جميع عمليات حفظ السلام قادرة، سواء من حيث الموارد البشرية والمادية أو من حيث ولاياتها، على كفالة والدفاع عن أمن وحياة المواطنين، مدنيين كانوا أم عسكريين، ممن يعيشون في مناطق العمليات. ولذلك، علينا أن نسأل أنفسنا، قبل كل شيء، عن أهمية الولايات التي ننشئها. وعلينا أن نتجاوز النماذج شبه الموحدة وأن نكفل في كل حالة وفي كل سياق، وجود ولاية مناسبة لحفظ السلام.

وإن المثال الذي تضربه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تنتشر على حدودنا تماماً، يبيّن – إذا كان ثمة حاجة إلى بيان – أنه ربما يتم نشر عمليات كبيرة ويثبت أنها غير كافية أو غير فعالة في السياق الفعلي. وعلينا الآن التساؤل حول ولاية البعثة المتكاملة في ضوء تصميمها وما قامت به حتى الآن. واليوم، يتمثل أحد شروط توفير الأمن لشعب مالي وسكان المناطق الحدودية في تعديل ولاية القوة أو نشر قوة على غرار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشأناها في حوض بحيرة تشاد لمواجهة بوكو حرام.

ملاحظتي الثانية مستمدة من الأولى. والأمر الوحيد الذي يمكن أن يشكل الأساس لحماية المدنيين هو وجود ولاية هجومية مناسبة محددة لكل سياق من السياقات. والملاحظة الثالثة هي أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها. وفي هذا السياق، يجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لتعزيز قدرة تلك الدول على العمل، فضلاً عن قدرة المنظمات الإقليمية في هذا الصدد. ويجب علينا أن نعزز ونعطي الأولوية للدول في جميع الظروف، مع إخضاعها بطبيعة الحال للالتزامات الأخلاقية الدولية والحقوق العالمية، ولكن مع اعتبار الدول دائماً الأدوات الرئيسية والأساسية لحماية المدنيين. ومتى تضعف الدول، تطرح حالة المدنيين في النزاع مشاكل.

ويتعلّق العنصر الرابع في أفكارنا بجوهر حماية المدنيين في النزاع. وفي رأينا، يجب، بالإضافة إلى الحفاظ على أمن الناس وحياتهم، فهم حماية المدنيين على أنها تشمل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعزيز قدرة السكان في مناطق النزاع على الصمود. ويجب أن تشمل التكاليف والترتيبات المتعلقة بحماية المدنيين تكاليف وترتيبات توفير الخدمات الاجتماعية الدنيا اللازمة لضمان حياة كريمة لكل مواطن.

وتتمثل الملاحظة الخامسة في أنه حتى وإن كان هناك سبب يدعو إلى الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية في حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ولا سيما بسبب قدرتها على التواصل المحلي، تظل الحقيقة هي أن الإجراءات أو التدخلات من قبل تلك المنظمات ينبغي ألا تتم على حساب سيادة الدول ومسؤوليتها الرئيسية في هذا الصدد.

سادساً، أود أن تنظر الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان في حالات النزاع في رعاية اللاجئين والمشردين داخلياً باعتبارها

مسألة ملحة للغاية. ونتيجة لذلك، يجب على النيجر، في خضم عمليات بوكو حرام في الشرق والجهاديين في مالي وحيث تحارب الإرهابيين على جميع الجبهات، أن ترعى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخلياً وتستوعبهم. ومن ثم، فإن الوقاية والقدرة على التنبؤ والحاجة إلى تنفيذ استجابة سريعة تبدو لنا أيضاً أموراً لا غنى عنها لضمان الحماية الفعالة للمدنيين. ولدينا التزام بأن ننتصر على كلتا الجبهتين في معركتنا: دحر الإرهابيين وتوفير الحماية للسكان المدنيين. وإذا كنا نناقش اليوم حماية المدنيين، فذلك لأن هناك نزاعات. وثمة حروب تجري.

واليوم، باسم جمهورية النيجر، أود أن أشكر جميع البلدان التي تساعدنا وتدعمنا في الكفاح ضد الإرهابيين، وفي كفاحنا من أجل أمن بلدنا ومنطقتنا والعالم. إن الإرهاب لا يعرف حدوداً. ولذلك، أود أن أعرب عن تقديري بوجه خاص إلى فرنسا والولايات المتحدة وتشاد والاتحاد الأوروبي وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبلدان حوض بحيرة تشاد وكل البلدان الكثيرة التي لا يمكنني تعدادها هنا. لعلها تجد في هذا المقام إعرابا عن امتناننا، الذي هو تعبير عن تضامننا وقدرتنا على السخاء الرامي إلى ضمان انتصار مجتمع السلام والحرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في جمهورية قبرص.

السيد كاسوليدس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن الحاجة إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة أمر واضح. بيد أنه رغم التقدم المحرز، فإن حالة المدنيين في النزاعات المسلحة اليوم لا تيزال تيمثل شاغلا رئيسيا، على النحو المبين في آخر تقرير للأمين العام (S/2016/447). ويعد عدم احترام القانون الدولي الإنسانإنساني الدولي واستمرار الإفلات من العقاب من بين الأسباب المقدمة لتبرير هذا الوضع.

وتمثل حماية المدنيين التزاما أصيلا في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتيشكل حاليا جزءا من ولاية ١٠ بعثات من هذها البعثات قبيل. ومع ذلك، فإن الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة لا ينبغي أن يدعسمح لنا نغفلبأن نتغاضى عن حقيقة أن حماية المدنيين هي أساسا مسؤولية الدول.

ومنذ عام ١٩٦٤، ما فتئ بلدي يمثل موطنا لإحدى عمليات حفظ السلام – قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص – التي تشمل ولايتها أحكاما بشأن الأنشطة الإنسانية. وتعرب قبرص عن امتنانها للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات لما قدموه من دعم. إنولدينا خبرتناة تغذي فهمنا للصعوبات التي قد يواجهها تنفيذ ولاية عملية لحفظ السلام.

وتشكل الفعالية جزءا من الولاية ويجب ربطها بالحلول السياسية، وأن تشمل استراتيجيات الخروج القابلة للتنفيذبقاء، وأن تسترشد دائما بالحالة على أرض الواقع. ويجب أن تكون الولايات واضحة ومتسقة ومقتضبة، ولها أحكام واقعية؛ ويجب أن تكون مصحوبة بمبادئ توجيهية تشغيلية وأن تشمل أحكاما بشأن متعلقة بحقوق الإنسان حسبعند الاقتضاء.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن الاستهانة بالحاجة إلى التدريب على المسائل المتصلة بحماية المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع وحماية الأطفال. وعلاوة على لذلك، يجب أيضا أن يتقيد موظفو البعثة تماما بمعايير حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا الكامل لسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال الجنسي في عمليات حفظ السلام.

ويمكن للعلاقات المبنية على الثقة مع المجتمعات المحلية والمنظمات أن تسهم في منع ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وأن تمكننا من معالجة عواقب الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين. كما يمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد البلد المضيف على تنفيذ مسؤوليته عن الفيما يتعلق بحماية وعن دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية ودعمه عندما تشارك في العمل في بلد مضيف.

وأخيرا، فإن لالدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية عليها أيضا دورا رئيسيا لتضطلع به يكمل عمليات حفظ السلام في مجالات منع نشوب النزاعات، والإنذار المبكر، والاستجابة. وفي هذا السياق، التزمتعهدت قبرص في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني باستخدام الدبلوماسية لمنع نشوب النزاعات وقدمت دعمها الكامل لمبادرة الأمين العام ”الحقوق أولا“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون والبوركينيين بالخارج في بوركينا فاسو.

السيد باري (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ بلدكم، فرنسا، على توليلانضمامها إلى رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة.

إن موضوع هذه المناقشة الرفيعة المستوى، وهو حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وفي الواقع، وحيث إن ما يقرب من ٣ ٠٠٠ – ٢ ٩٠١ بالتحديد – من الجنود وأفراد الشرطة منتشرين حاليا في مختلف مسارح العمليات، تحتل بوركينا فاسو المرتبة السادسة عشرة في العالم باعتبارها إحدى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وهي رابع أكبر مساهم من القارة الأفريقية. ولدينا كتيبة في دارفور وكتيبتاين في مالي في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولدينا أيضا وحدات شرطة، إحداها منشورة في إطار بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، حيث تشارك في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في غينيا – بيساو، وهو أمر صعب للغاية.

وتستضيف بوركينا فاسو على أرضها ٣٤ ٠٠٠ لاجئ من مالي، وفي كل وقت تحدث اضطرابات في شمال مالي، يفر المدنيون إلى بلدنا، الذي يتقاسم أكثر من ١ ٠٠٠ كيلومتر من الحدود مع تلك الدولة المجاورة. وبوصفي صحفي سابق، فقد شهدت شخصيا اليأس الذي يتعامل به السكان المدنيون الذين يعانونمع الحرب في كوت ديفوار ومالي، وقد شهدت أناسا يلتمسون المأوى والرعاية والغذاء؛ وأناس يهربون ويعبرون الحدود بحثا عن السلام والسكطمأنينة. وقد شهدت أيضا بوادر أمل تتمثل في وجود جنود يحررون أناسا من القهر ويؤكدون لطمأنوهم بأنهم سيقومون بحمايتهم ومساعدتهم – باختصار، سيقومون بما يفعله حفظة السلام. ولذلك، يجب علينا أن نرحب بدور الأمم المتحدة وجميع المنظمات الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أما المسؤوليات عنمن أجل تحسين حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام فمشتركة وموزعة عبرلى مختلف المستويات. وأولا، في أي نزاع، لا بد لأطراف النزاع، سواء كانت دولا أم لام تكن، أن تفي بمسؤولياتها تجاه القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. الدولي. وتوفر لنا اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولان الإضافيان أساسا متينا لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولمحاسبة أطراف النزاع المسؤولة عن جرائم الحرب والجرائم المماثلة. وبالنسبة لنا، فإن

الوفاء بتلك الالتزامات هو أفضل طريقة لدعم عمليات حفظ السلام في المسارح التي تم اتخاذ قرار بنشرهام فيها.

ويمكن لعمليات حفظ السلام في الميدان أن تكون مفيدة للغاية في حماية المدنيين، على الرغم من أنه ينبغي التذكير بأن المسؤولية عن ذلك تقع أولا على عاتق الدول المضيفة. ويمكن لإسهام حفظة السلام أن يأخذ شكل الدعم للآليات الأمنية المحلية والمجتمعية القائمة. ويمكن أن يتخذ شكل عمل عسكري وشرطي، مثل الدوريات، أو الدعم اللوجستي في مجال الاتصالات أو حماية مخيم للاجئين. ومن منظور أطول أجلا، فإن النهج الأكثر استدامة هو تنفيذ برامج بناء القدرات، بهدف توفير المهارات التي تحتاج لها قوات الدفاع والأمن في البلدان المضيفة للاضطلاع بمهامها السيادية.

وأخيرا، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة ككل ودور مجلس الأمن، يتوجب علي الإشارة أيضا إلى العديد من المبادرات التي يجري اتخاذها للتأكد من أن حماية المدنيين هي حجر الزاوية في عمل الأمم المتحدة في عملياتها لحفظ السلام. وبالنسبة لمبادرة الأمين العام المعنونة ”الحقوق أولا“، وسياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالعنف الجنسي، ونشر المستشارين المعنيين بحماية المدنيين في بعض عمليات حفظ السلام، ومبادرات إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الولايات فهي مبادرات جديرة بالترحيب.

بيد أنه على الرغم من كل تلك الجهود، فإن الصورة ليست مشرقة وتتطلب منا أن نفعل المزيد. ويجب أن يضعحدد مجلس الأمن ولايات واضحة لحماية المدنيين ويكفلالتأكد من أن البعثات مجهزة ليست مزودة فقط بالموارد الكافية لتنفيذها فحسب، ولكن أيضا بالأحكام التي تيحتاجونها لاستخدام تلك الموارد.

وأقول ذلك لأن قواتنا في دارفور، على سبيل المثال، لم يعد لديها ما يكفي من الحصص الغذائية. وذكر الممثل الأمريكي ذلك في وقت سابق، ولكن للأسف، فإن هذه ليست المرة الأولى التي حيث يحدث ذلك. وعندما حدث ذلك، اضطررنا إلى إرسال أموال إلى جنودنا في دارفور لتمكينهم من شراء ما يحتاجون من الطعام مباشرة. وإذا أردنا الحفاظ على مستوى كاف من الروح المعنوية لقواتنا إذ تحمي المدنيين، فيجب أن تكون لديهم الوسائل اللازمة، بما في ذلك الإعاشة والتغذية.

ومن المهم أيضا أن تكون واقعيين ومرنين وأن نغير ولاية البعثة حيثما تقتضي الحقيقة على أرض الواقع ذلك. ويسرنا أنه قد تم إيلاء تلك العناصر الاهتمام الواجب في مختلف الاستعراضات التي أجريت في عام ٢٠١٥، وتسعى إلى تقديم وجها جديدا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو العمليات التي تركز على الإنسان ميدانيا. وفي حالة مالي، التي تبعث على القلق لأنها قريبة جدا من بلدي، بوركينا فاسو، فإننا نرحب بتوصية الأمين العام الداعية إلى زيادة قوام الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بـ ٥٠٠ ٢ فرد آخر. ونناشد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعزيز البعثة بحيث تصبح أقوى وأكثر قدرة على الهجوم وأكثر ملاءمة للحالة في شمال مالي. ويكتسي هذا الطلب الفوري أهمية بالنسبة لنا، لأن بوركينا فاسو تعاني بصفة عرضية من الأزمة المستمرة في شمال مالي.

ففي سنة واحدة، تعرضنا لعشرات الهجمات الإرهابية على حدودنا التي استهدفت المدنيين ومواقع الشرطة والدرك. ووقع آخر هجوم ليلا في ٣١ أيار/مايو. وكان هناك ثلاث ضحايا، جميعهم ضباط شرطة. وأكثر الهجمات مأساوية المتعلقة أيضا بالحالة في مالي وقع بواغادوغو في كانون الثاني/يناير، حيث هوجم مطعم كابوتشينو وفندق سبلينديد وقتل ٣٢ شخصا، جميعهم من المدنيين.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد استعداد بلدي، بوركينا فاسو، لمواصلة دعم إجراءات المجتمع الدولي في ميدان حفظ السلام. وأرحب باعتماد مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، وبلدي يؤيدها. أود أيضا أن أعرب غن شكرنا وتقديرنا لشركائنا الحاضرين هنا، الذين يكتسي دائما دعمهم متعدد الجوانب أهمية في التدريب السابق للنشر للقوات وأفراد الشرطة المنتشرين في ميادين عمليات حفظ السلام. ويحدوني الأمل في أن هذا سوف يسهم إسهاما كبيرا في تفكيرنا بشأن سبل تقليل معاناة البشر التي يعجز عنها الوصف، والتي لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة كانت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية بنن.

السيد أغبينونسي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في فترات الصراع المسلح. أود أن أنقل إليكم أحر التهاني إليكم باسم رئيس جمهورية بنن، السيد باتريس تالون، بتوليكم الرئاسة الدورية لمجلس الأمن. أود أيضا أن أشكر فخامة السيد فوستن أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، والأمين العام، والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأن أرحب بحضورهم.

تكتسي المسألة المدرجة في جدول أعمال هذه المناقشة المفتوحة اليوم بأهمية حاسمة، بالنظر إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تتمثل مهمتها الرئيسية في إنقاذ الأجيال المقبلة من الصراعات المسلحة، التي للأسف لا تزال آفة تعصف بالإنسانية. وفي ضوء الفظائع الجماعية المرتكبة في المناطق الساخنة في جميع أنحاء كوكبنا، ليس من المستغرب أن يقرر بلدكم، فرنسا، مهد حقوق الإنسان، جعل مسألة حماية المدنيين أحد المواضيع الرئيسية خلال ترؤسه مجلس الأمن.

إن المخاطر كبيرة، ولا يمكن للمرء أن يظل غير مبال في ضوء تعدد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومبدأ حرمة قوات الأمم المتحدة. وقد ارتكبت هذه الانتهاكات من جانب القوات الحكومية والجماعات المتطرفة من غير الدول، التي استهدفت أيضا السكان المدنيين، في خضم تبادل النيران محاولةً زعزعة استقرار الدول.

إن الجهود المتزايدة التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز حماية المدنيين كجزء من عمليات حفظ السلام تظهر استعداد المجتمع الدولي لتعزيز قدرة البلدان على منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تؤثر على السكان المدنيين في حالات الصراع. وفي هذا السياق، فإن مضاهاة التهديدات الحقيقية بولايات يأذن بها مجلس الأمن وبتدابير تتخذ لتنفيذها تمثل مشكلة من مهم إيجاد حلول مناسبة لها.

وبالإضافة إلى استخدام الوسائل العسكرية المحكومة بقواعد الاشتباك، لا بد أن يتم تناول مسألة حماية المدنيين باستمرار في جدول الأعمال بوصفها أحد الشواغل الشاملة ومتعددة الأبعاد. وبناء على ذلك، يجب إدراجها في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة حالات الصراع. والأمر متروك للمسؤولين عن البعثة بشأن إدراك وتحديد مصادر عدم الاستقرار والجذور العميقة للتهديدات وتحييدها. ويمكن أن يستدعي ذلك تنفيذ تدابير لاستباق التهديدات والتصرف للقيام بالوساطة وتحديد التدابير الكفيلة باحتواء العنف أو تجنبه.

ونظرا للقيود الحقيقية المفروضة على استخدام القوة، فيمكن لأساليب الإقناع أن تكون أكثر فعالية في بعض الحالات، لأنها تجعل من الممكن، على سبيل المثال، مواصلة الحوار بين الفرقاء. ويمكن لاستخدام القوة العسكرية السلبية أن يحسن من مهمة الردع. وقد ثبتت قيمة حشد وإشراك الفصائل التي قد تثير المشاكل في الأنشطة المدرة للدخل كما

يتضح فعالية مشاريع الأثر السريع. وقد كان ذلك مجديا خلال تجربتي في سياق عمليات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتبادرت إلى ذهني هذه الفكرة عندما كنت انظر في الموضوع والمسائل ذات الصلة في المذكرة المفاهيمية (S/2016/502، المرفق) التي أعدت لهذه المناقشة المفتوحة.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، لا بد لي من التأكيد على أن العلاقات مع الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية، من ناحية، ومع المنظمات الإقليمية والدولية، من ناحية أخرى، هي قنوات هامة للتأثير، لكن يجب أن تستخدم بحذر، كي تصبح عوامل يمكن أن تساعد على التنبؤ بالحالات المعرضة للخطر وإدارتها وتحقيق استقرارها. وفي هذا الصدد، فإن مساهمة المنظمات غير الحكومية التي تنشر وتدير آليات الإنذار المبكر هي موضع تقدير كبير. وهي تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار كشريك كامل في الميدان. ودعم تلك الآليات يمكن أن يكون أداة قوية لضمان حماية المدنيين.

وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا أن نفهم أن الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في التنفيذ المشترك للمشاريع سريعة الأثر، التي يمكن أن تساعد في تعزيز قيام شراكة بناءة بينها وبين تلك البعثات. ومن الضروري اتخاذ تدابير وقائية بغية التأكد من أن الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية يمكن أن تحافظ على هويتها المستقلة على أرض الواقع فضلا عن قواعد العمل الخاصة بها. أعتقد أيضا أنه ينبغي إيلاء أهمية أكبر للتوعية وتدابير تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة المحليين والدوليين في مناطق التوتر المحتملة التي قد تشكل مخاطر على السكان المدنيين.

وأحدث البعثات المتكاملة كلفت بولاية واضحة لضمان حماية المدنيين، ولكن من الضروري تقييم تلك الولايات بصورة منتظمة بحيث تتكيف مع الحالات الفعلية. وبغية زيادة ملاءمة قرارات المجلس، يجب أن يشمل إعدادها تقييما دقيقا للحالة قيد النظر بمشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تتمتع بميزة كونها الأقرب إلى الواقع على الأرض، وتفهم أفضل للموارد غير المنظورة، وكونها قادرة على تقدير الأمور على الصعيد المحلي.

ويجب أن تتلقى القوات المخصصة لحماية المدنيين تدريبا مناسبا، ولا سيما من أجل ضمان تناسب استجاباتها للتهديدات المتوقعة. ومن المهم أن تكون هذه القوات مجهزة تجهيزا جيدا ومعدة إعدادا نفسيا جيدا للاضطلاع بمسؤولياتها. وفي هذا الصدد، تود حكومة بنن أن تعرب عن تأييدها لمبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، التي تؤكد الممارسات الجيدة للبلدان المساهمة بقوات في الجهود الرامية إلى حماية المدنيين.

وهذه هي أفكاري بشأن موضوع هذه المناقشة المفتوحة. أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للكلام، والمساهمة في إيجاد حل للتحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي الذي يشهد حاليا بؤر اضطراب مختلفة. وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية مسألة حماية المدنيين، التي ينبغي أن تظل مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لكي تتم دراستها بصورة أعمق وتبادل الأفكار بشأن الموضوع بصورة منتظمة، بالنظر لأهميتها بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا.

السيدة بلومين (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا على إدراج حماية المدنيين في جدول أعمال مجلس الأمن. ويأتي هذا الموضوع الهام للغاية في صميم عمل الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن هولندا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي ومع بيان ممثل سويسرا بالنيابة

عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ويقدم لنا الأمين العام، في تقريره عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447)، حقيقة مروعة: أي، أن الأطراف المتحاربة تستهدف المدنيين اليوم أكثر من أي وقت مضى ولا يزال كثيرون للغاية من الجناة يفلتون من العقاب على هذه الجرائم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يترك تلك الجرائم تمر بدون عقاب. ويجب عليه أن يحقق العدالة للضحايا، وعليه أن يصدر إنذارا موثوقا لمن يفكرون في استخدام العنف ضد المدنيين: فجرائم الحرب سيعاقب على ارتكابها. ولذلك السبب تشكل الإدانة التي أصدرتها مؤخرا بحق حسين حبري المحكمة الخاصة في السنغال لإتهامة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب تلك الخطوة الهامة. ولذلك السبب أيضا، تؤيد هولندا تأييدا تاما المؤسسات القانونية في لاهاي وغيرها من الأماكن التي تساعد على تحقيق العدالة.

ويؤكد التقرير أسوأ مخاوفنا إزاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتتعرض النساء والفتيات للخطر بشكل خاص، لا سيما حينما يكن مشردات وملتمسات للجوء في بلد آخر. فيمكن وقوعهن ضحايا لخطر الاتجار بالبشر وإساءة المعاملة والبغاء القسري. ويشمل ذلك النساء والفتيات في أوروبا. وأؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى مضاعفة جهودنا الرامية لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات واتخاذ الإجراءات لوقف هذا العنف.

وتلك مهمة ليست بالسهلة. وفي جنوب السودان، على سبيل المثال، تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بمهمة تكاد تكون مستحيلة. ويتعين على عدد صغير من القوات وأفراد الشرطة حماية حوالي ٢٠٠٠٠٠ من الأشخاص المشردين في مواقع محددة بالقرب من قواعد بعثة الأمم المتحدة. وخلال زيارة قمت بها إلى ملكال قبل أقل من عامين، أتيحت لي الفرصة لأشاهد بصورة مباشرة التحديات التي يواجهها حفظة السلام. ورأيت أن الناس واجهوا أكبر الأخطار، بما في ذلك العنف الجنسي، حينما يضطرون للتنقل – حين البحث عن المياه والغذاء وحطب الوقود، على سبيل المثال. ولكن بعثة الأمم المتحدة تكافح بالفعل لتأمين الموقع المحدد، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى قدرات البعثة المحدودة. وترجمت ولاية حماية المدنيين إلى تأمين المنطقة ماديا، بالرغم من أن أكبر الأخطار التي تهدد سلامة الناس تقع خارج تلك المنطقة تماما.

وتثبت الحادثة المأساوية التي وقعت في ملكال في شباط/فبراير ٢٠١٦ مرة أخرى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات استباقية من جانب حفظة السلام، استنادا إلى معلومات استخباراتية دقيقة. ونتطلع إلى نتائج التحقيق الخاص الذي تجريه الأمم المتحدة. ولا بد من من إخضاع المسؤولين عن ارتكاب إخطاء قاتلة للمساءلة.

وتواجه بعثات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم معضلات مماثلة، وهي تحديدا، كيفية منح المدنيين حرية تنقل كافية وفي الوقت نفسه مع توفير حماية كافية. وبالرغم من أن حماية المدنيين جزء لا يتجزأ من الولايات، فإنه يتعين على حفظة السلام في أغلب الأحيان أن يكتفوا بموارد محدودة للغاية. وجزئيا نتيجة لذلك، تجازف حماية المدنيين بأن تصبح مجرد حماية للمواقع – وهو شرط ضروري لكنه من الواضح غير كاف لإبقاء الناس في أمان وأمن.

ولا تزال الفجوة بين المبادئ والممارسة واسعة للغاية. وأود أن أقترح أربعة سبل لسد تلك الفجوة.

أولا، علينا أن نكون واقعيين. فالولايات الشاملة لحماية المدنيين غالبا ما تكون غير موثوقة ولا يمكن تحقيقها. وفي كثير من الأحيان، لا تكون التوقعات مضاهية لقدرات البعثة. وينبغي وضع استراتيجية لحماية المدنيين وخطة عمل محددة بعد اعتماد الولاية وقبل نشر البعثة. وفضلا عن ذلك، ينبغي

استكمال الاستراتيجية والخطة بشكل مستمر. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة في الميدان، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لحماية المدنيين، داخل المناطق المحددة وخارجها على السواء. وهذا يعني العمل مع الشركاء – الشركاء غير الحكوميين في كثير من الأحيان – الذين يقدمون الخدمات الأساسية. كما يعني توحيد الجهود مع المنظمات التي تعزز المصالحة والحوار.

ثانيا، يشكل التنفيذ أمرا رئيسيا. وينبغي أن يجتمع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بحماية المدنيين التابع لمجلس الأمن على أساس أكثر انتظاما لمناقشة البعثات المحددة. وعليه أن يبادر بتقديم المشورة إلى المجلس وأن يقدم اقتراحات لتحسين الحماية. ويلزم مستشاري شؤون حماية المدنيين العاملين في البعثات أن يقدموا إحاطات إعلامية منتظمة لفريق الخبراء.

ثالثا، نحن بحاجة أيضا إلى إقامة صلة أقوى بين الجهات الفاعلة في الميدان والجهات الفاعلة في نيويورك. وعلى مجلس الأمن أن يعتمد نظاما جديدا لتقديم البلدان المساهمة بقوات والمنظمات غير الحكومية إحاطات إعلامية أكثر انتظاما وأكثر شفافية. وينبغي أن تعقد تلك الإحاطات الإعلامية قبل وقت كاف من تجديد الولايات.

رابعا، إن مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين تستحق دعمنا الكامل. فهي تشكل التزاما سياسيا من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بتحسين التدريب حفظة السلام التابعين لها وتجهيزهم، وبتجنب المحاذير المتعلقة بولايات حماية المدنيين وبمساءلة الجهات التي لا تضطلع بولاياتها كما ينبغي. وفي ١١ أيار/مايو، عقدت هولندا حدثا رفيع المستوى، مما أسفر عن انضمام ٢٠ بلدا إلى البلدان الـ ٩ الأصلية التي أيدت مبادئ كيغالي. ويسرني أن عدة بلدان أعربت اليوم عن دعمها لمبادئ كيغالي.

وإلى جانب رواندا وقيادة الولايات المتحدة لأفريقيا، ستقوم هولندا بتنظم دورة تدريبية تتركز على حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لمنع الاعتداء والاستغلال الجنسيين. ونؤيد سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا حينما يتعلق الأمر بتلك الممارسات المروعة.

وتريد مملكة هولندا، بوصفها شريكا في تحقيق السلام والعدالة والتنمية، أن تسهم في زيادة تحسين بعثات حفظ السلام. وذلك سبب الرئيسي وراء ترشحنا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

ولا ننسى أنه، في نهاية المطاف، تتعلق بعثات حفظ السلام بجميع هؤلاء المعرضين للخطر من الرجال والنساء والأطفال في حالات النزاع الذين يعتمدون علينا، الأمم المتحدة، من أجل حمايتهم. وينبغي أن يكون شاغلهم هو الشاغل الرئيسي للمجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا.

السيدة إبراهيم (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يود الوفد النيجيري أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2016/503، المرفق) المقدمة لتوجيه مناقشتنا. كما نشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. ونسلم بالدور الهام الذي تضطلع به فرنسا، ضمن آخرين، في تلك المسألة، بما في ذلك منطقتنا، مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونقدر المنظورات التي قدمها للمناقشة فخامة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر مورير.

وتشكل عمليات الأمم المتحدة للسلام جزءا حيويا من الهيكل الأمني العالمي. فهي ما فتئت مصدر أمل لضحايا النزاع.

ويعول الأشخاص الضعفاء الذين يعيشون في مناطق النزاع في جميع أرجاء العالم على الأمم المتحدة في حمايتهم. ومع تزايد عدد الأشخاص المتضررين من النزاع، أصبح ذلك يشكل تحديا للأمم المتحدة. ويعود الفضل إلى المنظمة في اتخاذها خطوات جريئة لمواجهة التحدي.

ويسر نيجيريا أن تنوه بالتقدم المحرز، ولا سيما على المستوى المعياري، منذ أن اتخذ المجلس الخطوة التاريخية في عام ١٩٩٩ باعترافه بحماية المدنيين بوصفها عنصرا محوريا في ولاية بعثات حفظ السلام. وتتضمن عشر من بعثات حفظ السلام الحالية للأمم المتحدة التي يبلغ عددها ١٦ بعثة، وتشمل أكثر من ٩٧ في المائة من جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، حماية المدنيين في ولاياتها. ويرمز قرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، الذي يدعو إلى تخصيص الموارد من أجل حماية المدنيين، إلى مسعى ترجمة الالتزامات المعيارية إلى تدابير ملموسة تؤدي إلى النهوض بحماية المدنيين في مسارح النزاع.

ويتوقع المجتمع الدولي من الأمم المتحدة أن تؤدي أداء لا تشوبه شائبة حينما تقدم الحماية للمدنيين في مناطق النزاع. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجهها بعثات حفظ السلام كثيرا ما يتم تجاهلها أو لا تقدر على نحو كاف. وفي الواقع، لا تزال هناك تحديات في تنفيذ ولايات الحماية في مناطق النزاع. ونؤيد استمرار انخراط مجلس الأمن بشأن المسألة، ونرى ميزة في الجهود العملية والفعالة الرامية إلى إحراز نتائج بناءة تحقيقا لتلك الغاية.

إن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة هي مهمة تنطوي على مسائل متعددة، وتتطلب بذل مختلف أصحاب المصلحة جهودا جماعية. وعلى الصعيد الاستراتيجي، يعد التعاون الوثيق بين مجلس الأمن، وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وفرادى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيويا لنجاح ولاية حماية المدنيين. وبالمثل، على المستوى التكتيكي، يعتبر التنسيق الوثيق بين مختلف عناصر بعثة السلام، مهما لتحقيق النجاح في مجال حماية المدنيين في مناطق الصراع. وينبغي التأكيد بأن الفهم الواضح المشترك لولايات الحماية، أساسي لفعالية التنسيق الاستراتيجي بين عناصر البعثة.

ولئن كنا نؤكد ضرورة تحرك حفظة السلام عندما يتعرض المدنيون للتهديد، فإننا نحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على أن يتلقى موظفوها بالتدريب السابق للنشر وبالحماية. ومن المهم أيضا عدم تقييد حفظة السلام بمحاذير إضافية تتجاوز تلك التي قبلتها الأمانة العامة بوضوح قبل النشر.

إن نيجيريا تؤيد بقوة المشاركة المجتمعية في تعزيز حماية المدنيين. وتعد شبكة الإنذار المحلية ومساعدو شؤون الاتصال المجتمعي، على درجة من الأهمية لفهم تصورات التهديد على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك الكيفية التي تقلل من خلالها المجتمعات المحلية من الأخطار، والكيفية التي يمكن بها لعمليات السلام مواجهتها. ونود أن يعترف المجتمع الدولي بتلك الأمور الضرورية.

إن نيجيريا ملتزمة التزاما راسخا بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وتقر بالمسؤولية الرئيسية للدول عن حماية المدنيين في حدود ولاياتها الوطنية. ويؤكد هذا الاعتقاد عزم حكومتنا على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين في المعركة ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية وأمثالها. وبالفعل، ليس لدى حكومة نيجيريا أولوية أعلى من إنقاذ جميع الأشخاص الذين أخذتهم تلك الجماعة رهائن.

ومنذ إنشاء فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، جرى تحقيق نجاح كبير في المعركة ضد جماعة بوكو حرام. وتم إنقاذ أكثر من ألف امرأة وطفل مختطف، وجرت استعادة جميع الأراضي التي كانت خاضعة للجماعة. وعلى الرغم من

الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة النيجيرية والدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، فضلا عن جمهورية بنن، نعتقد بأنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد. ونسلم بضرورة توفير الحماية الملائمة للأشخاص المشردين داخليا، وباقي الفئات الضعيفة، لأن عدم القيام بذلك، قد يعرضهم للمزيد من الاعتداءات. لذلك نهيب بالمجتمع الدولي مواصلة دعم الجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لحماية المدنيين خلال مهمتها المعقدة.

وفي الختام، تشيد نيجيريا بشجاعة حفظة السلام، الذين يعملون بلا كلل، وعادة ما يكون ذلك في ظل ظروف صعبة للغاية، لإبقاء المدنيين آمنين. إننا نعرب عن تقديرنا للرجال والنساء الذين فقدوا حياتهم أثناء خدمتهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونقدم تعازينا لأسرهم وأصدقائهم وحكوماتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بنغلاديش.

السيد علام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على دعوته لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى في مجلس الأمن. ونتطلع إلى نجاح الرئاسة الفرنسية للمجلس خلال هذا الشهر. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم المحفزة للتفكير. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الاستجابة على نطاق المنظمة في مجال الأعمال الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين.

ومنذ بضعة أيام فقط، كما نقوم بذلك كل عام في عاصمتنا، احتفلنا باليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بشكل مناسب. وشكل ذلك فرصة ملائمة، للتذكير بالدور القيم الذي يضطلع به حفظة السلام التابعين لنا، غالبا في ظروف صعبة، عندما لا يكون هناك سلام لحفظه.

وقد أتيحت لي فرصة السنة الماضية لحضور المؤتمر الدولي لحماية المدنيين في كيغالي في رواندا. وفي وقت سابق من هذا العام، أتيحت لنا الفرصة للتفاعل مع أعضاء الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وقد استضفناهم في دكا، في إطار المشاورات الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ.

وكان من المفيد بشكل شخصي، متابعة التطورات المتعلقة بحماية المدنيين في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد تبنينا في بنغلاديش، مفهوم حماية المدنيين من خلال إسهامنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث المبدأ والمنحى العملي. ونُحيي بحزن فقدان ٣ ملايين من أبناء شعبنا الذين قتلوا خلال حرب تحريرنا التي جرت عام ١٩٧١، ونتمنى ألا نرى ذلك يتكرر في أي مكان آخر في العالم. ومن غير المقبول تعرض المدنيين لهجوم مسلح في الحالات التي ينتشر فيها حفظة السلان التابعون لنا. ولذلك، لم تتردد رئيسة الوزراء الشيخة حسينة مطلقا، عندما التزمت خلال مؤتمرات القمة المعنية بحفظ السلام التي شاركت في رئاستها خلال السنتين الماضيتين، بتعميم ولاية حماية المدنيين في التدريب على حفظ السلام للقوات وأفراد الشرطة. وبوصفنا إحدى الدول الرائدة في مجال المساهمة بقوات، فإننا نعتبر أن من مسؤوليتنا أن نكون مثالا يحتذى، وأن نخوض في بعض الأحيان، غمار مجالات لم يتم سبر أغوارها في السابق. واسترشد تأييدنا لمبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين إلى حد كبير بوجهة النظر تلك. وقد شجعت مبادرتنا باتخاذ خطوات إلى الأمام مع أفرادنا وبشأن ترتيبات قدرات الاستعداد، على استمرار جهودنا للسعي لتحقيق الأفضل.

وتماشيا مع التزامنا النابع من القيم، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تود بنغلاديش أن تظل إحدى أوائل الدول المستجيبة لنداء الأمم المتحدة للإسهام بقوات وأفراد شرطة وتوفير القدرات. ونلتزم بأداء المهام التي كلفنا بها

المجلس بدون أي محاذير. ونظل مدركين للتحديات المتنامية والمعقدة في البيئات حيث نعمل. ومع ذلك نرى من المهم احتفاظنا بموقفنا، إذ نواصل القيام بذلك في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرى حاجة حقيقية إلى أن تخدم الاستخبارات والتكنولوجيات المصالح الحيوية لقواتنا في الميدان، ولا سيما من أجل تعزيز قدرتها على حماية المدنيين وضمان سلامتهم وأمنهم. إننا على استعداد للعمل بصورة بناءة على دعم وضع السياسات التمكينية والأطر التنفيذية بشأن تلك القضايا بطريقة تشاورية وشفافة.

وحسبما ذكر من قبل، تم القيام بالكثير من العمل بشأن وضع مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. ولكن لا تزال هناك بعض الثغرات بين السياسات والممارسات. وكثيرا ما شكل الحصول على ولايات مفصلة بعبارات واضحة تحديا، مما جعلها عرضة للتفسير في الميدان. ولذلك، من المهم بالنسبة للمجلس استعراض الولايات أحيانا بالتشاور الوثيق مع الحكومات المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نود أن نشكر الوفد الفرنسي على عقد مشاورات غير رسمية مع البلدان المساهمة بقوات المعنية، بصفتها ت القائمة على صياغة نص القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥) بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ومن الأهمية بمكان أن يسترشد تصميم واستعراض الولاية، بالتحليل والتقييم الاستراتيجيين للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون، استنادا إلى تعليقات مباشرة ترد من الميدان. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون هناك ما يكفي من النفوذ للبعثات الميدانية من أجل وضع استراتيجياتها وأهدافها الخاصة بكل منها ضمن الإطار الأوسع نطاقا للولاية التي أذن بها المجلس. ويتعين تمكين قيادات البعثة بما فيه الكفاية لضمان اتساق النُهج المتبعة على نطاق البعثة في مجال حماية المدنيين. وتتطلب ولاية الحماية ما يقابلها من استثمار في بناء قدرات البعثات، بما في ذلك فيما يخص الإلمام بالأوضاع السائدة، وتقييم التهديدات، والتخطيط الاستراتيجي، وتوفير الاتصال والمعلومات في الوقت المناسب، والتدريب على أساس الاحتياجات. ومن المهم إتاحة الموارد والقدرات اللازمة للبعثات لتمكينها من الوفاء بالمهام المنوطة بها.

لكن من غير العملي تماما، توقع أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي الحل الوحيد لحماية المدنيين. ولن يكون ذلك أمرا منصفا، لأنه يتعين على بعثات حفظ السلام العمل في إطار بعض المبادئ والمعايير والقيود. وقد يكون من المبرر مساءلة حفظة السلام إذا لم يقوموا بما عليهم في ظرف معين، ولكن ربما ليس ممكنا ولا مستصوبا أن يتحمل حفظة السلام عبء حماية المدنيين عندما يكون ذلك هو في الأساس مسؤولية الحكومات الوطنية. ومن المهم أن يعلم حفظة السلام مَن عليهم حمايتهم وأين وبالشراكة مع من. وتقع على المجلس وقيادات البعثة مسؤولية مشتركة في إدارة التوقعات ونشر المعلومات الصحيحة لتجنب الالتباس، لا سيما في أوساط السكان المحليين.

وكثيرا ما يكون هناك مجال لبعثات حفظ السلام من أجل الإسهام في بناء قدرات السلطات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية في مجال حماية المدنيين. وقد تكون هناك أيضا إمكانية للعمل بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية أو الإقليمية ذات الصلة، التي جرى نشرها في الخطوط الأمامية. ويتعين رسم هذه السيناريوهات بعناية، والعمل في إطارها أثناء تصميم الولاية وتنفيذها.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني العمل جنبا إلى جنب خلال الأزمات التي

تنطوي على توفير حماية، من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. إننا ندين بشدة أي تعطيل أو عراقيل لمنع إيصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين تحت أي ذريعة.

يجب الوفاء بالالتزامات التي قطعت في هذا الصدد في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الشهر الماضي بطريقة متماسكة ومنسقة وشاملة بين جميع الجهات الفاعلة المعنية.

كما يقودنا ذلك إلى المسألة الأكبر المتعلقة بالنظر إلى دور حفظة السلام في حماية المدنيين ضمن نهج سياسي مركز وبعيد المدى للاستدامة السلام. ويمكن أن يُكلف حفظة السلام بمكافحة الحرائق في حالات الطوارئ، غير أن خطر أزمات الحماية هذه سيظل ما لم تعالج مسببات النزاع السياسية الكامنة أو خروقات السلام بشكل فعال.

ويجب على المجلس أن يُبقي قيد نظره هذه القضايا السياسية الأوسع نطاقا من أجل منع تكرار تحديات الحماية وأن يضفي مصداقية على ولايات البعثات على أساس مستدام.

وبالنسبة لنا، فإن حماية المدنيين في سياق حفظ السلام أمر أكثر أهمية وخطورة من مجرد تنفيذ الولاية. وأذكر بزيارتي إلى متحف الإبادة الجماعية في كيغالي والقصص المؤلمة التي تذكرنا بفشل المجتمع الدولي في حماية المدنيين الأبرياء من جرائم الفظائع الجماعية. فيجب علينا أن نواصل استخدام هذه الأدوات التذكارية القوية لتجديد التزامنا بحماية المدنيين، والقيام به على الوجه الصحيح.

وتتعهد بنغلاديش بالقيام بدورها على أفضل نحو ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للتعاون في رواندا.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أشيد ببلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة، التي تتيح لنا فرصة لتبادل الآراء بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وأعتقد أننا اقتربنا بإخلاص في الأشهر الماضية من تبني خطة متدرجة لحماية المدنيين.

ولعل المجلس يتذكر أنه في ١٤ أيار/مايو، تعهد ٢٠ بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة بالتزامهم الراسخ بحماية المدنيين عن طريق دعم مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين. ويبرهن هذا التأكيد على صحة إعطاء الأولوية لولايات حماية المدنيين. وإذ نمضي قدما، سنواصل التماس الدعم من بلدان مثل فرنسا، الأمر الذي يشهد على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه مبادئ كيغالي في الميدان. فعندما تكون حياة الأشخاص عرضة للخطر، يجب علينا أن نتصرف.

إن محنة المدنيين آخذة في الازدياد، مما يعني ببساطة أن إجراءاتنا يجب ألا تضاهي الاحتياجات في الميدان فحسب، بل تتجاوزها حتى تتحقق التغييرات الطويلة الأجل. إن من يعاني في معظم نزاعات اليوم ليس الجهات الفاعلة المسلحة أو فصائل المتمردين، بل المدنيون. وأكثر ما يعصف بالمجتمعات ليس المدن التي انهارت أو خطوط إمداد المياه التي توقفت عن العمل، بل فقدان أرواح الأبرياء والجيران وذوي القربى الذين يمكن أن تكون أنت أو أنا أو أي فرد هنا في القاعة مكانهم.

ويتزايد العنف الذي يواجه المدنيين في حجمه وكثافته وتواتره، بينما تبقى معظم إجراءاتنا في الرد عليه على حالها. وأعتقد أننا بالتمسك بمبادئ كيغالي، يمكننا تنفيذ التغييرات اللازمة لنرى أثرا حقيقيا. وهذا، بدوره، سيثبت للمدنيين إمكانية تلبية احتياجاتهم وتجاوزها بعمليات حفظ سلام متينة وفعالة ومتسقة.

وعلى المستوى الاستراتيجي، هناك تحسينات ضرورية لبعثات حفظ السلام يمكن أن تنتج ولايات واضحة وقابلة للتحقيق.

أولا، ينبغي لنا وضع ولايات واضحة وقابلة للتحقيق. ويتطلب ذلك إجراء تقييم شامل للاحتياجات على الأرض، ومن ثم توأمتها على نحو مناسب مع أدوار ومسؤوليات حفظة السلام. وسيكفل تضمين ولايات تدريجية ومتسلسلة في العملية بقاء حماية المدنيين أولوية عليا وغير مقيدة بمهام أخرى أو بالافتقار إلى الموارد الكافية.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن العمل على أن تشمل جميع مراحل الولاية حلولا سياسية تمكن البلد من المضي قدما، بما يضمن عدم حدوث أي انتكاس وشيك. وإذا ما اقترن العمل الوقائي باستثمار كبير ومتسق في فهم الأسباب الجذرية للنزاعات، فيمكننا منع التاريخ من إعادة نفسه والقضاء على فتح الجروح التاريخية إلى الأبد.

ثالثا، لحفظة السلام الحق في مهام واضحة ومفهومة تكفل الحماية الفعالة والمتعمقة للمدنيين. كما أن ذلك يعين حفظة السلام على استيعاب كيفية وأسباب مهاجمة الجناة للمدنيين حتى تكون استجاباتهم ذكية ومُصَمَّمة. ويمكننا جميعا أن نشهد على سماع قصص حفظة السلام الذين نشروا من غير إعداد كاف وهم غير مهيئين لحماية المدنيين. وعلى الرغم من أن نواياهم متجردة وشجاعة، فإننا لا نكون قد أدينا واجبنا على النحو الصحيح إذا كانوا هم في الميدان لا تحميهم سوى هاتين القيمتين من التهديدات والأخطار الأخرى.

رابعا، نحن نؤيد تماما التدريب القابل للتطبيق والمعاصر خلال فترة ما قبل النشر وأثناء أداء المهام الذي يشمل حماية المدنيين والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وإذا ما تم تدريب حفظة السلام تدريبا ملائما بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فستنشأ ثقافة وسط حفظة السلام تساعدهم على ممارسة الحكم الجيد وتجعلهم مسؤولين تماما عن أي سوء تصرف.

خامسا، يجب كذلك تعزيز قيادة البعثة بحيث يمكن وضع تسلسل قيادي فعال يرد على أي تهديد للمدنيين أو خطر عليهم. ومما لا شك فيه أن ذلك سيمكن حفظة السلام النظاميين من اتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ الأرواح بدلا من الخشية من عواقب أفعالهم.

وهذا يقودني إلى إحدى أهم نقاط النقاش، ألا وهي استخدام القوة دون عوائق. فيجب ألا يكون نمط عدم التدخل عندما يتعرض المدنيون لاعتداءات هو القاعدة ولا يمكن أن يكون كذلك. وكما يوضح أحد مبادئ من كيغالي، فإن القوات يجب أن تكون:

”مستعدة لاستخدام القوة لحماية المدنيين، حسب الاقتضاء وعلى نحو يتسق مع الولاية“.

ويشمل ذلك إظهار الردع بوضع القوات بين العناصر المسلحة والمدنيين. وسيتيح الوضوح وراء هذا المبدأ لحفظة السلام أن يتبينوا ويتصدوا للعنف المسلح. ويقتضي واجبنا تجاه حفظة السلام والمدنيين الذين تتعرض حياتهم للخطر أن يكون هناك فهم واضح ومتزامن لاستخدام القوة من جانب مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

فالمدنيون يتوقعون من حفظة السلام استخدام القوة عندما تكون حياتهم معرضة للخطر. وعندما يتصاعد العنف المسلح، يجب علينا أن نتصرف. وسيجني هذا الموقف الاستباقي لحفظ السلام فوائد كثيرة، بما في ذلك منع نشوب النزاعات في المستقبل أو زيادة تصعيد النزاعات القائمة.

وأخيرا، يجب أن نكون أكثر تركيزا إذا أردنا الاضطلاع ببعثات ذات ولايات تسعى إلى حماية الناس.

ويجب علينا التخلي عن الأساليب القديمة التي أعاقت تفكيرنا وعطلت عملية صنع القرار أو اتخاذ القرارات التي كان بوسعها أن تنقذ الأرواح. ولنلهم حفظة السلام التابعين لنا لكي يواصلوا التعاون مع المدنيين حتى يتسنى لهم تعزيز صلتهم معنا، وثقتهم بنا. وسيؤدي هذا إلى جمع البيانات ومعلومات الاستخبارات الأخرى التي لا تقدر بثمن لأي من بعثات حفظ السلام.

وأود أن أحذّر باسم رواندا، بوصفها من كبار البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ولكوننا أمة شهدت مباشرة أوجه القصور الخطيرة التي تعاني منها الأمم المتحدة، من مغبة التقاعس عن اتخاذ الإجراءات. فالتزام الصمت نفسه استجابة. فهو إما دليل على عدم الرغبة التامة أو اللامبالاة التامة. وقد اجتمعنا هنا اليوم لكي نقيّم ما يلزم لتحقيق النجاح. وفي إطار توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، وبفضل تقرير الأمين العام اللاحق له، إلى جانب أفضل الممارسات المكرسة في مبادئ كيغالي، فقد أصبح الطريق نحو المضي قدما ممهدا أمامنا.

وقد حان الآن وقت العمل والاستجابة على نحو استراتيجي وعلى وجه السرعة. ونرحب بجميع المجتمعين هنا اليوم، الذين لا يزال يتعين عليهم تأييد مبادئ كيغالي ومشاركتنا في الانضمام إليها. وربما يكون الطريق إلى الأمام محفوفا بعدم التيقن والتحديات الجديدة التي تحاول نزع إيماننا وقيمنا. وعلينا ألا نسمح بحدوث أي منهما. ولنمض قدما على نحو يدل على قوة بأسنا. واليوم، فلنعمل على اختيار طريق للمضي قدما بحيث يمكّننا من حماية أرواح جميع المدنيين بأكثر الطرق فعالية، على النحو الذي أكده فخامة الرئيس بول كاغامي بقوله: ”إن الغرض الرئيسي من عمليات السلام هو حماية المدنيين. ولا يسعنا تكرار ذلك مرة تلو الأخرى بما يكفي“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وزير الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا، معالي السيد جان – مارك إيرو، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن مسألة توليها الأرجنتين أهمية كبيرة بوصفها بلدا من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام، وهو ما واصلنا القيام به طوال ما يقرب من ٦٠ عاما حتى الآن. وما فتئنا أيضا نعزز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على نحو مستمر.

وبالمثل، نرحب بالبيانات التي أدلى بها فخامة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، والأمين العام، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وإن لمهام الأمم المتحدة المتعلقة بالحماية دورا أساسيا في سياق الاهتمام المتجدد للمنظمة بمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام والتنمية المستدامين على أساس الاستعراضات الثلاثة التي عُقدت وأولت اهتماما خاصا لعمليات حفظ السلام وبناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وليس ثمة شك في أهمية مهام الحماية هذه، ولا سيما التي تنفذها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة حين يتعلق الأمر بالحفاظ على السلام قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعد انتهائه.

وفي هذه المهمة، التي تتحمل فيها الدول المضيفة نفسها المسؤولية الرئيسية، فإن من الأهمية بمكان أن نكفل مشاركة جميع الجهات الوطنية الفاعلة ذات الصلة، وخصوصا المجتمع المدني، مع الأخذ في الاعتبار بالدور الرئيسي الذي تؤديه النساء والشباب في منع النزاعات وصون السلام وبنائه.

وإن لحماية المدنيين في عمليات حفظ السلام دورا مختلفا يركز عليه بالمقارنة إلى الاهتمام بحماية المدنيين في إطار القانون الدولي الإنساني. وقد أصبح هذا موضوعا ساخنا للنقاش على مدى السنوات القليلة الماضية، لا سيما بالنظر إلى صلته باستخدام القوة المسلحة.

عليه، واتساقا مع التوصية الواردة في تقرير (S/2015/446) الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام، الذي تم التسليم به أيضا في هذا التقرير الأخير، فإن من الواضح أن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام تمثل جهدا متكاملا للبعثة برمتها، وتقتضي في المقام الأول التعاون الوثيق بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني بالتنسيق مع الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية في الميدان.

وبالتالي، فإن بلدي يدرك أن هذه المسألة لا يمكن النظر إليها من منظور عسكري محض، بل يتعين فهمها من منظور سياسي إنساني أوسع وأكثر تكاملا ويولي الاهتمام إلى تعزيز بيئة أكثر أمنا للحماية. وفي بيئة كهذه، ينبغي أن يكون استخدام القوة – وهو أمر ضروري في بعض الأحيان لتفادي وقوع المآسي كتلك التي حدثت في سريبرينيتسا ورواندا – حيث تفشل عمليات حفظ السلام في حماية السكان الذين يفترض أن تدافع عنهم، الملاذ الأخير حين تفشل البدائل الأخرى غير العسكرية.

ونشدد أيضا، استنادا إلى التوصيات الأخرى الواردة في تقرير الفريق، على أهمية اتّباع استراتيجيات غير مسلحة لحماية المدنيين بغية المضي قدما بعمليات السلام، فضلا عن تهيئة المناخ السالف الذكر للحماية.

ونرى أن بالإمكان إجراء تحسينات في جوانب عديدة من تنفيذ ولايات حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام، ونود أن نشدد من بينها على أهمية التدريب المتخصص للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. وننوه بجهود الأمانة العامة في وضع المبادئ التوجيهية والأطر العقائدية لهذا التدريب. ونكرر القول بأن هناك ضرورة لإجراء مشاورات موسعة في هذا الشأن مع الدول الأعضاء، وخاصة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، لأنه يتعين عليها استخدام تلك المبادئ والأطر.

وتتطلب الحماية الفعالة للمدنيين في سياق عمليات حفظ السلام أيضا توفر إرادة سياسية ثابتة، وتعاونا فعالا على الصعيد الإقليمي، وتحسين تجهيز الوحدات، بالإضافة إلى تخطيط مركزي يلائم التحديات القائمة في الميدان، فضلا عن استخدام التكنولوجيات الحديثة بما يتسق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام. ويرتبط كل ذلك بطبيعة الحال ارتباطا وثيقا بتوفير التمويل الكافي لهذه البعثات.

وإن ما يحدث، فيما يتعلق بحماية المدنيين في شتى أنحاء العالم، ليس مسألة لامبالاة بالنسبة للوفد الأرجنتيني، لأنه يؤثر علينا جميعا بصورة مباشرة. ولهذا السبب، تؤيد الأرجنتين في هذا الميدان وفي غيره من الميادين الأخرى، مبدأ عدم جواز اللامبالاة بين الدول. ولا يمكننا أن نواصل القيادة من وراء الصفوف، بل يجب علينا وضع سياسات جماعية قوية تكفل التشخيص الدقيق للحالة بغية إيجاد إجراءات علاجية محددة لها.

وحين تشتد الحاجة بالمدنيين ويلتمسون المساعدة من ذوي الخوذ الزرق، فإن أقل ما يتوقعونه منها هو توفير الحماية لهم. وتتمثل مسؤوليتنا بوصفنا دولا أعضاء في إيجاد أدوات فعالة تكفل عدم إخفاق عمليات حفظ السلام في الارتقاء إلى مستوى التوقعات وتمكينها من العمل على تهيئة بيئة للحماية المستدامة. ويجب أن نكون أهلا للظروف وأن تتوفر لنا الدراية التي تمكننا من الاستجابة لأولئك الذين هم بحاجة إلى الحماية من جانب الأمم المتحدة. ويجب علينا في الأمم المتحدة

أن نتحلى بما يكفي من الذكاء لتنفيذ تلك المبادئ وتأمين ما يكفي من القيادة. وهذه هي مسؤوليتنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الخارجية والشؤون المتعددة الأطراف والشؤون الدولية في جمهورية كوريا.

السيد تشوي يونغ – مون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جمهورية كوريا عن تقديرها للمبادرة الحسنة التوقيت من جانب فرنسا بعقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. وأشكر معالي الوزير جان – مارك إيرو على مجيئه إلى نيويورك لترؤس مناقشة اليوم. فهي دليل على التزام فرنسا الدائم بفعالية عمليات الأمم المتحدة العالمية لحفظ السلام وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على الصعيد العالمي.

وتعرب كوريا أيضا عن تقديرها للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها الأمين العام بان كي – مون. ونثني على قيادته في توجيه الاستعراضات الثلاثة الهامة بشأن عمليات السلام وهيكل بناء السلام، فضلا عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونؤيد بقوة على وجه الخصوص، مبادرته بإعطاء أولوية قصوى لولاية حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد ماورير على ملاحظاتهما القيّمة فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة للغاية اليوم.

وتشعر جمهورية كوريا بقلق بالغ إزاء تزايد عدد الإصابات بصورة غير مسبوقة بين المدنيين من جراء النزاعات المسلحة في شتى أنحاء العالم.

والواقع أن المجلس اعتمد تحت الرئاسة الكورية في شباط/فبراير ٢٠١٣ البيان الرئاسي S/PRST/2013/2، بشأن حماية المدنيين. وقد ركز على مكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ ولايات حفظ السلام وإنشاء دورة إبلاغ منتظمة لتقديم تقارير الأمين العام. ورغم تزايد التشديد على أهمية حماية المدنيين، فإن الواقع على الأرض مثير للقلق. وما زال حفظة السلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان يواجهون صعوبات كبيرة في اضطلاعهم بولاية حماية المدنيين.

وتقدم كوريا، بوصفها بلداً مساهماً بقوات منذ أمد طويل ومساهماً مالياً كبيراً، التزامات أكيدة بإيجاد سبل تتيح للأمم المتحدة الاضطلاع بولايتها بنجاح. وقد نظمت كوريا سلسلة من الاجتماعات في نيويورك وسول في العام الماضي بهذا الشأن. وأتاحت نتائج هذه الاجتماعات مدخلات للمناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن السلام والأمن التي عقدها رئيس الجمعية العامة في الشهر الماضي. وأودّ أن أعرض بإيجاز بعض النتائج التي تتماشى أيضاً مع المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم.

أولاً، ينبغي أن تجسّد ولايات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام السياق على أرض الواقع بدلاً من اتباع نماذج موجودة مسبقاً. وفيما يتعلق بهذه النقطة، جرى التأكيد على تعميق الارتباطات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات المحلية، تجنباً لسياسة نهج واحد مناسب للجميع. ثانياً، يجب تعزيز الوظيفة التحليلية خلال مرحلة التخطيط قبل صدور الولاية. ثالثاً، هناك حاجة لأن يعطي مجلس الأمن الأولوية للولايات المتعاقبة والنظر فيها والتي يمكن أن تجعل قرارات مجلس الأمن أكثر واقعية وقابلية للتنفيذ. رابعاً، تم تحديد تدريب القوات وقدراتها ومسؤوليتها باعتبارها مجالا يجب زيادة استكشافه، لا سيما في ضوء ما حدث مؤخراً

من حالات انتهاك واستغلال جنسيين. والواقع أن هذا الأمر يشكل مصدر قلق شديد بالنسبة لنا جميعاً. وتتفق كوريا مع هذه النتائج كلها وتحث جميع أعضاء مجلس الأمن على النظر بجدية في هذه النتائج وغيرها من التوصيات المماثلة التي انبثقت عن العمليات المختلفة التي تلت استعراض عام ٢٠١٥.

إن آخر تقرير للأمين العام (S/2016/447) يأسف لوصول الاحتياجات الإنسانية إلى رقم قياسي وأن أكثر من ٨٠ في المائة من التمويل الإنساني للأمم المتحدة يستهدف الاستجابة للنزاعات. وفي مواجهة هذا التحدي الرهيب، انضمت كوريا إلى الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول بتركيا في أيار/مايو. وخلال مؤتمر القمة، تعهدنا بزيادة دعمنا لمنع نشوب النزاعات والمساعدة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، يسرّ كوريا، إلى جانب تيمور – ليشتي المشاركة في الاستضافة، أن تعلن عن عقد الاجتماع السنوي السادس للشبكة العالمية لجهات التنسيق في مجال المسؤولية عن الحماية في سول في الفترة بين ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه. وسيكون أول اجتماع من نوعه يعقد في آسيا، وسيجمع بين كبار الموظفين المسؤولين عن تيسير الآليات الوطنية لمنع الجرائم الفظيعة، مع تركيز الكثير من المناقشات على حماية المدنيين.

وفي الختام، تشعر كوريا بالقلق العميق إزاء افتقار المدنيين إلى الحماية بسبب الظروف المفجعة داخل المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها في سورية. ونؤيد المبادرة المكسيكية والفرنسية بشأن تقييد حق النقض، وكذلك مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، ونحث أعضاء مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب لحماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أشكر جميع الخبراء البارزين على إحاطاتهم الإعلامية القيمة والحافلة بالمعلومات.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، وذلك الذي أدلت به سويسرا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء.

ويتحتم علينا أن نعزز بصورة كبيرة التزامنا بحماية المدنيين في النزاع المسلح، كما أوجز الأمين العام بصورة ممتازة في تقريره الحالي. إن حماية المدنيين هي من بين أكثر المهام إلحاحاً في حفظ السلام. وفي رأي ألمانيا، تلزم ركائز أربع من أجل الاضطلاع بالمهمة.

أولاً، هناك الدور المركزي لمجلس الأمن. ومن مسؤولية المجلس ترسيخ حماية المدنيين في ولايات عمليات حفظ السلام ودعم هذه العمليات على المستويين السياسي والتنفيذي عندما يتضح وجود تهديد متزايد للمدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تخفق آليات المقاضاة الجنائية الوطنية، يجب أن يضمن المجلس أيضاً تطبيق القانون الدولي في حال وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. والهدف من ذلك هو إرسال رسالة واضحة: لن يفلت مرتكبو الهجمات التي تستهدف المدنيين من العقاب.

ثانياً، ثمة حاجة إلى ضمان سلامة أفراد قوات حفظ السلام. والبعثة في مالي خير دليل على هذا الخطر المتنامي. ففي هذا العام وحده، قَتَل الإرهابيون ١٢ من ذوي الخوذ الزرق وأعداداً لا تحصى من المدنيين في هجمات محددة الأهداف. وبإضافة ٤٠٠ جندي مجهزين بأحدث المعدات إلى الوحدة الألمانية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في مالي، فإننا نؤكد عزمنا على الالتزام بهذه البعثة والسكان المدنيين.

ثالثاً، يجب اعتماد ممارسات جيدة في عمليات حفظ السلام. وتتشاطر ألمانيا الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره الأخير وتؤيد دعوته إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية من أجل تحسين حماية المدنيين. ولذلك، فإن ألمانيا ترحب بوضع مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين. وبالأمس، أرسلت بعثة بلدي مذكرة شفوية بشأن تأييدنا لمبادئ كيغالي إلى البعثة الدائمة لرواندا هنا في نيويورك.

رابعاً، يجب تعزيز أنشطة الشرطة. فالشرطة تقوم بدور حاسم في عمليات حفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ولذلك، فإن ألمانيا ترحب بتقرير التقييم الحالي لشعبة شرطة الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير توصيات مستفيضة بشأن تعزيز قوة الشرطة تلك. ونحن على ثقة بأن الأمانة العامة لن تتأخر في تنفيذها. وفي الختام، سيدي الرئيس، تشاطركم ألمانيا رأيكم بأن من الضروري إسناد مزيد من المسؤولية إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في حماية الأشخاص المدنيين. ويقتضي القيام بذلك عملاً مفاهيمياً، ستواصل ألمانيا المشاركة فيه مشاركة كاملة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة كوسبان (كازاخستان) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. اليوم، باتت النزاعات المسلحة تتسم بالعنف المنهجي والفظائع الجماعية ضد السكان المدنيين. ولذلك، تشكل حماية السكان المدنيين تحدياً رئيسياً لقدرة الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها.

ويود وفد بلدي أن يشاطركم بعض الأفكار في الرد على المسائل الأربع المحددة في المذكرة المفاهيمية للرئاسة الفرنسية. وتؤيد كازاخستان التنفيذ الفعال لاستعراضات الأمم المتحدة الثلاث: بشأن عمليات حفظ السلام، وفي ما يتعلق بهيكل بناء السلام وبشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلّق بالمرأة والسلام والأمن. وبغية تحسين فعالية بعثات حفظ السلام في حماية المدنيين، من الضروري ضمان التآزر الوثيق بين مجلس الأمن وهذه البعثات قبل وقت كاف من إنشاء ولاياتها.

وعلى وجه الخصوص، من المهم تحديد طبيعة التهديدات التي سيتعين على البعثة مواجهتها في الميدان، ومدة العملية والأهداف التي يجب تحقيقها من أجل التخطيط بشكل واضح لبعثة متعددة الأبعاد أو بعثة مختلطة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد استراتيجية تركز على التخطيط لإدارة الأزمات، وتشمل الأفراد العسكريين، ثم تحظى في وقت لاحق بدعم إدارة الشؤون السياسية. يجب أن تكون للممثلين الخاصين للأمين العام ولاية واضحة وقوية لحماية المدنيين. وسيتيح ذلك المجال للبلدان المضيفة الانضمام لها والالتزام بها بدقة. وينبغي للأفرقة المحلية في الميدان، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية؛ والبلدان المانحة؛ والمنظمات العاملة في المجال الإنساني ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، أن تتوصل إلى اتفاق بوصفها من أصحاب المصلحة.

وينبغي للممثلين الخاصين للأمين العام ونوابهم وموظفي البعثة على جميع المستويات، وقادة القوات، والبلدان التي تقوم بنشر أفرادها، أن يعرفوا ما هي قدراتهم وأن يضمنوا حصول أفرادهم على دورات تدريبية خاصة من خلال إدارة عمليات حفظ السلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وكذلك من جانب الدول الأعضاء.

ولا بد من التركيز على بناء القدرات في البلدان المضيفة، مع اعتماد خريطة طريق لحماية المدنيين على المستويين الوطني والمحلي. وهذا يتطلب المزيد من الوعي فيما بين قادة المجتمع المحلي والنساء والشباب والمجتمعات المحلية وتعبئتهم للمشاركة في عمليات حفظ السلام. كما أنه يتطلب موارد كافية ومدربين مؤهلين. إن النماذج التدريبية التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أوكسفام الدولية ومنظمة إنقاذ الطفولة، يمكن استخدامها بفعالية في هذا الصدد.

وتقترح كازاخستان استخدام اللغة الفرنسية على نطاق أوسع من خلال الدعوة لإشراك المزيد من الناطقين بالفرنسية في عمليات حفظ السلام. وسيمكننا ذلك من تحسين التواصل مع السكان المحليين في بعض البلدان.

ولا يمكن أن تقتصر حماية المدنيين على الدفاع البدني، بل يجب أيضا حماية الكرامة الإنسانية للنساء وللأطفال. إن سلوك حفظة السلام يجب أن لا تشوبه شائبة مع عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمين العام.

وفي جميع الأحوال تقريباً تكون بيئة النزاع غير متكافئة وديناميكية. وكثيرا ما تدعى عمليات حفظ السلام لتقديم الحماية للمدنيين في ظل ظروف متغيرة وبالغة الصعوبة. وغالبا ما تواجه تهديدات جديدة لا يمكن التصدي لها إلا بالمعدات المناسبة – سواء أكانت جوي أو لوجستية أو تتعلق بالصحة. إن قدرتها على الاستجابة لا ينبغي أن يعوقها انخفاض المستوى التقني.

واستخدام التكنولوجيات المتقدمة، مثل الطائرات المسيرة بدون طيار أو التصوير الرقمي بواسطة السواتل، مع تغطية إعلامية جيدة، هي من الأمور الأساسية لنجاح هذه التدخلات. والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، تبين ذلك بوضوح.

وقد انضمت كازاخستان إلى مدونة قواعد السلوك التي اقترحها فريق المساءلة والاتساق والشفافية استلهاما من مشاركة فرنسا القوية فيها. وتسهم كازاخستان، بوصفها بلدا مراقبا في الاتحاد الأفريقي، في حماية المدنيين عن طريق توفير المراقبين العسكريين المدربين تدريبا عاليا لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد أنهت قواتنا العسكرية، قبل نشرها على الأرض، برنامجا تدريبيا مناسبا من برامج الأمم المتحدة. ونعتقد أن وجودنا سيزداد في المستقبل.

وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة عام ٢٠٦٣، تؤمن كازاخستان بمفهوم أوسع نطاقا للسلام والاستقرار يهدف إلى تحقيق الأمن بتركيز غير عسكري يكون محوره الناس. وهو يشمل أمن الغذاء والماء والطاقة، وهو، إلى جانب السلامة النووية، يمثلان الركيزتين الرئيسيتين لترشيحنا من أجل شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

وقد أصدر رئيس كازاخستان في ٣١ آذار/مارس بياناً بعنوان ”العالم في القرن الحادي والعشرين“، الذي دعا فيه قادة العالم لإنهاء جميع الحروب عن طريق إنشاء هياكل عالمية عادلة. وتكتسي هذه الوثيقة أهمية في سياق حماية المدنيين.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد للمجلس أن كازاخستان ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة لجعل حماية المدنيين أحد الأولويات العليا، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تايلند.

السيد تشوتيكول (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تضم: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار وبلدي تايلند.

أود أن أعرب عن تقدير الرابطة للرئاسة الفرنسية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام، ولجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

وكما جاء في مذكرتكم المفاهيمية (S/2016/503، المرفق)، السيد الرئيس، يظل المدنيون هدفا للعنف غير المقبول في حالات الصراع المسلح. ويصف تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) حماية المدنيين في الصراعات المسلحة باعتباره أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني ومسؤولية أخلاقية للأمم المتحدة. إن غالبية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، باضطلاعها بهذه المسؤولية، مكلفة الآن عن حق بحماية المدنيين في مناطق انتشارها وفي حدود قدراتها.

وقبل الرد على بعض الأسئلة التي طرحت في مذكرتكم المفاهيمية، تعتقد الرابطة أن من المهم تحديد السياق والبارامترات. أولا، يتحمل البلد المضيف المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيه المدنيين. ثانيا، إن ولاية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لحماية المدنيين مستمدة من قرارات مجلس الأمن. وأخيرا، فإن المبادئ الأساسية الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل الإطار حيث تنفذ حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام.

كيف يمكننا أن نحقق حماية أفضل للمدنيين؟ ومن أهم الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الفريق رفيع المستوى عن حماية المدنيين هو وجوب أن تتطابق التوقعات مع القدرات.

وفي هذا الصدد، تود الرابطة أن تقدم الملاحظات والاقتراحات التالية.

أولا، كما أكدت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فإننا بحاجة إلى تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، والأمانة العامة. فلكل منهم دور مميز وهام ولكنه مكمل ويعزز الآخر. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية ضمان أن ولاية الحماية محددة تحديدا جيدا وقابلة للتحقيق ومدعومة بموارد كافية. وينبغي أن يكون على استعداد لاستعراض الولاية وتكييفها، آخذا في الاعتبار تطور الحالة وآراء البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وبالنظر إلى الحقائق القائمة على أرض الواقع وتعقيدات المسألة، فمن الصعب بالنسبة لحفظة السلام أن يتفهموا تماما مدى التزاماتهم المتعلقة بحماية المدنيين والإجراءات اللازمة التي يتعين عليهم اتخاذها لتنفيذها. لذلك فإن وضع الأمانة العامة لسياسة واضحة ومبادئ توجيهية للتنفيذ يؤدي دورا أساسيا في تبديد حالات عدم التيقن هذه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حماية المدنيين ليست مهمة من الأفراد النظاميين فحسب. وقيادة البعثات مسؤولة أيضا عن كفالة الاتساق والتنسيق فيما بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية للبعثة، من أجل تنفيذ نهج شامل لحماية المدنيين.

ويجب على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، من جانبها، أن تتعهد بتدريب وإعداد أفرادها من حفظة السلام ليستوفوا معايير النزاهة والسلوك والاستعداد التي تطلبها الأمم المتحدة. وتؤكد بلدان الرابطة المساهمة بقوات وأفراد شرطة من جديد التزامها بتدريب وتجهيز حفظة السلام التابعين لها بصورة سليمة كي يضطلعوا بولاية حماية المدنيين على نحو فعال.

ثانيا، إن حماية المدنيين لا تعني بالضرورة استخدام القوة. وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهمية الاستراتيجيات غير المسلحة لحماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. ونود أن نبرز أهمية جانبين، هما تحديدا، الإنذار المبكر بالمخاطر المحتملة على المدنيين وبناء قدرات المؤسسات الأمنية للدولة المضيفة.

إن الحصول على المعلومات ذات الصلة والدقيقة والحسنة التوقيت، مثل المعلومات المتعلقة بحوادث انتهاكات حقوق الإنسان، يمكن عمليات حفظ السلام من التصدي للتهديدات الوشيكة للمدنيين قبل أن تتمكن من إلحاق الضرر بهم فعليا. ويمكن تحقيق الإنذار المبكر الفعال من خلال جمع المعلومات الاستخبارية البشرية والاستخدام الملائم للتكنولوجيا. ونشدد على أهمية التفاعل مع السكان المحليين وإقامة علاقات إيجابية معهم. وأثبت وجود حفظة السلام من النساء مرارا وتكرارا أنه بالغ الأهمية للفعالية التشغيلية في ذلك الصدد.

ويشكل بناء قطاع شرعي وفعال لأمن الدولة، ولا سيما القوات المسلحة والشرطة، أمرا أساسيا للآفاق الطويلة المدى لتهيئة بيئة مأمونة وآمنة للمدنيين. ولذلك، ينبغي أن تكون أنشطة حفظ السلام، وبناء السلام وبناء القدرات جزءا لا يتجزأ من النهج المتخذ نحو حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. وعلى مجلس الأمن، في التكليف بتلك المهام، أن يولي الاعتبار الواجب للأولويات والظروف الوطنية، من أجل غرس شعور بالملكية الحقيقية للعملية.

وفي الختام، تشيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالرجال والنساء الذين يكرسون حياتهم بصورة تدعو إلى الإعجاب لحماية حياة الآخرين. ونحيي تضحياتهم ونتعهد بمواصلة العمل على تعزيز حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة بغية تقديم حماية أفضل للمدنيين وضمان تأمين السلام واستمراره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية (S/2016/503، المرفق) المعروضة علينا. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهامهم القيم في هذه المناقشة.

ويؤيد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

وكما ورد في تقرير الأمين العام للعام الماضي،

”على الرغم من إحراز بعض التقدم على الصعيد المعياري ... فإن الحالة العامة على أرض الواقع فيما يتعلق بمسألة الحماية ما زالت قاتمة“ (S/2015/453، الفقرة ٩).

وللأسف يشكل المدنيون الأغلبية الساحقة لضحايا النزاعات المسلحة. فنحن نعيش في عصر يكاد فيه الإيذاء الواسع النطاق للمدنيين وانتشار انتهاكات القانون الدولي على نطاق واسع أثناء النزاعات المسلحة تكون مقبولة باعتبارها من المسلمات، وهو أمر غير مقبول. وفي محاولة معالجة تلك الحقيقة، أود أن أخص بالذكر المجالين التاليين:

المجال الأول هو مجال منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للنزعات. ومن الواضح أنهما أكثر السبل فعالية لحماية المدنيين. وبالتالي من الأمور الأساسية منح الأولوية للحلول السياسية، فضلا عن تعزيز التدابير الوقائية. وذلك سيتطلب، في جملة أمور، زيادة استخدام الوساطة وتوثيق تعاون الأمم المتحدة مع الترتيبات الإقليمية.

وحين لا يكون بالإمكان وضع حد للنزاع، فإن احترام القانون الدولي حينئذ أمر بالغ الأهمية لضمان التقليل إلى أدنى حد من المعاناة البشرية. ومن واجب الدول والجماعات المسلحة من غير الدول حماية المدنيين والممتلكات المدنية وعدم استهدافها، وتسير إيصال المساعدة الإنسانية، وليس إعاقتها. وبهذا المعنى، فإن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أمر مثير للقلق بشكل خاص. ولا بد من إخضاع جميع من ينتهكون القانون للمساءلة عن أفعالهم. وإلا، ستستمر الانتهاكات بلا هوادة. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في تطبيق تدابير محددة الأهداف ضد الأطراف والأفراد الذين ينتهكون بصورة منهجية التزاماتهم بحماية المدنيين.

والمجال الثاني الذي أود التركيز عليه هو وضع ولايات حماية المدنيين وتنفيذها. فإذا أردنا أن تضمن بعثات حفظ السلام توفير السلامة للمدنيين، يجب أن تكون ولايات حماية المدنيين ملائمة للظروف على أرض الواقع، بدلا من اتباع نمط محدد سلفا. وتعمل البعثات في بيئات معقدة على الدوام، حيث يجري نشر حفظة السلام في أنواع مختلفة من الحالات الخطرة. وذلك يستدعي تحسين تحليل النزاعات في مرحلة التقييم السابق للولاية، مع التركيز بوجه خاص على كيفية تمكن بعثات الأمم المتحدة من التصدي بصورة أفضل للأخطار التي تهدد المدنيين على أرض الواقع.

ويجب تزويد حفظة السلام بالموارد والقدرات اللازمة للعمل بمزيد من الفعالية، من خلال تحسين القدرة على التنقل والمعدات المناسبة والإجلاء الطبي. وبوسع التكنولوجيا الجديدة أن تساعد بقدر كبير على تحسين أمن وسلامة حفظة السلام والأصول، فضلا عن قدرات الأمم المتحدة على حماية المدنيين وتنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية.

وأود أن أبرز كون الجبل الأسود أيد مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين في عمليات حفظ السلام ويدعم هذه المبادئ بشكل كامل. ونأمل أن تعترف المزيد من البلدان بمزايا تلك المبادئ في سعينا المشترك لزيادة تحسين تنفيذ ولايات حماية المدنيين. كما نتوقع أن يسهم بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في تخفيف معاناة المدنيين بمنع التدفقات غير المسؤولة للأسلحة والذخائر إلى المناطق المتضررة من النزاع.

وفي الختام، أود أن أشير إلى حالات الاستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي بلدان أخرى، وهي الحالات التي يدينها بقوة الجبل الأسود. فلا مكان لذلك النشاط الإجرامي وإساءة المعاملة في أي ظرف من الظروف في إطار النشاط الرئيسي للأمم المتحدة. ومن واجبنا الجماعي ضمان تحقيق العدالة للضحايا، وإجراء تحقيقات شاملة في تلك الحالات فضلا عن المساءلة عن تلك الجرائم. ويتعين أن يسود عدم التسامح إطلاقا وعدم الإفلات من العقاب بوصفه خيارنا الوحيد لكيلا تشوه مصداقية الأمم المتحدة مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): توخيا للإيجاز، سأختصر ملاحظاتي. وسيكون بياننا الكامل متاحا لتعميمه .

إن حماية المدنيين جزء لا يتجزأ من مهام جميع الجيوش المهنية التي أنشئت للدفاع عن السلام والأمن لشعوبها. وفي الواقع، يتلقى المهنيون العسكرية التدريب لإنقاذ الأرواح حتى في وقت السلم أو في حالات الكوارث الطبيعية أو الأزمات الأخرى التي هي من صنع الإنسان. لذلك نعتقد أنه يضطلع بجميع عمليات حفظ السلام أصلا للمساعدة في حماية المدنيين من الأذى.

ومع أن حماية المدنيين كانت دائما هدفا بالغ الأهمية لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن المسألة أثارت قلقا متزايدا في الأوقات الأخيرة. ويعزى ذلك إلى الطابع

المتغير للنزاع، الذي يتمثل في الابتعاد عن النزاعات المسلحة بين الدول إلى الحروب الأهلية وتورط جهات فاعلة من غير الدول، مما أدى إلى إلحاق دمار واسع النطاق في حياة السكان المدنيين. ومن دواعي القلق أنّ معظم تلك الحالات تثبت أن من الصعوبة بمكان تسويتها بصورة نهائية، وذلك غالبا بسبب انهيار هياكل الحكم الوطنية داخل البلد، فضلاً عن عجز المجتمع الدولي ومجلس الأمن الواضح عن تيسير الحلول السياسية المستدامة لحالات النزاع تلك.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين على عاتق حكومات بلدانهم الوطنية. ومع ذلك، وفي الحالات التي تنطوي على الانهيار التام لهياكل الحكم الوطنية، فإن من الأهمية بمكان أن نرى كيفية التمكن من منع نشوب تلك النزاعات غير المنضبطة.

إن تنفيذ ولايات قوية مهمة معقدة وذات لمخاطر متأصلة جدية ونتائج مشكوك فيها. ومن الصعوبة بمكان تحقيق وضوح الولايات المطلوب لإجراء عملية هجومية أكثر صعوبة. ويمكن للبعد الذاتي المتأصل الذي ينطوي عليه توقيت عملية هجومية، تحسبا لبعض الخطر الوشيك، أن يؤثر على الحياد المتصور للأمم المتحدة. وينبغي أن تستند تلك العمليات إلى معلومات لا يرقى إليها الشك، وهو أمر يصعب ضمانه. كما تشكل كفاية الأصول العسكرية والموارد الأخرى جانبا آخر بالغ الأهمية.

إن أي عمل هجومي مباشر ضد مجموعة معينة يحمل بين طياته إمكانية شن هجمات انتقامية، وهو اتجاه نشهده بشكل متزايد. وقد أصبحت حماية المدنيين في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين أكثر تعقيدا وتتطلب اهتماما دقيقا. وفي هذا السياق، ثمة اعتراف مُعتبر بضرورة إجراء مشاورات منتظمة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من أجل تحسين تصميم وتنفيذ الولايات. وينبغي متابعة الأمر بالجدية التي يستحقها.

فالنزاعات هي صراع على السلطة السياسية. ومن ثم، ينبغي أن تكون تسوية النزاعات وحفظ السلام نشاطا سياسيا في المقام الأول. وفي سياق حفظ السلام، يتزايد التركيز على اتباع نهج قوي وعلى الجوانب التكنولوجية، وغالبا ما يبدو أننا نفقد التركيز على الهدف النهائي المتمثل في إيجاد حل سياسي للصراع. ولذلك، يتعين إيلاء الاهتمام الواجب ليس لنشر قوات مسلحة فحسب، ولكن أيضا للجهود الأخرى ذات الطابع السياسي القوي. والتدخلات السياسية تتطلب عناية ومهارة ودبلوماسية مستمرة.

إن مسائل السلام والأمن اليوم تختلف كثيرا عما كانت عليه قبل سبعة عقود، عندما كان الشاغل الرئيسي للمجلس هو منع تكرار الصراع بين القوى الاستعمارية السابقة. واليوم، فإن مسائل السلام والأمن لا يمكن النظر إليها بمعزل عن القضايا الإنمائية الأوسع نطاقا التي يتم تناولها خارج المجلس. واتباع نهج أكثر شمولا إزاء المساواة بين الجنسين والتمكين والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمالة وتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية، تمثل جميعا جوانب هامة لنهج شامل لمنع نشوب النزاعات.

وبينما يبدو أن هناك اتفاقا عاما على الحاجة إلى زيادة التركيز على بناء السلام من أجل منع نشوب النزاعات، كما يتجلى في القرارين المتطابقين اللذين اتخذهما الجمعية العامة ومجلس الأمن في الآونة الأخيرة (القرار ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على الترتيب)، تقل المخصصات في الميزانية لبناء السلام عن نسبة ١ في المائة من مخصصات عمليات حفظ السلام.

والمساهمة المستمرة منذ فترة طويلة للهند في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي يرجع تاريخها إلى ستة عقود،

تشهد على ما يظهره حفظة السلام الهنود من تفان وروح مهنية في مهام حفظ السلام التي يشاركون فيها. وقبل نصف قرن، عندما لم يكن هناك مفهوم متميز لحماية المدنيين، مُنح نقيب في الجيش الهندي في الكونغو أعلى وسام في الهند بعد أن ضحى بحياته دفاعا عن المدنيين. وفقدت الهند عددا كبيرا من حفظة السلام في إحدى البعثات في عام ١٩٦٢، وهي أكبر خسارة لبلد ما في أي بعثة على الإطلاق.

وبصفتها أكبر مساهم بقوات بشكل تراكمي، بعد أن شاركت في نحو ٥٠ من قرابة ٧٠ بعثة لحفظ السلام أنشئت بتكليف من المجلس، فإن الهند تدرك إدراكا عميقا التعقيدات التي تنطوي عليها استجابة المجتمع الدولي لحالات الصراع. وساعدت موافقتنا مؤخرا على المشاركة في قوة لواء التدخل التابعة للأمم المتحدة في الكونغو في تنفيذ تدخلات حسنة التوقيت وأكثر مرونة من أجل حماية المدنيين.

وتقف الهند على أهبة الاستعداد للإسهام بكل السبل الممكنة من أجل كفالة استدامة السلام والأمن بما يؤدي إلى حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تود المكسيك أن تشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إحاطاتهم الإعلامية.

يقر بلدي بأن عمليات حفظ السلام تشكل أداة قيمة جدا للأمن الدولي، ونؤيد بقوة دور مجلس الأمن في إعطاء الأولوية على أساس مستمر لحماية المدنيين في ولايات عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، نود أن نؤكد مجددا على النقطة المتمثلة في أن كفاءة مجلس الأمن والأمم المتحدة في مجال حماية المدنيين لم تحقق حتى الآن سوى نتائج متباينة. فقد كُلل بعض الإجراءات التي اتخذها المجلس بالنجاح، ولكن في حالات أخرى حال عدم وجود توافق في الآراء بين أعضاء المجلس دون اتخاذ إجراءات في وقت مبكر والتي كان من الممكن أن تنقذ أرواح المدنيين وتصون كرامتهم الإنسانية.

والدول الأعضاء تطلب المزيد باطراد من عمليات حفظ السلام. ولهذا السبب، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن تزويد عمليات حفظ السلام بالأدوات التي تحتاجها لكي تكون قادرة على الوفاء بالولايات التي أناطها بها مجلس الأمن لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وكما ذكر الأمين العام في أحدث تقاريره (S/2016/477) عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، فإن الالتزام بالعمل مع التقيد الصارم بالقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين شرط لتعزيز حماية السكان المدنيين.

ومن المهم للغاية أيضا أخذ وجهات نظر المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المحلية في الاعتبار في أي تقييم استراتيجي لعمليات حفظ السلام المتعلقة بحماية المدنيين. فمن خلال العمل بطريقة منسقة مع عمليات حفظ السلام، يمكن لهذه الجهات الفاعلة زيادة قدرة عمليات حفظ السلام على تعزيز ودعم نظم الإنذار المبكر وآليات الرقابة والاستخبارات، وكذلك تهيئة مناخ من الثقة بين أشد المجتمعات المحلية تضررا والأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعتقد أن من الخطوات الهامة التي تم اتخاذها نشر مستشارين في مجال حماية المدنيين في البعثات المكلفة بولايات واضحة لحماية المدنيين، الأمر الذي سيسهم في صياغة استراتيجيات للحماية وتنسيق تنفيذها.

وترى المكسيك أ عمل ذوي الخوذ الزرق من النساء يعزز الثقة ويسهم في تعزيز فهم الاحتياجات الأساسية لحماية

السكان المحليين، مما يمهد الطريق لاستجابات أكثر فعالية. ولهذا السبب، نود أن نكرر تشجيعنا لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

ونعتقد أيضا أنه يتحتم أن ندعم سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد عمليات حفظ السلام، سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين، بل ومن جانب أي قوة مأذون بها من قبل مجلس الأمن. وكل من يرتكب هذه الجرائم يجب أن يمثل أمام العدالة. وتشترك الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في تحمل المسؤولية عن تحسين التدريب السابق للانتشار، بما في ذلك للموظفين، مع التركيز على حماية المدنيين وعلى مسألة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ولكي تكون هناك ولايات أكثر دقة ولتحسين تنفيذها، نكرر التأكيد على ضرورة إجراء مشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة في كل مرحلة من مراحل عملية حفظ السلام.

وكما أشار الأمين العام، أود أن أشدد على أن العمل الإنساني وحفظ السلام هما من الأدوات الهامة لحماية المدنيين، ومع ذلك، فإن هذه الجهود لا يمكن، ولا ينبغي لها، أن تحل محل الجهود السياسية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها.

وقد أدى الدور الرئيسي الذي أسنده الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمين العام لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وفي المقام الأول، أولوية الحلول السياسية على العسكرية، إلى نشوء بعد جديد لركيزة السلام والأمن وهي إحدى ركائز عمل الأمم المتحدة، ألا وهو، مسألة الحفاظ على السلام، وهي المسألة التي اتخذ مجلس الأمن بشأنها قرارا تاريخيا (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، مثلما فعلت الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠).

وتتيح عمليات الاستعراض الثلاث، إلى جانب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) ونتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، لنا فرصة لإعادة تحديد هيكل الأمم المتحدة لحماية المدنيين ولمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع معالجة شاملة، وهو الأمر الذي يرتبط إلى حد كبير بضمان بناء مجتمعات شاملة للجميع تتيح التنمية الكاملة لطاقات كل فرد.

لا يزال المدنيون يشكلون أغلبية الضحايا في الصراعات المسلحة. وعليه، فإن من المهم بشكل حيوي ترجمة التزام مجلس الأمن إلى آليات مستكملة ومعززة للحماية لأن ذلك سيؤدي إلى تحول ملموس في الحالة على أرض الواقع. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة لإضفاء الطابع المؤسسي على النقلة النوعية في نهجنا المتعلق بالحماية بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل الاستجابات والتدابير القصيرة والمتوسطة الأجل إلى حلول مستدامة لضمان أمن المدنيين في الأجل الطويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للبرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على دوره القيادي بشأن هذه المسألة الهامة، وكذلك الرئيس فوستين أرشانج توادیرا والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة موضوع يوجد ما يبرر اهتمام مجلس الأمن به. وعلى الرغم من أنه لا يمكن التقليل من شأن المسؤولية الفردية للحكومات، فإن

حماية المدنيين هي أيضا مسؤولية جماعية والتزام أساسي من التزامات الأمم المتحدة.

وبعد إخفاقنا الجماعي في تجنب مآسي سربرينيتسا ورواندا، تكررت كثيرا مقولة إن عدم القيام بشيء ليس من بين الخيارات المطروحة. وإذ نتشاطر الإحباط المعنوي وراء هذا المفهوم، من المهم أيضا أن نحذر من محاولات ترجمة ذلك التصور المشروع إلى افتراض غير دقيق – وأحيانا غير مسؤول – بأن العمل العسكري سيكون حلا سحريا لحماية المدنيين.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير بشأن المسؤولية عن الحماية، فإن ”الخيار ليس بين التقاعس عن العمل واستخدام القوة“ (S/2015/500، الفقرة ٣٨). وقد علمتنا السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين أن اللجوء إلى العمل العسكري في كثير من الأحيان يزيد من أوجه ضعف الأفراد ذاتهم الذين يُفترض أننا نسعى إلى حمايتهم.

والحالة في ليبيا، على سبيل المثال، تذكرنا بعواقب الاستراتيجيات غير الحكيمة. فقد اسفر التدخل العسكري الذي زُعِمَ أنه تم القيام به لتنفيذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) وسيناريو ما بعد النزاع الذي لم يكن يتضمن جهودا حقيقية لبناء السلام عن تآكل المؤسسات المحلية وتفشي العنف – في البلد وفي المنطقة معا – مما مهد الطريق أمام انتشار داعش وأجبر ملايين الأشخاص على التماس اللجوء في مكان آخر.

وهذه ليست حجة ضد اللجوء إلى الولايات القوية في أي ظرف من الظروف. بل بيان للإقرار بأهمية تطوير فهم كاف لما يمكن وما لا يمكن تحقيقه باستخدام القوة. وبسبب العواقب غير المقصودة للعمل العسكري، لا سيما على السكان المدنيين، فإنه لا يمكن أن يكون هو الخيار الأول.

واسمحوا لي أن أشدد على أن هذه الملاحظة ليست مطلوبة بموجب القانون الدولي ومحوره ميثاق الأمم المتحدة فحسب؛ بل إنها أيضا تستند إلى الأدلة وتتسق مع المبدأ الأساسي المتمثل في ”أولا، عدم إلحاق الضرر“. وقد أكد تقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠ (S/2000/809 انظر) كيف أن حفظة السلام – سواء كانوا جنودا أو شرطة – ممن يشهدون أعمال عنف ضد المدنيين ينبغي أن يفترض أنهم سيكونون مخولين سلطة العمل على وقفها في حدود ما لديهم من وسائل دعما للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. غير أن التقرير شكك في مصداقية وإمكانية الاضطلاع بولاية شاملة لحماية المدنيين، معترفا بأن عمليات الأمم المتحدة لا يمكن أن تحمي سوى جزء صغير من السكان المدنيين المعرضين لخطر العنف المحتمل. وبعد صدور ذلك التقرير بستة عشر عاما، فإن الفجوة بين التوقعات والموارد المتاحة ما زالت إحدى المسائل الرئيسية التي تناولها استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي السياق نفسه، اقترح الأمين العام السابق كوفي عنان في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005) أن تُطبق قائمة المعايير المقترحة، بما في ذلك خطورة التهديد والتناسب وفرص النجاح، على الإذن باستخدام القوة بصفة عامة.

ومن الواضح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست مصممة أو مجهزة لفرض حلول سياسية من خلال الاستخدام المستمر للقوة. وعندما يتم التفكير في استخدام القوة ويؤذن بها على النحو الواجب، فإن العمل العسكري يجب أن يكون حصيفا ومتناسبا ومقتصرا بشكل صارم على أهداف الولاية المتفق عليها. وعلاوة على ذلك، فإن للمجتمع الدولي الحق في أن يتوقع المساءلة الكاملة من الجهات التي تخول لها الأمم المتحدة سلطة اللجوء إلى القوة. وكل هذه مفاهيم ما فتئت البرازيل تدافع عنها. وفي الوقت نفسه، هناك

العديد من الأدوات غير العسكرية المتاحة لحماية المدنيين، بما في ذلك الدعوة السياسية القوية، ومصداقية الإبلاغ والاتصال بالمجتمعات المحلية. وهناك أيضا عدة طرائق لتقديم الدعم إلى السلطات الوطنية.

وعندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين في حالات النزاع، فإن البرازيل تؤيد تأييدا كاملا نهجا محوره الإنسان، بما في ذلك عن طريق التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية وتلك المتضررة من النزاعات، كما أكد الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والأمين العام. وهذا أمر ضروري لكي يكون السلام مستداما، إذ أن الجهات المتلقية بحاجة إلى قيادة المسيرة صوب الانتعاش والسلام.

ويمكنه أيضا تحسين رصد النزاعات على نحو سليم والملكية المحلية لآليات الحماية، وبالتالي تهيئة بيئة وقائية من خلال الدور الهام الذي تؤديه الاستراتيجيات المعنية بحماية المدنيين العزل. وقد كانت حماية ٢٠٠ ٠٠٠ من المدنيين على مدى عدة أشهر وتوفير المساعدة الإنسانية الكافية لتجنب المرض إنجازا كبيرا لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والجهات الفاعلة الإنسانية في جنوب السودان، على سبيل المثال.

ومع ذلك، فإن الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان يتعين مواصلة تعزيزه، كما أكد الكثيرون مؤخرا خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ومجموعة التدابير الملموسة يمكن أن تشمل تدريب القوات المسلحة للدول، والتصديق على المعاهدات الدولية الأساسية، والدعوة إلى تحقيق عالميتها، والتعليم والتوعية. ومن الضروري أيضا تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي وتحسين رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها.

ومنع وصول المساعدات الإنسانية يحرم الناس من الكرامة الإنسانية. ومن الضروري كفالة وصول المساعدات الإنسانية بدون قيود، ولا بد من اتباع نهج أكثر انتظاما لمواجهة القيود المفروضة على إمكانية الوصول. وترحب البرازيل بقرار الأمين العام نشر كبار المستشارين المعنيين بحماية المدنيين في جميع البعثات بولايات حماية صريحة، وبمسؤولة مباشرة أمام رئيس البعثة، بغية تقديم المشورة بشأن وضع الاستراتيجيات وتنسيق التنفيذ.

ومبادئ عمليات حفظ السلام لم تنشأ بالصدفة؛ فهي تهدف إلى الحفاظ على حيز للحوار والنشاط الدبلوماسي. ونود أن نعرب عن كلمة تحذير فيما يتعلق ببعض أوجه الفهم المرنة لاستخدام القوة من جانب عمليات حفظ السلام، على النحو الذي يدافع به البعض عنها. وبدلا من أن تشير هذه المرونة إلى توفير حماية أكثر فعالية للمدنيين، فإنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية وتقوض مصداقية الأمم المتحدة. ومن المتصور أن الاستعداد لاستخدام القوة لحماية المدنيين، في ظروف محددة جدا، سيعزز مكانة الأمم المتحدة. ولكن أوجه الفهم هذه يجب أن تكون نتاجا لمداولات متأنية وشاملة ومتعددة الأطراف.

وفي الختام، أود أن أبرز حقيقة أن الجنود وأفراد الشرطة البرازيليين المنتشرين حاليا في ١٠ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة كانوا ولا يزالون مدربين ومجهزين على نحو يمكنهم من الاضطلاع بمسؤوليتهم عن حماية المدنيين. ومنذ عام ٢٠٠٤، اضطلع الجنود وقادة القوة البرازيليون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بدور حاسم في الحد من العنف وبناء بيئة أكثر أمانا في المناطق الحرجة من بور – أو – برانس، مثل سيتي سولي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قامت السفينة البرازيلية التي كانت في طريقها إلى قيادة فرقة العمل البحرية التابعة للقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذين بإنقاذ ٢٢٠ من اللاجئين التائهين في البحر الأبيض المتوسط. وتبين هذه الأمثلة أن البرازيل مستعدة

لمواصلة الإسهام في التخفيف من معاناة المدنيين المتضررين من النزاع،وفقا لولايات حفظ السلام ذات الصلة، وفي ظل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حفظ السلام الراسخة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لغواتيمالا.

السيد ساندوفال كوخولون (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية) (تكلم بالإسبانية): ترحب غواتيمالا بعقد مناقشة اليوم المفتوحة وتؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتشكر غواتيمالا فرنسا على المذكرة المفاهيمية التي عممت تحضيرا لهذه المناقشة المفتوحة (S/2016/503، المرفق)، وتتفق مه محتوياتها، لا سيما بأن ٢٠١٦ ينبغي أن يكون عام إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتقييم جهود الأمم المتحدة ومساهمة عمليات حفظ السلام في حماية المدنيين، مع تحديد سبل المضي قدما وتحسين عملها في هذا المجال.

ونقر بأن حماية المدنيين جزء لا يتجزأ من عدة ولايات لعمليات حفظ السلام. بيد أنه من المهم أن نفهم أن هذه الحماية لا تزال في المقام الأول مسؤولية الدولة المستقبلة. وفي ذلك الصدد، فإن عمليات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين ينبغي ألا تضطلع بدور ومسؤوليات الحكومة المضيفة، ولكن يتعين عليها التصرف دعما لجهودها، أي أن تعمل جنبا إلى جنب مع البلد المعني.

ومن منظورنا كبلد مساهم بقوات، فإن استخدام القوة يجب أن يكون الملاذ الأخير دائما، ولا سيما عندما يتم اتخاذ إجراء باسم الأمم المتحدة. ولئن كنا نفهم تماما أسباب وضع ولايات تدعو إلى القيام بعمليات أقوى لحفظ السلام، لا سيما عندما تكون حماية المدنيين على المحك، فإننا نرى أن الإجراءات القوية المتخذة تحت راية الأمم المتحدة ينبغي النظر فيها بعناية في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي تشكل منتدى للتفاوض بشأن كل ما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

ومن دواعي شعور غواتيمالا ببالغ القلق أن هناك مشاكل مستمرة في عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي المرتكبين ضد السكان المدنيين. وهذه الأفعال تشوه سمعة جميع موظفي المنظمة، ولا ينبغي السماح بها. وتجدد غواتيمالا دعوتها، التي أطلقتها في أوقات مختلفة، إلى تحسين الفعالية التي تتابع بها الأمانة العامة مع الدول الأعضاء العمل بشأن التدابير التأديبية أو القانونية المعتمدة لهذه الأغراض، سواء بالنسبة للموظفين المدنيين أو العسكريين.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن التحقيقات الشاملة التي تجري في الوقت المناسب ضرورية من أجل التصدي لأي حادث قد يشكل عملا جنائيا. ومن الأهمية بمكان تعزيز القدرة على الاستجابة العاجلة من أجل الرد السريع والفعال على جميع الشكاوى بصورة نزيهة. ونحن ندرك أنه ينبغي تطبيق ذلك على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وتُبرز غواتيمالا حاجة المجلس إلى تعزيز تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه الاعتداء أو الاستغلال الجنسيين في سياق مختلف ولايات بعثات حفظ السلام. ونشدد على أهمية إدماج هذه البعثات في إطار منظومة الأمم المتحدة ككل، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمدنيين على سبيل الأولوية. وفي الوقت نفسه، نحث على تحسين الاتصالات بشأن الحالة على أرض الواقع وعملية اتخاذ القرار الإداري، بغية الحيلولة دون تكرار أي حوادث من قبيل تلك التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشدد على الحاجة إلى تحسين التعاون الثلاثي وتعزيزه بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات

وأفراد شرطة في عملية صنع القرار وتنفيذ الولايات، بغرض تعزيز حماية المدنيين على أرض الواقع.

أخيرا، لقد درست غواتيمالا بعناية مختلف المبادرات التي تم وضعها من أجل حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام، مثل مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين. وبينما تشكل الأخيرة مبادرة إيجابية، نعتقد أنه من المهم أن تكون المبادرات موضع مناقشة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بغية تعزيز الشفافية وشمول المناقشات لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات.

وفي حين أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مدنييها، فإن المجتمع الدولي والمجلس ملزمان بمنع ارتكاب الفظائع في سياق عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرات من قبيل مدونة مجلس الأمن لقواعد السلوك بشأن الحد من استخدام حق النقض، التي اقترحتها المكسيك وفرنسا معا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية التوجيهية (S/2016/503، المرفق). ونرحب أيضا بحضور وزير خارجية فرنسا في هذه المناقشة، فضلا عن الإحاطات الاعلامية التي قدّمها إلى مجلس الأمن كل من الأمين العام، ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إن كولومبيا تدرك أهمية هذا المنتدى لإجراء هذه المناقشة، إذ ييسّر تقييم الجهود التي تبذلها عمليات حفظ السلام لحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح.

وفي حين قد يبدو الأمر متناقضا، فإن عمليات حفظ السلام تتكلل بالنجاح على وجه التحديد عندما لا تعود لها ضرورة، أي بعد أن تكون قد أرست أساس السلام الدائم وعملت على تمكين السلطات الوطنية، مع تنسيق الجهود المبذولة للوفاء بالولايات المعنية بحماية المدنيين.

ونتشاطر القلق إزاء الحالة التي يواجهها المدنيون خلال الصراعات المسلحة في بعض أنحاء العالم، والانتهاكات المستمرة التي ترتكبها أطراف الصراع تجاه التزاماتها باحترام المدنيين وحمايتهم وفقا للقانون الدولي، وأكثر من ذلك، كالتزام طبيعي من جانب الجنس البشري.

ونوافق على أن احترام القانون الدولي من قبل جميع أطراف الصراع هو الشرط الذي لن يكون ممكنا من دونه توفير الحماية للمدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم. وبالمثل، فإن تطبيق العدالة كما يجب وفي الوقت المناسب على الجرائم المرتكبة يشكّل أيضا عاملا حاسما. وتؤيد كولومبيا دور عمليات حفظ السلام في تنفيذ هذه المهمة، وتعتقد أن فعاليتها تقتضي بذل جهود منسقة من الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية، استنادا إلى سياسات استراتيجية، والتزام بالقانون الدولي والتقيد به من قبل أطراف الصراع، وكذلك وجود ولايات واضحة وقيام المنظمة بعمل مثالي في الميدان.

ويجب تعزيز الاضطلاع الفعّال بولايات حماية المدنيين عن طريق الإرادة السياسية للدول والوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونشدد على أن حماية المدنيين هي مسؤولية الدولة، الأمر الذي ينبغي أن يكون واضحا عند تنفيذ ولايات حفظ السلام التي تشمل هذه المهام. وفي هذا الصدد، يجب أن تواصل الأمم المتحدة بذل الجهود لدعم السلطات الوطنية في اضطلاعها بالمسؤولية عن حماية المدنيين، وتعزيز امتثال الجماعات المسلحة من غير الدول للقانون الإنساني الدولي.

وتسلط حكومتي الضوء على دور مختلف آليات المساءلة في تعزيز حماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة. وبالمثل، نشدد على أهمية المفاوضات بين الأطراف المتنازعة للتشجيع على تسريح الأطراف المسلحة غير الحكومية وإعادة إدماجها في الحياة المدنية، باعتبار ذلك استراتيجية طويلة الأمد لإعادة بناء البلد.

إن كولومبيا تسعى إلى تحقيق السلام والمصالحة من خلال العدالة، والتعويض على الضحايا، واستعادة الثقة، وتوفير الضمانات بعدم تكرار ما حدث.

ولقد أخذ بلدي علما بتقرير الأمين العام (S/2016/447) عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وبالتوصيات الواردة فيه. كما يود وفد بلدي أن يكرر أهمية أن تكون كيانات الأمم المتحدة على دراية تامة بالعمل الذي تقوم به الحكومات الوطنية في مجال حماية المدنيين عند وضع أولويات لجهودها، وإبلاغ المنظمة بالحالات المعنية. والمعلومات التي يجري التحقق منها والموضوعية والمتوازنة والنزيهة تشمل تحديد الثغرات والتحديات، فضلا عن ادراك التقدم المحرز في كل بلد.

وتتشاطر حكومتي القلق إزاء الصعوبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، وتعتقد أن المساعدة الدولية في هذا المجال ينبغي أن تتقيد بالمبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال، مثلما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢.

أخيرا، أقول إن ثلاثة تقارير حديثة عن عمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر S/2015/446)، واستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، تؤكد على أهمية السعي إلى إيجاد حلول لمنع نشوب النزاعات. لهذا السبب، يكرر بلدي الحاجة إلى حماية المدنيين قبل بدء الأزمة، وتلبية احتياجات السكان. والمنظور الوقائي هو أفضل سبيل لحماية الشعوب ومنع تعرّضها للمعاناة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاع المسلح وهم أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، فرنسا، كندا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هولندا، اليابان، وبلدي سويسرا. وتتوجه مجموعة الأصدقاء بالشكر إلى الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وعلى إبقاء حماية المدنيين في صدارة جدول الأعمال. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم القيمة.

صحيح أن حماية المدنيين ينبغي أن يناقشها مجلس الأمن على أساس منتظم، بغية التأكيد من جديد على ضرورة الاحترام التام للمعايير والمبادئ المتعلقة بحماية المدنيين وتنفيذها، مثلما ينص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الجنائي الدولي. ويجب تذكير أطراف الصراعات المسلحة مرارا وتكرارا بأنه حتى الحروب لها قواعد، وبأن هذه القواعد تنطبق على الجميع.

وسوف نظل ندعو مجلس الأمن إلى توفير الدعم المنهجي للمعايير الأساسية لحماية المدنيين. وأحدث تقرير للأمين العام (S/2016/447) عن حماية المدنيين يشير بوضوح إلى أن الحالة تزداد سوءا في عدد من المجالات. فالهجمات العشوائية على المدنيين منتشرة على نطاق واسع في العديد من الصراعات المعاصرة. والمدارس والعاملون الطبيون والمرافق الطبية مستهدفون بشكل منتظم ومتزايد. والقيود المفروضة على وصول العاملين في المجال الإنساني تعوق إيصال المساعدات.

وثمة عدد متزايد من أطراف الصراعات المسلحة تتجاهل علنا القواعد العريقة للقانون الإنساني الدولي، وخاصة ما يتعلق بسير أعمال القتال أو بالأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في الأعمال القتالية.

وفي هذا السياق، فإن إجماع المجلس على اعتماد القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن الرعاية الصحية في حالات النزاع المسلح وحماية الموظفين الطبيين والمرافق الطبية، اعتماد لمشروع قرار شارك عدد كبير في تقديمه، يرسل إشارة هامة. على الرغم من الانتهاكات العديدة التي لوحظت في السنوات الأخيرة، فإن القانون الدولي واضح: يجب احترام وحماية الجرحى والمرضى والموظفين الطبيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يقتصر عملهم على المهام الطبية، ووسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات وسائر المرافق الطبية.

في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول، أكدت الدول والمجتمع المدني والقيادات الإنسانية باستمرار أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأعلن قادة العالم التزامات كبيرة لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال طائفة من التدابير الملموسة.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، نود أن نشدد على أن حماية السكان المدنيين والأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في الأعمال القتالية ليست مجرد مهمة أخرى من مهام الأمم المتحدة؛ إذ يرى الكثيرون أنها جوهر الأمم المتحدة. يمثل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض عمليات السلام فرصة رئيسية؛ حيث يلقي الاستعراض الضوء على الأدوات التي نحتاجها لتمكين بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من حشد كل مكوناتها لتوفير الحماية الفعالة للمدنيين. تتطلب مهمة من هذا القبيل على نطاق البعثة أساسا متينا في شكل ولايات واضحة وواقعية تعكس ما هو ممكن على أرض الواقع. واتباع نهج على نطاق البعثة بأسرها إزاء حماية المدنيين أمر أساسي. يمكن لقيادة البعثات أن تؤدي دورا أساسيا، ويمكن للعناصر المدنية وعناصر الشرطة في البعثات أن تسهم في حماية المدنيين بنفس قدر إسهام العناصر العسكرية، تبعا للحالة.

ويجب النظر إلى المشاركة السياسية ودعم التسويات السياسية باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من هذا الجهد. وأفضل طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات المسلحة أساسا، وإن أخفق هذا، فهي إنهاء النزاعات المسلحة عن طريق التفاوض والتسوية الشاملة. كما نعتقد أن إرساء المساءلة أمر أساسي لإحراز تقدم بشأن المسائل المتعلقة بالحماية، وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن بعثات مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مكلفة بدعم مكافحة الإفلات من العقاب وعمل المحكمة الجنائية الدولية.

ونعتقد أيضا أن تخطيط البعثات المصمم خصيصا عامل حاسم الأهمية في فعالية عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، نحن نرى إمكانية كبيرة لعملية إصدار الولايات بشكل تدريجي يكفل المواءمة السليمة بين الاحتياجات في الميدان والموارد المتاحة. ونحن بحاجة أيضا إلى إجراء استعراض منتظم للولايات بعد فترة أولية، بالتشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطة.

ونرى فوائد في الولايات التي تعطي مبادئ توجيهية واضحة بشأن توزيع المهام. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء منصب كبير المستشارين المعني بحماية المدنيين واستراتيجيات شاملة لحماية المدنيين في جميع البعثات المكلفة بهذه الولاية. تمهد هذه النهج الطريق للتعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية ولمواصلة تطوير أفضل الممارسات والنهج التي

توضع خصيصا لسياقات محددة. كما أن تعزيز تحليل النزاعات ضروري للتخطيط للبعثات، ونحن نرحب بقرار الأمين العام تنقيح منهجيات تحليل النزاعات القائمة وإنشاء قدرة مركزية للتحليل والتخطيط في مكتب الأمين العام. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون حماية المدنيين جزءا لا يتجزأ من التدريب السابق لنشر الأفراد العسكريين والمدنيين على السواء.

إن اتباع نهج متسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة أمر أساسي للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. ويجب ألا ننسى أن هناك تحديات ملحة في مجال الحماية في العديد من النزاعات، بما في ذلك الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، حيث لا توجد حاليا عمليات لحفظ السلام، وأنه يتعين أيضا معالجة هذه الحالات. ويشكل المنظور الجنساني عنصرا أساسيا من عناصر الحماية الفعالة. يجب أن تتواصل بعثات الأمم المتحدة الميدانية مع النساء والفتيات ليس لضمان مراعاة احتياجاتهن الخاصة فحسب بل ولتحقيق إمكاناتهن الكاملة وإشراكهن بصفتهن عناصر للحماية.

وتحيط مجموعة الأصدقاء أيضا علما بمبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين التي أقرها حاليا ٣٠ بلدا بهدف تعزيز حماية المدنيين من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في إطار عمليات حفظ السلام.

وأخيرا، لا يمكن للبعثات أن تنجح إلا إذا تصرف كل من الأفراد العسكريين والمدنيين وفقا لروح الولاية وللأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. إن تكرار حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب ممثلي الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام ذكرنا بشكل مؤلم كيف يمكن لأفعال قلة من الأفراد أن تدمر منظمة بأكملها، وبخاصة حياة أولئك الذين ينبغي لهم حمايتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن هذه المسألة الهامة.

اكتست مسألة حماية المدنيين على مر السنين عن حق أهمية أكبر في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بسبب البيئات المتزايدة الصعوبة. إن السلام المستدام هدف يتعذر تحقيقه عندما يكون السكان المحليون معرضين لخطر العنف. وعندما يكون المدنيون ضعفاء، والحوكمة والأمن وسيادة القانون كلها في حالة تخبط، والأمم المتحدة غير قادرة على الوفاء بالمبدأ الأساسي لميثاقها المتمثل في، ”أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.

لقد تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مر العقدين الماضيين. ومن الدور التقليدي المتمثل في رصد تنفيذ اتفاقات السلام، أصبح حفظ السلام الحديث عملية متعددة الأبعاد، تتناول مجموعة كاملة من الأنشطة، من توفير بيئات آمنة إلى حماية المدنيين وبناء قدرات الدول.

إن المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع المدنيين، دون تمييز، تقع على عاتق البلد المضيف. ويدعم حفظة السلام الحكومات المضيفة في الاضطلاع بهذه المسؤولية. وإنشاء قوة لواء التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، صمم كتدبير قصير الأجل لتمكين القوات المحلية من تطوير قدراتها وتحمل مسؤولياتها على نحو كامل.

واضطلع حفظة السلام تقليديا بتنفيذ ولايات حماية المدنيين مع التقيد بمبادئ حفظ السلام. يعتقد خطأ أن هذه المبادئ تتعارض نوعا ما مع حماية المدنيين. يستند صرح حفظ السلام إلى هذه المبادئ، وهي لا تزال تمثل الأساس المتين

الذي يقوم عليه. يضع مجلس الأمن ولايات حماية المدنيين، واستخدام القوة دفاعا عن الولاية جزء حتمي ولا يتجزأ من تلك المبادئ.

وفي حين أن الولايات القوية تقتضيها أحيانا الحالة على أرض الواقع، فإنها تنطوي أيضا على تحديات تتعلق بالتنفيذ العملي. ولا تزال الأسئلة التي طرحها قبل ١٥ عاما تقرير الإبراهيمي بشأن مصداقية وإمكانية الاضطلاع بولاية شاملة لحماية المدنيين تنتظر إجابات مقنعة. والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في وقت صياغة هذه الولايات ضرورية بالتأكيد من أجل تحسين التنفيذ.

يحتاج تنفيذ عمليات حفظ السلام إلى أن يكون مدفوعا بالاحتياجات الفريدة لكل بعثة، دون أي اعتبار سياسي أو مالي. وعلينا أن نكفل بصورة جماعية تزويد أي بعثة من بعثات حفظ السلام بما يكفي من الموارد المالية والموارد الضرورية الأخرى إلى جانب الدعم السياسي من أجل إنجاز المهام الموكولة إليها.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام لا تساعد في جعلها أكثر تمحورا حول الناس فحسب، بل وأكثر فعالية في تنفيذ ولايات حماية المدنيين.

ومن المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام حقيقة أن حماية المدنيين تفسر أساسا من الناحية العسكرية على أنها: توفير حماية ملموسة من خطر محدق. وينبغي أن يشمل نطاقها الحماية من خلال الإجراءات السياسية فضلا عن بناء المؤسسات والقدرات. كما أن استخدام الأدوات غير العسكرية مثل الدعوة والاتصال مع المجتمعات المحلية وبناء قدرات السلطات الوطنية يساعد على تحقيق نفس الهدف.

وباكستان، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، اضطلعت بكل اعتزاز وضمير بمهمة حماية المدنيين على نحو استباقي عندما أصدر المجلس تكليفا بذلك، بما في ذلك في البعثات الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا. وقد برهنا على أنه يمكن القيام بهذا عن طريق موقف ردع قوي ودون اللجوء إلى الاستخدام الفعلي للقوة، كما هو الحال مؤخرا في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي حالات مماثلة وقعت في الماضي، فإن العمل الحاسم الذي قام به حفظة السلام في كمبوديا، على سبيل المثال، ساعد في توطيد دعائم السلام في أوائل التسعينات. وفي منتصف التسعينات، دافعت قواتنا في البوسنة، عن المنطقة الآمنة التابعة للأمم المتحدة لصد هجمات متكررة تشنها ميليشيات التطهير العرقي، وكانت تلك المنطقة تضم خليطا عرقيا من السكان المدنيين. وبعد ذلك، في سيراليون في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، تحول وجود الأمم المتحدة غير الثابت إلى قصة نجاح للأمم المتحدة، وكان ذلك من الناحية الأساسية نتيجة مشاركة حفظة السلام الباكستانيين. وفي إحدى المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفرت القوات الباكستانية الأمن لآلاف المدنيين الذين كانوا يتعرضون للعنف العرقي الوحشي.

إن حماية المدنيين مسؤولية على نطاق المنظومة مع أخذ البلد المضيف زمام المبادرة. ولكن أفضل سبيل للترويج يتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة في المقام الأول، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وإيجاد حلول سياسية شاملة للنزاعات والسعي إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاعات. ويجب وضع الحلول السياسية في صدارة وقلب عمليات حفظ السلام، لأن ذلك هو السبيل الوحيد المفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن الثابتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة الهامة المفتوحة في ظل رئاستها لمجلس الأمن. إن وجود وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية الفرنسي ووزراء آخرين يدل على أهمية الموضوع الذي نناقشه اليوم. لقد استمعنا باهتمام شديد إلى الإحاطتين الإعلاميتين اللذين قدمهما الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك إلى البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين. واسمحوا لي أن أشير إلى بعض المسائل التي تكتسي أهمية الخاصة بالنسبة لنا على الصعيد الوطني.

من الواضح لنا وضوح الشمس أن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للصراعات المسلحة. إنهم يدفعون أبهظ الأثمان في فقدان الأرواح البشرية، سواء أكان ذلك في سوريا، أو في اليمن، أو في جنوب السودان، أو في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتزايد استهداف المدنيين وتعذيبهم بقص ترهيبهم، ويجري تشريد جماعي قسري لإلحاق الهزيمة بعدو لا يمكن التغلب عليه في ميدان المعركة. وثمة نتيجة ملازمة لهذه الحقيقة ألا وهي شد حاجة مجلس الأمن إلى التصميم والاتساق عندما يتعلق الأمر بضمان احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين.

إن حماية المدنيين يجب ألا تكون مجرد أولوية خطابية تقتصر على المناقشات والقرارات المواضيعية. فمنذ أوائل القرن الحادي والعشرين، وضع المجلس لنفسه إطارا معياريا وولايات طموحة وبخاصة فيما يتعلق بالفئات الأشد ضعفا، أي الأطفال والنساء، إذ وضع خطة عمل تتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، وبرنامج المرأة والسلام والأمن. ومن المهم أن ينفذا بصرامة ومن دون استثناءات أو قيود.

تحقيقا لتلك الغاية، فإن معظم عمليات حفظ السلام تنشر مستشارين متخصصين في مجال حماية المرأة، ومستشارين متخصصين في مجال حماية الأطفال. ونحن مقتنعون بأنه بعد أن تم اختبار وتجربة جدوى هؤلاء المستشارين، يجب أن يواصلوا الاضطلاع بالدور المحدد الذي أناطه بهم مجلس الأمن. وتشمل مهامهم الأساسية جمع المعلومات الموثوقة عن حالة المدنيين والمخاطر التي يواجهونها.

أما في مجال عمليات حفظ السلام، فمن الجوهري توفر الثقة والمصداقية. ولهذا السبب، فإن موظفي الأمم المتحدة، مدنيون منهم وعسكريون على حد سواء، يجب ألا تشوبهم شائبة. ونؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ونرحب بقرار الأمين العام بشأن استبعاد القوات الوطنية المدرجة في مرفقات تقاريره من عمليات حفظ السلام.

إن لكسمبرغ لكي تثبت التزامها قررت تقديم مساهمة طوعية مقدارها ٠٠٠ ١٣٥ يورو أو حوالي ٠٠٠ ١٥٠ دولار، لدعم عمل المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين، السيدة جين هول لوت وفريقها. ونأمل من هذا الدعم أن يؤتي ثماره ويساعد على منع هذه الجرائم البشعة، وأن يساعد الضحايا من بين أولويات العمل، ونرى من الضروري ضمان حصول حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة بشكل عام على التدريب الكافي قبل النشر.

أخيرا، أود أن اختتم بياني بالتركيز على الوقاية. لاينشب الصراع من دون إشارة تحذير، فلا نار من دون دخان. وهذه العلامات قد تكون متعددة، ولكنها عادة ما تشمل تكثيف انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك نؤيد تأييدا كاملا مبادرة الأمين العام ”حقوق الإنسان أولا“، ونحن نشجعه على متابعة تنفيذها.

لقد أُسِّست منظمتنا على الالتزام بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. يجب أن تكون حماية المدنيين في صميم عملنا. لا يمكننا أن نفشل في ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447) تضمن وصفا لصورة قاتمة للعدد الهائل من المدنيين الذين يدمر الصراع حياتهم. إن حماية المدنيين مسؤولية أساسية على عاتق الحكومات، ومبدأ أساسي من مبادئ القانون الإنساني الدولي، والتزام أساسي من بين التزامات الأمم المتحدة بحفظ السلام.

إن مصداقية وشرعية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تعتمدان إلى حد كبير على استعدادهم وقدراتهم على العمل عندما يتعرّض المدنيون للخطر. وبالرغم من الزيادة الكبيرة في المعايير والأطر المتعلقة بحماية المدنيين، لا يزال الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مشوشا. فتنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام يوفر فرصة هامة لإدماج حماية المدنيين في صميم عمليات حفظ السلام. ويبرز الفريق أن ولايات الحماية على نطاق البعثة مهمة تشمل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين واستخدام كل الأدوات المتاحة لديهم.

أولا، يجري إحراز تقدم كبير في تحقيق هذا الهدف الحاسم. وترحب أستراليا بالجهود المتجددة التي تبذلها الدول لدعم المطالب غير المسبوقة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بعد تنفيذ التعهدات الكبيرة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أصبح من الحيوي عقد قمة بشأن حفظ السلام لضمان مضاهاة القدرات والموارد مع الولايات المنوطة. وأستراليا، من جانبها، تعهدت بدعم النقل الجوي الاستراتيجي، وتدريب حفظة السلام الإقليميين وتمويل بناء القدرات في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ثانيا، نؤيد تنفيذ كامل استراتيجيات البعثة لحماية المدنيين وأفضل الممارسات. فعلى سبيل المثال، نرحب بنشر كبار المستشارين في مجال حماية المدنيين في جميع البعثات، ونشجع على إقامة شبكات إنذار للمجتمعات المحلية لتعميق فهمنا للتهديدات وكيفية الحد من المخاطر. وندرك أيضا أن مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين توفر مجموعة من المبادئ لتوجيه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ونشدد على أهمية تدريب الموظفين تدريبا ملائما وتجهيزهم وتكليفهم بمهمة حماية المدنيين.

ثالثا، إن المساءلة أمر حاسم لتحسين حماية المدنيين عن طريق عمليات حفظ السلام. لذلك، نرحب بابرام اتفاق جديد بين الأمم المتحدة وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتعزيز المساءلة من أجل حماية المدنيين. ونؤيد أيضا تنفيذ مؤشرات جديدة لتقييم فعّالية ولايات الحماية وتقييم أدائها. ومن الأمور الأساسية في الولاية أن تبلغ البعثة عن العقبات التي تعترض الوفاء بولايات الحماية، بما في ذلك عدم تصرف حفظة السلام، أو عدم اتباعهم للأوامر.

أخيرا، من الصعب علينا أن نتخيل تناقضا أكثر صدمة لغرض حماية المدنيين من ممارسة حفظة السلام للاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد نفس الناس الذين يُرسلون لحمايتهم. ولذلك، نشيد بمجلس الأمن لاتخاذه إجراءات قوية لضمان مساءلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، ولا سيما الإذن بإعادة الوحدات العسكرية أو وحدات الشرطة التي تخفق في مساءلة الجناة.

وفي الختام، لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن حماية المدنيين مهمة صعبة ومعقدة، ولكنها التدبير الذي يحكم به

على حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وهو يتطلب اهتمامنا والتزامنا المستمرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لبلجيكا.

السيدة فرانكينيه (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): بناء على طلبكم، سيدي الرئيس، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني. وتعلن بلجيكا تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين. وتدهورت حالة المدنيين في النزاعات المسلحة تدهورا خطيرا. فالهجمات العشوائية والهجمات التي تستهدف المدنيين مباشرة آخذة في الارتفاع. ويجري قصف المدارس والمستشفيات، ويقيد الحصول على الغذاء والمياه بصورة متعمدة.

ويختار عدد متزايد من أطراف النزاعات المسلحة تجاهل أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي. وذلك الاتجاه باد للعيان بصورة خاصة في سوريا، حيث تواصل أطراف النزاع إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية. وندعو أطراف النزاع في سوريا إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين. وفي ذلك الصدد، نشير إلى اتخاذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، وهو قرار شاركت في تقديمه بلجيكا، في الواقع. ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبطبيعة الحال، يجب علينا، في الوقت نفسه، مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام، أود أن أتطرق لثلاث نقاط: ألا وهي ولايات عمليات حفظ السلام، ومكافحة الإفلات من العقاب، والإعداد السياسي. وفيما يتعلق بولاية عمليات حفظ السلام، تستمر العديد من التحديات فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لولايات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. وتتطلب تلك المهمة الكبيرة والمعقدة المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة، فضلا عن التخطيط الدقيق. وينبغي أن تكون البعثات قادرة على الاعتماد على ولايات دقيقة وواضحة ومتسقة وواقعية تكون مكيفة حسب الاحتياجات في الميدان.

ولا يمكن أن تعامل حماية المدنيين باعتبارها من المسلمات الثابتة؛ بل إنها تتطلب، بدلا من ذلك، اتخاذ نهج يناسب كل حالة بعينها. ويجب منح الأولوية لحماية المدنيين في ولايات عمليات حفظ السلام؛ وينبغي استخدام نهج تدريجي، بالاقتران مع مزيد من الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الميدان. ونرحب بقرار الأمين العام فيما يتعلق بنشر مستشارين كبار في عمليات حفظ السلام مسؤولين عن وضع استراتيجية شاملة لحماية المدنيين. ويستند التنفيذ الفعال لولايات حماية المدنيين على وضع الاستراتيجيات التي تستفيد من جميع الأدوات المتاحة، وتأخذ في الحسبان كون حماية المدنيين لا يمكن، في نهاية المطاف، ضمانها على نحو مستدام إلا بالتوصل إلى الحلول السياسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتطرق للولاية المنقحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تمثل فيها حماية المدنيين أولوية محورية. ويجب ألا تمتد أعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة إلى المناطق الواقعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يتفشى فيها العنف فحسب، بل يجب أن تغطي أيضا المخاطر الأمنية التي قد ترافق العملية الانتخابية. ونتطلع إلى أن نحيط علما بالتدابير التي تتخذها أو تقترحها البعثة في ذلك السياق في التقرير المقبل للأمين العام.

ثانيا، هناك مكافحة الإفلات من العقاب. فلا يمكن أن يبقى المسؤولون عن ارتكاب أخطر الجرائم بدون عقاب. وينبغي تجهيز عمليات حفظ السلام بالقدرات والخبرة لكي

تقدم، بطريقة احترافية، الدعم المنشود للإجراءات التي تبدأها الولايات القضائية الوطنية أو الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لإنشاء محكمة جنائية خاصة، بترتيب مشترك بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكون مجلس الأمن كلف، بناء على طلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم تشغيل المحكمة الجنائية الخاصة، وبخاصة في أنشطتها التنفيذية، يبدو لنا عنصرا إيجابيا للغاية. وبالمثل، نرحب بكون ولاية الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تشمل تقديم الدعم للجهود التي تبذلها سلطات مالي التي، في عام ٢٠١٢، أحالت الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما أن على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تتصرف بشكل حاسم لمكافحة الجرائم التي يرتكبها حفظة السلام أو موظفو البعثات بحق المدنيين، الذين يتحملون المسؤولية عن حمايتهم. وفي ذلك الصدد، نرحب بسياسة عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي حددها الأمين العام.

ثالثا، هناك الإعداد السياسي. وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات موجزة في ذلك الصدد. أولا، تمثل مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، التي أقرتها بلجيكا مؤخرا وعملا بها تتعهد الدول الأعضاء بالتنفيذ الكامل لولايات حماية المدنيين، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ثانيا، علينا بذل المزيد من الجهود لضمان أن يكون جميع الموظفين من عمليات حفظ السلام معدين بصورة أفضل لحماية المدنيين. وستتولى بلجيكا قريبا قيادة بعثة الاتحاد الأوروبي في مالي لتدريب القوات المالية، بدءا من صيف هذا العام، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من أجل أن تتمكن تلك القوات أيضا، وعلى نحو مستدام، من تحمل مسؤوليتها عن حماية المدنيين.

وأخيرا، فإن أفضل حماية للمدنيين هي، بطبيعة الحال، المنع. وتقدم مبادرة الأمين العام ”حقوق الإنسان أولا“ إسهاما كبيرا في ذلك الصدد. وهنا، نود أيضا أن نشيد بالدور الإيجابي الذي يضطلع به المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية الذي، من بداية الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نبه مجلس الأمن إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ودوامة العنف الذي أطلق له العنان. وفي سياق المنع واستجابة مجلس الأمن، نشكر فرنسا على الجهود التي بذلتها وعلى القيادة التي أبدتها خلال مبادرتها بشأن تقييد استخدام حق النقض (الفيتو).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بولندا.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي سيدلي به بعد وقت قصير المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أبدي بضع ملاحظات من منظورنا الوطني. أود أولا أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة التطورات الأخيرة في مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وتقدر بولندا تقديرا كبيرا إسهام فرنسا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن انخراط فرنسا في مجال منع نشوب النزاعات. كما أود أن أؤكد مجددا على دعم بلدي للمبادرة الفرنسية لتقييد استعمال حق النقض (الفيتو) في الحالات التي تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية. وتعتبر تلك المبادرة إسهاما هاما في الجهود المبذولة لحماية المدنيين في جميع أرجاء العالم. ونهيب بجميع الأعضاء الدائمين في المجلس دعم تلك المبادرة.

وكما أبرز في الورقة المفاهيمية الممتازة التي أعدتها فرنسا لهذه المناقشة (S/2016/503، المرفق)، يكتسي دور مجلس الأمن

في حماية المدنيين أهمية بالغة ولا تتقدمه سوى المسؤولية عن الحماية التي تتحملها الدول. ونرحب بإقرار المجلس بذلك الالتزام، الذي أكده إدخال شرط حماية المدنيين في ولايات عشر من أصل البعثات الست عشرة الحالية لحفظ السلام. وتلك خطوة أولى نحو ضمان أن تكون البعثات مجهزة بالأدوات اللازمة لتوفير حماية فعالة للضحايا الأبرياء للنزاعات المسلحة.

وتتطلب الخطوة الثانية إيلاء مزيد من الاهتمام لحماية المدنيين في عملية صياغة قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن تكون ولايات بعثات حفظ السلام مكيفة حسب احتياجات كل حالة، وينبغي أن تكون الموارد المخصصة مضاهية للتحديات في الميدان. وينبغي استعراض الولايات متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، استنادا إلى تقييم الحالة على أرض الواقع. ويتطلب ذلك التعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة والأمانة العامة، وأيضا مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في مرحلة تنفيذ الولاية.

ومن المجالات الأخرى التي تتطلب اهتماما أكبر عملية تدريب حفظة السلام، التي يتعين أن تزود ذوي الخوذ الزرق برؤية واضحة لأولويات البعثة والهدف العام المتمثل في حماية أشد الفئات ضعفا.

ولهذا السبب قررت بولندا أن توقع على مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين. وندعو جميع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة إلى إقرار هذه المبادئ. كما ندعو إلى التنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها موظفو حفظ السلام.

كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لا يعملون في فراغ. فهم، على العكس، منتشرون داخل مجتمعات محلية معيشية ومجتمعات تعاني من الاضطرابات. ولكي تتاح لهم فرصة لحماية المدنيين المعرضين للخطر، فإنهم بحاجة إلى إقامة شراكات قوية مع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية الموجودة في الميدان. وإقامة تلك الشراكات في كثير من الحالات أمر رئيسي للتنفيذ الفعال لولاية البعثة.

وكما قال كثيرون منا خلال المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأمم المتحدة والسلام والأمن المعقودة في أيار/مايو، فقد حان الوقت لاتخاذ نهج أكثر تركيزا على الإنسان في جهودنا المبذولة في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. ويحدونا الأمل في أن تنفذ قريبا استنتاجاتنا المنبثقة من الاستعراضات الرئيسية في مجال السلام والأمن، وندعو مجلس الأمن إلى المشاركة بفعالية في هذا المسعى الجماعي لمجتمع الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي بين عن حق أن مبادئ حفظ السلام ”ينبغي ألا تكون أبدا مبررا لعدم حماية المدنيين أو للدفاع عن البعثة بشكل استباقي“ (S/2015/446، صفحة ١٤). وبوصفنا مجتمعا دوليا، سمعنا الكثير من الذرائع لعدم اتخاذ إجراء. ولتغيير ذلك، يلزمنا أن نبدأ هنا – في مجلس الأمن – وأن نتأكد من أن حفظة السلام معدون إعدادا جيدا لتحقيق الأمان والحماية للمدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): تشكر إيطاليا فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي، بالترافق مع تقرير الأمين العام (S/2016/447)، تقودنا إلى التفكير في دور عمليات حفظ السلام من منظور حماية المدنيين. وأشكر

الأمين العام ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على بياناتهم.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين. وأود أن أدلي بالتعليقات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أحرز بالفعل تقدم كبير، بما في ذلك إعلان المدارس الآمنة، الذي أيدته إيطاليا؛ واعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/23، الذي يؤكد من جديد على التزام المجلس بهذه القضية؛ والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الأخير المعقود في اسطنبول؛ واتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن الرعاية الصحية في حالات النزاع المسلح وحماية الموظفين الطبيين والمرافق الطبية المتخذ بالإجماع وبعدد كبير من المشاركين في تقديمه، بما في ذلك إيطاليا. ولكن، بطبيعة الحال، يمكن القيام بالمزيد من العمل، مع التسليم في الوقت نفسه بأهمية المبادئ التقليدية وهي: مسؤولية الدول الأولية، والنزاهة، وموافقة الدول، وعدم استخدام القوة.

وإيطاليا من ضمن المشتركين الافتتاحيين لمبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، الاي أثبتت أن الحماية الفعالة للمدنيين تتطلب توفير القوات المدربة بشكل سليم والمعدات الكافية والالتزام السياسي القوي. ونحن على ثقة بأن عددا أكبر من البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة ستنضم إلى هذه المبادئ، ولا سيما تنفيذها. ويمثل ذكر المبادئ في التقرير النهائي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام خطوة أولى هامة. وتؤيد إيطاليا أيضا مشروع مدونة قواعد السلوك والمبادرة الفرنسية/المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض (الفيتو).

وترى إيطاليا، بوصفها أكبر البلد المساهمة بقوات من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أن الحماية الفعالة للمدنيين تتطلب ولايات واضحة ومتسلسلة ومحددة الأولويات وقوات مدربة تدريبا مناسبا ومعدات كافية، ودورا معززا للمنظمات الإقليمية. وأود أن أشدد على ست نقاط عمل محددة.

تتمثل النقطة الأولى في أن التدريب المناسب أمر رئيسي وستواصل إيطاليا الاضطلاع بدورها، ومضاعفة الجهود في مجال التدريب وبناء القدرات للعاملين في مجال تحقيق السلام والعدالة. ومنذ عام ٢٠٠٥، من خلال مركز الامتياز لاستقرار وحدات الشرطة في فيتشينزا، قمنا بتدريب أكثر من ٩ ٠٠٠ وحدة لأفراد الشرطة، والعديد منهم منتشرون في عمليات في أفريقيا. وتكمن حماية المدنيين في صميم برنامجنا للتدريب.

ثانيا، إن تدريبنا يشمل دورات في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والقانون الإنساني الدولي وفي العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، ويشمل برامج فردية بشأن السلوك المناسب والأعراف المحلية، وفي الوقت نفسه اتخاذ أقوى موقف من التجاوزات. ونعتقد أن سياسة عدم التسامح إطلاقا يجب أن يقابلها التدريب المخصص المناسب لكل حالة للتوصل إلى واقع لعدم وجود حالات إطلاقا ولحماية المصداقية والثقة بالبعثات. وفي هذا المجال، ينبغي تعزيز المساءلة، ويجب إجراء المحاكمات المحلية المناسبة وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع الدول على التعاون.

ثالثا، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة تجهيز البعثات على نحو سليم، أيضا باعتماد الحلول التكنولوجية المتاحة، من قبيل استخدام المركبات الجوية غير المأهولة، التي أثبتت في العديد من المناسبات أنها عامل رئيسي في إنقاذ أرواح المدنيين.

رابعا، إن تعزيز المنظور الجنساني في عمليات السلام أمر رئيسي للحماية الفعالة، ويمكن تحقيقه على السواء بزيادة

العدد الإجمالي للنساء العاملات في عمليات السلام و – خلال البعثة – بالتواصل مع النساء والفتيات في المجتمعات المحلية وإشراكهن كجهات فاعلة للسلام والمنع.

خامسا، وتمشيا مع وجهة نظرنا العامة التي مفادها أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع مثالي يمكنها من الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين، فإننا سنواصل العمل على تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز قدراتها في التعامل مع الأزمات.

ونقطتي السادسة والأخيرة تتعلق بالمنع. فهو الخيار الصحيح والذكي وأفضل السبل لضمان الحماية الفعالة للمدنيين. وأشدد على أهمية آليات الإنذار المبكر، مثل إطار التحليلات للجرائم الفظيعة ومبادرة حقوق الإنسان أولا.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، في أروقة الأمم المتحدة، كثيرا ما نسمع عن ”مسار السلام الإيطالي“. وهذا المسار يجمع بين التقاليد والابتكار والتدريب، وقبل كل شيء، يضع الناس والمجتمعات المحلية دائما في محور عمل البعثة. وهذا هو المسار الذي نلتزم بدعمه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشّحة للانضمام إلى الاتحاد ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشّح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا .

وأود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون؛ ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر مورير؛ والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيد أنتوني ليك؛ ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد فوستين أرشانج توادیرا، على إحاطاتهم الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا تزال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مصدر قلق حادا وملحا للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ونتفق مع الأمين العام، على النحو الوارد في تقريره الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر S/2015/453) على أن الازدراء السائد للقانون الإنساني الدولي من جانب بعض الدول والجماعات المسلحة من غير الدول، وتفشي الإفلات من العقاب على الانتهاكات أصبحا أحد أهم التحديات التي تواجه حماية المدنيين. وكان التمسك بالقواعد التي تحمي البشرية في صميم مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الأخير وعلينا أن نمضي قدما بالالتزامات التي قطعت هناك وبالنهوض بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وتتطلب الاحتياجات المحددة لحماية النساء والأطفال اهتماما خاصا. كما ينبغي إيلاء اهتمام مماثل لظاهرة العنف الجنسي واستخدام الاغتصاب أسلوبا للحرب، مما لا يؤثر على النساء والأطفال فحسب، بل على الرجال أيضا. ويتضرر الأطفال بشكل غير متناسب من النزاع المسلح، ولا تزال تزداد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. وتشكل حالة الأطفال في كثير من الأماكن، مثل سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، ضمن أماكن أخرى، أشد دواعي القلق إلحاحا.

وتتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الأولية عن توفير الحماية لمواطنيها. ومع ذلك، فإن حماية المدنيين أيضا إحدى

المهام الرئيسية لحفظ السلام وهي كثيرا ما تكون حاسمة لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولشرعية هذه العمليات.

واليوم، فإن ١٠ من أصل ١٦ بعثة من بعثات حفظ السلام لديها ولايات تشمل حماية المدنيين.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للولايات المتعلقة بالحماية، ونحن بحاجة إلى مواصلة التصدي لها. فعلى سبيل المثال، يتطلب التنفيذ الفعال تحسين دعم التخطيط للبعثات واستخلاص الدروس المستفادة على نحو فعال وتحسين فهم كيفية دعم الدول المضيفة في حماية المدنيين. ويتعين أن تكون البعثات مزودة بالأدوات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات وأبرز آثارها. ويجب على حفظة السلام حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، بما يتسق مع مقتضيات ولاياتهم. ويتعين مواجهة مختلف مستويات التهديد باستخدام القوة المناسبة والمتناسبة، حسب الاقتضاء.

ومن الواضح أن الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، تضطلع بدور رئيسي في دعم السلطات الوطنية فيما يتعلق بمسؤولياتها في مجال حماية المدنيين. ويستلزم الأمر المشاركة النشطة لجميع تلك الجهات الفاعلة لإحراز تقدم في المجالات الرئيسية على صعيد حماية المدنيين، مثل العملية السياسية ومنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وبناء الشراكات، والتي جرى التأكيد عليها جميعا خلال اجتماع الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) وفي تقارير الأمين العام. ويقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الدعم للشركاء في جميع تلك المجالات، فضلا عن المساعدة في بناء القدرات. وتمثل الملكية المحلية عاملا مهما في مجال حماية المدنيين. وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور متزايد الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي السعي إلى تحسين تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات لضمان توزيع الأهداف والمهام فيما بين المنظمات على نحو يحقق أقصى قدر من التأثير على أرض الواقع.

ويتعين تزويد عمليات حفظ السلام بولايات واضحة ومتماسكة ودقيقة وقابلة للتنفيذ، وتتضمن عنصرا قويا يتعلق بحقوق الإنسان عندما يكون ذلك ملائماً، ويجب ترجمة ولايات الحماية إلى مفاهيم وطيدة للعمليات ومبادئ توجيهية للتشغيل. وندعو جميع عمليات حفظ السلام التي لديها ولاية تتعلق بحماية المدنيين إلى وضع استراتيجيات لحماية المدنيين بحلول نهاية هذا العام. وينبغي في وقت مبكر استكشاف الترتيبات الانتقالية بين مختلف العمليات أو المنظمات المختلفة واستراتيجيات الخروج. وانطلاقا من المراحل المبكرة فصاعدا، ينبغي أن تراعي الترتيبات الانتقالية العناصر التي من شأنها الإسهام في تقييم الكفاءة العامة للبعثات حالما يتم الانتهاء منها.

ونوافق على أن التدريب يشكل، من نواح كثيرة، حجر الزاوية لتحسين قيام البعثات بحماية المدنيين. ونحن بحاجة إلى تحسين التعاون في مجال التدريب بغية تحسين تنفيذ معايير الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيكون من الأفضل أن يتم ذلك عن طريق توفير تدريب مجاز من قبل الأمم المتحدة في مجال حماية المدنيين، كما دأبت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على القيام بذلك. وينبغي لهذا التدريب أن يشمل أيضا التدريب السابق للنشر والتدريب داخل البعثات فيما يخص حماية الأطفال، فضلا عن مسألتي الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويؤيد الاتحاد الأوروبي سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقا في هذا الصدد. ولا شيء يضر بشرعية حفظ السلام على المستوى الدولي والجهود المبذولة لاستعادة ثقة السكان المحليين أكثر من اعتداء حفظة السلام على الأشخاص المكلفين بحمايتهم. ويوفر الاتحاد الأوروبي، من جانبه، التدريب على حماية المدنيين ومنع الجرائم الفظيعة،

والمسائل الجنسانية وحماية الطفل، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، باعتباره جزءا لا يتجزأ من المناهج التدريبية لبعثاته في الصومال ومالي والنيجر.

وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تؤدي دوراً حيوياً في تنفيذ المسؤولية عن الحماية لأنها تقف غالبا على الخطوط الأمامية عندما تكون دولة ما غير قادرة أو غير مستعدة لحماية المدنيين من خطر الجرائم الفظيعة. وفي هذا السياق، من الضروري تزويد عمليات الأمم المتحدة للسلام بموظفين ومعدات على نحو يمكن موظفي الأمم المتحدة العاملين من تحسين تفاعلهم مع السكان المحليين ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات المعنية بحقوق المرأة، وذلك لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في الاستجابة لإشارات الإنذار والحد من مخاطر وقوع جرائم فظيعة. ويمكن لتنفيذ مبادرة الحقوق أولاً الإسهام بشكل إيجابي في هذا الصدد.

وفي الحالات التي تخفق فيها الجهود الدولية وتُرتكب جرائم فظيعة، فإن المساءلة أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تكون عمليات الأمم المتحدة للسلام مجهزة ولديها موظفون لديهم قدرات وخبرات للمساعدة في إجراء تحقيقات شفافة ودعم جمع الأدلة بطريقة احترافية، وذلك عندما تكون لديها ولاية للقيام بذلك أو في حالة موافقة الدولة المضيفة على هذا الأمر. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمساعدة الدول على تعزيز نظمها القضائية الوطنية ونظم الإصلاح والتهذيب لديها لتمكينها من التحقيق مع مرتكبي الجرائم الفظيعة ومقاضاتهم. وعلاوة على ذلك، يكتسي التعاون الوثيق بين المحكمة الجنائية الدولية والبعثات في الميدان أهمية حيوية. وعندما تُنشر عملية سلام في بلد أحيلت حالته للمحكمة الجنائية الدولية، ينبغي أن تأذن لها ولايتها بأن تيسر عمل المحكمة أو تساعدها، بما في ذلك عن طريق مساعدة السلطات في حماية الشهود واعتقال وتسليم الأفراد الخاضعين لأوامر اعتقال صادرة عن المحكمة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق لأن المدنيين لا يزالون يمثلون الأغلبية العظمى من الضحايا في حالات النزاع المسلح. ويمكن للمجلس أن يعول على دعمنا لتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة ومن خلال البعثات الخاصة بنا. وسنواصل دعمنا لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن وفد الاتحاد الأوروبي من فوره. وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف النقاط التالية.

أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للرئاسة الفرنسية، وخاصة وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، على عقد هذه المناقشة وعلى ترؤسها في البداية. كما أشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إسهاماتهما القيمة. وأود أن أعرب عن شكرنا الخاص لرئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على تعليقاته الثاقبة وأهنئه وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على التقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه صوب تحقيق السلام المستدام وقيام مؤسسات الدولة بوظائفها.

وللأسف، إن أفدح الانتهاكات لحقوق الإنسان تحدث في خضم النزاعات المسلحة، حيث يشكل السكان المدنيون الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال، الأغلبية الساحقة من الضحايا. واليوم، تزداد حدة الطابع الملح للحالة جراء الإرهاب الدولي والتطرف العنيف المستمرين بلا هوادة والتطورات المأساوية في الشرق الأوسط والنزاعات التي لم تُحل بعد في كثير من المناطق الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بلدي. إننا نؤمن بالأهمية المحورية لحماية المدنيين في جميع ولايات حفظ السلام للأمم المتحدة. ويجب اعتبار سلامة

السكان عنصرا حاسما لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام المستدام.

وطوال عقود، ظل مجلس الأمن يتناول مسألة حماية المدنيين من خلال بياناته وقراراته والعديد من عمليات حفظ السلام. ومع تزايد بعثات حفظ السلام من حيث العدد والحجم والنطاق، تبذل الأمم المتحدة جهودا متضافرة بشكل متزايد لجعل حماية المدنيين في صميم تلك العمليات. ومع ذلك، وفي ظل الظروف المتغيرة بسرعة في جميع أنحاء العالم، هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود متجددة من أجل زيادة كفاءة حفظ السلام على صعيد أبعاده الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يعني حماية المدنيين في المقام الأول.

وبينما يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال إنشاء عمليات حفظ السلام، شهدنا في السنوات الأخيرة، العديد من الحالات المؤسفة التي لم يقم فيها المجلس بممارسة ولايته لضمان الفعالية والكفاءة في حماية السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، نرحب مرة أخرى وندعم بشكل كامل المقترح الفرنسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وفي عام ٢٠١٤، انضمت جورجيا أيضا إلى مؤيدي مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، وهي المبادرة التي طرحتها ليختنشتاين.

وشهدت جورجيا للأسف إغلاق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا التي أدت دوراً حاسما في الحفاظ على السلام والاستقرار في أبخازيا، جورجيا، وذلك بعد استخدام عضو واحد في مجلس الأمن لحق النقض في ربيع عام ٢٠٠٩. وأدى هذا العمل غير المسؤول إلى سابقة خطيرة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذ ذلك الحين، لم يحل بديل كاف محل الوجود الدولي الذي جرى تفكيكه في جورجيا. وفي حين تواصل بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي أداء مهامها، لم تنجح حتى الآن الجهود الدؤوبة الرامية إلى نشر وجود دولي مستقل ومحايد وفعال على أرض الواقع لغرض حفظ السلام.

وفي ظل تلك الخلفية، فإن السكان المدنيين المقيمين في الأراضي الجورجية المحتلة محرومون من الضمانات الدنيا لسلامتهم، وهم مجردون من حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

إن جريمة قتل جيجا أوتخوزوريا الوحشية مؤخرا، وهو فرد جورجي مشرد داخليا من منطقة أبخازيا المحتلة، قتل رميا بالرصاص أثناء عبوره خط الاحتلال، تعد تنبيها إلى خطورة الحالة. كما أنها تؤكد ضرورة إرساء الأمن الدولي وآليات رصد حقوق الإنسان في الميدان. وخوف الفرد الدائم على حياته وتركيب أسوار وحواجز من الأسلاك الشائكة في وسط الساحات والأراضي الزراعية والاحتجاز غير القانوني والقيود المفروضة على حرية التنقل وحظر التعليم باللغة الأم – كل هذه الإجراءات التعسفية وغير القانونية تجسد الواقع القاسي للحياة في الأراضي الجورجية المحتلة.

ونعتقد، بناء على تجربتنا الخاصة، أنه ينبغي ألا يتكون أغلب موظفي عمليات حفظ السلام من دولة واحدة بمفردها، وألا تمثل فيها أبدا قوات عسكرية من دولة طرف في النزاع أو متورطة بشدة في النزاع المعين. فمن الواضح أن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، التي تعمل كمكون أمني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في الميدان، تفتقر إلى ثقة الجورجيين في المنطقة، إذ أنها مكونة حصرا من عسكريين روس. وهم يثيرون، في مناسبات عديدة، انتهاكات خطيرة لاتفاقات السلام أو يتورطون مباشرة فيها، بما في ذلك انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان ضد السكان الجورجيين المحليين وحوادث أخرى. وقد تحولت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، في نهاية المطاف، إلى قوة احتلال

من قبل الاتحاد الروسي منتهكة سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

إن جورجيا ملتزمة تماما بسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام. وقد غادر فريق تحقيق مشترك بين الوكالات أنشئ بمبادرة من وزير الدفاع في جورجيا، في ٥ حزيران/يونيه، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى للاضطلاع بأنشطة تحقيق ميدانية. كما قامت حكومة جورجيا، ردا على طلب الأمانة، بترشيح موظف على أساس مجاني، للعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام التي سيكون تركيزها على المسائل القانونية المحيطة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين ترتكبهما قوات حفظ السلام الدولية.

وأعيد في الختام، تأكيد دعم جورجيا الكامل للجهود الرامية إلى جعل حفظ السلام أكثر فعالية وأكثر تمحورا حول الإنسان، مع نقطة تركيز رئيسية على المسؤولية عن حماية السكان المدنيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جنغا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. إن ذلك موضوع مهم جداً يتطرق إلى مسؤولية الأمم المتحدة في مجال الأمن الدولي. فحماية المدنيين اليوم تمثل تحديا رئيسيا لأن ٩٣ في المائة من ضحايا النزاعات المسلحة هم من المدنيين. وهذا رقم يبعث على الرعب. فقد تم تناول الحاجة إلى إيجاد أفضل السبل لضمان هذه الحماية في العديد من المناقشات وقد دعمت بسلسلة من الإصلاحات التي بدأت في عام ٢٠١٥.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. غير أني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يجب أن نعيد التأكيد على أن المسؤولية عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة تقع على عاتق الدول، نظرا للعديد من النزاعات الجارية في العالم. ويجب على الدول أن تلاحق الجناة أو المسؤولين عن انتهاك القواعد الدولية، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. وفي الحالات التي تفتقر فيها الدول إلى الإرادة أو القدرة على الوفاء بمسؤولياتها، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى التدخل. وهذا هو السبب في أن رومانيا ستنضم إلى المبادرة الفرنسية المكسيكية للحد من استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في الحالات التي تنطوي على فظائع جماعية. وقد قمنا مؤخرا كذلك بدعم مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، التي اقترحها فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

ويجب أن تضطلع بعثات حفظ السلام بدور رئيسي من خلال الدعم الذي تقدمه للدول المضيفة في اضطلاعها بالمسؤولية عن الحماية. وفي ذلك الصدد، من الضروري جدا أن يكون موظفو الأمم المتحدة الرئيسيون المدربين والمجهزين للتفاعل مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. فليس هناك ما هو أكثر ضررا على مشروعية بعثات حفظ السلام وإعادة بناء ثقة السكان المحليين من انتهاك الخوذ الزرق لمن يفترض أنهم تحت حمايتهم.

ونعتقد أن الأفرقة المختلطة يمكن أن تكون مفيدة جدا. فالنساء في عمليات حفظ السلام يمكن أن ييسرن الاتصال مع النساء ومع الأفراد الأضعف في المجتمعات المحلية. وينبغي أن ترتكز الدورات التدريبية بقوة على احترام حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون هناك تكامل على الصعيدين الوطني والدولي

بغية تزويد الموظفين في عمليات حفظ السلام بالأدوات اللازمة للكشف عن مؤشرات الإنذار المبكر في الحالات التي تنطوي على ارتكاب فظائع جماعية. وفي ذلك الصدد، فإن مبادرة الأمين العام لحقوق الإنسان أولا تمثل بالفعل جزءا من جهود المنظمة في هذا المضمار.

ويخضع الرومانيون الذين يشاركون في بعثات تحت علم الأمم المتحدة لتدريب صارم جدا قبل النشر، بما في ذلك فيما يتعلق باحترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية النساء والأطفال. وقد ساهم أكثر من ١٠ ٠٠٠ روماني من أصحاب الخوذ الزرق، على مدى السنوات ال ٢٥ الماضية، في السلم والأمن في كل مكان في العالم ولم يتورطوا على الإطلاق في حوادث تعكس عدم احترام للسكان المدنيين المحليين، لأننا نطبق سياسة عدم التسامح المطلق على جميع الانتهاكات.

إن الاستهداف المتعمد لمدارس المدنيين ومستشفياتهم شائع على نحو متزايد في النزاعات. ويجب أن يتوقف ذلك على الفور. ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تشكل تحديا كبيرا في العديد من النزاعات المسلحة. وقد كان مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد مؤخرا في اسطنبول فرصة لإعادة تأكيد دعمنا لمبادئ استقلال وحياد ونزاهة العمل الإنساني. وقد أيدت رومانيا البيان الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حماية المدنيين، الذي يعيد التأكيد على أهمية التمسك بالقانون الإنساني الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإن منع نشوب النزاعات أمر بالغ الأهمية. وهو يتطلب بذل جهود إضافية من أجل التوصل إلى حلول سياسية تفاوضية لضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) والتعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع. كما يتطلب ذلك أيضا تعزيز الدور الوقائي للعدالة وآليات الإنذار المبكر.

وما فتئت رومانيا ترى أن الحماية الفعالة للمدنيين في النزاعات المسلحة قد تعزز بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد بينت المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، في الشهر الماضي، أهمية تعزيز التعاون من جانب الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694) وفي يوم الاثنين الماضي، ركز المجلس على التعاون مع الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.7705) فكلا المنظمتين شريكان استراتيجيان للأمم المتحدة في جهود حفظ السلام.

وختاما، فإن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام أمر بالغ الأهمية لسمعة ومصداقية الأمم المتحدة. والتمسك بمبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين أمر أساسي. فهي ينبغي أن تشكل نواة لجميع ولايات حفظ السلام. وقد أيدت رومانيا مبادئ كيغالي، ويشهد ذلك القرار على التزام بلدي بالجهود العالمية الرامية إلى إحلال السلام والأمن في البلدان المتضررة من النزاعات، مع الإقرار بالأهمية القصوى للبعد الإنساني للحماية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود، سيدي الرئيس، أهنئ بلدكم على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر الأمين العام بان كي – مون، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات هذا الصباح.

وأرحب أيضا بالعديد من الشخصيات البارزة الحاضرة هنا اليوم، ولا سيما السيد فوستين أرشانج توديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أطلعنا على آراء بلده وأولوياته، التي نعتقد أن على جميع الشركاء الإصغاء لها بعناية، واضعين في الاعتبار مبدأ الملكية الوطنية، إذا أردنا أن ننجح في جهودنا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولسنا بحاجة إلى خطب طويلة أو مراجع علمية للتأكيد على أهمية حماية المدنيين، التي تضطلع بدور محوري أكبر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات حفظ السلام الإقليمية.

إن حماية المدنيين، بالنسبة للاتحاد الأفريقي، مشكلة مدمجة في مفهوم الأمن، وهي إحدى التحديات الرئيسية للسلام. إن ذلك المفهوم، الذي يعتبره الاتحاد الأفريقي مبدأ عدم جواز اللامبالاة تجاه المعاناة البشرية، هو أحد أبرز التطورات المصاحبة لانتقال منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

وفي هذا السياق، فإن جميع تسميات التشريعات التنظيمية والتأسيسية للاتحاد الأفريقي تتسق مع هذه الفلسفة التي تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على السلام والأمن للسكان في جميع الظروف، في حين يُنظر إلى هذه الأخيرة بوصفها عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن السلام والأمن يمثّلان بالنسبة للاتحاد الأفريقي شرطا أساسيا لأي سياسة عامة يضعها، فضلا عن تكامل القارة. وتُفهم حماية المدنيين في سياق هذه الفلسفة العامة، إلى جانب كونها جزءا لا يتجزأ منها.

وفي حين أن من الصحيح القول بأن سياق حفظ السلام قد شهد تغيرا كبيرا على مدى العقد الماضي، فإن ذلك لا ينطبق على مفهوم وممارسة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اللذين لا يزالان – مع بعض الاستثناءات الملحوظة – يرتكزان على المبادئ الرسمية المتمثلة في النزاهة والحياد والاستخدام المحدود للقوة. وعلى النقيض من ذلك، فإن ممارسة الاتحاد الأفريقي في هذا المجال تستند إلى مبدأ عدم جواز اللامبالاة إزاء المعاناة الإنسانية، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشر بعثات قوية لحماية المدنيين على صعيد الممارسة. بناء على ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٣، أذن الاتحاد الأفريقي بنشر ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين ونحو ١ ٥٠٠ من المدنيين في إطار تسع عمليات ذات ولايات قوية تم نشرها وغالبا ما تكون حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة أو الإرهابية بالإضافة إلى تعزيز سلطة الدولة ضمن مهامها الرئيسية.

وإلى جانب نشر عمليات حفظ السلام في الميدان، يواصل الاتحاد الأفريقي السعي إلى تعزيز قدراته في الأجل الطويل من خلال تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة التي توفر القدرة على النشر السريع في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وهي مسألة تتعلق بتدخُّل الاتحاد الأفريقي دون إبطاء لإنقاذ الأرواح. ويمكن تنفيذ هذه التدخلات بموافقة أو عدم موافقة أي من الدول الأعضاء متى أصبح سكانها عرضة للتهديد.

ويتطلب منّا هذا النهج الذي لا ينسجم مع ممارسة الأمم المتحدة أن نفكر في نموذج للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية تحديث وتفعيل عمليات حفظ السلام وجعلها قادرة على حماية المدنيين. ومن منظورنا فإن هذا النهج يتضمن من ناحية، البحث عن التوازن الصحيح بين الحفاظ على بعض الجوانب الهامة من مبادئ حفظ السلام التقليدية، وضرورة زيادة استخدام القوة، من ناحية أخرى، ويتطلب أيضا إجراء استعراض شامل لحدود حفظ السلام، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بمكافحة الجماعات الإرهابية.

ومن شأن وضع نموذج موحد للمزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يوفر إجابات صحيحة لبعض هذه التحديات الوجودية. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري تعزيز المسؤولية المشتركة التي سرعان ما تبدو حين يتصرف الاتحاد الأفريقي بوصفه المستجيب الأول الذي يهدف إلى تحقيق استقرار الوضع في البلدان التي تعاني من النزاع وتهيئة الظروف المناسبة للأمم المتحدة لنشر عمليات حفظ السلام في مرحلة لاحقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لكرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة ينبغي أن تكون في صميم الجهود التي نبذلها في المنظمة.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

قبل ربع قرن مضى، لم تكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قادرين على حماية المدنيين بطريقة فعالة في بلدي، وعجز كلاهما عن وقف الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا ورواندا. ولا تعزى أسباب تلك الإخفاقات المأساوية – التي أدت إلى الكثير من المعاناة، وستبقي لتطارد الكثير من الأشخاص في السنوات القادمة – إلى عدم كفاية وجود ذوي الخوذ الزرق في الميدان فحسب، بل أيضا لأن قوات الأمم المتحدة كانت تفتقر إلى ولاية واضحة ودقيقة لما يبدو أنه واجبهم المقدم على كل شيء: حماية المدنيين من الهجمات العسكرية وشبه العسكرية.

وهي نقطة صحيحة آنذاك وما تزال صحيحة اليوم أيضا. ونحن نواجه واقعا مرعبا وغير مسبوق من المعاناة الناجمة عن النزاعات في الكثير من أنحاء العالم، في حين تعتمد مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى حد كبير على قدرتها على العمل الفعال عندما يتعرض المدنيون للتهديد. وليس ثمة واجب يعلو على ذلك في عمليات حفظ السلام.

وبالرغم من إحراز تقدم ملحوظ، وخاصة على الصعيد المعياري على مدى العقدين الماضيين منذ تسليم هذا المجلس بأن حماية المدنيين تأتي في صميم ولايته، غير أن ذلك لم يتحول بما فيه الكفاية إلى حماية المدنيين في الميدان بشكل منتظم ومستمر. وأصبحت حماية المدنيين مأذونا بها حاليا في معظم بعثات حفظ السلام، الأمر الذي يمثّل خطوة إلى الأمام، ولكن الذي يهم فعلا هو الإجراء النهائي المتخذ في الميدان. وينبغي بالنسبة لنا، أن يتمحور تعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح حول النقاط التالية.

أولا، ينبغي لجميع الأطراف في النزاع أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني عند حدوث الفظائع بالفعل. ويجب ضمان المساءلة. وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور هام في ذلك الصدد.

ثانيا، تُعتبر مبادرة حقوق الإنسان أولا، والمسؤولية عن الحماية أداتين هامتين متوفرتين للوقاية، ويجب أن نستخدمهما بقدر استطاعتنا لتعزيز القدرات الوطنية وتمكينها من الكشف عن البوادر الأولى للانتهاكات ومخاطر ارتكاب الجرائم الفظيعة، فضلا عن الاستجابة لها.

ثالثا، يجب أن يكون مفهوم الحفاظ على السلام في صميم جهودنا الرامية إلى ضمان حماية المدنيين. ويشمل هذا القضاء الفعال على الأسباب الجذرية للنزاع، بدءا من نقص التنمية والعدالة واحترام حقوق الإنسان. وتوفر لنا أهداف التنمية المستدامة وجميع الإنجازات المتعلقة بها في عام ٢٠١٥ الأدوات اللازمة، وليس هناك من مبرر لعدم استخدامها.

رابعا، يضع الاستعراضان الجاريان لحفظ السلام وبناء السلام مسألة الوقاية في محور المناقشات بشأن السلم والأمن الدوليين. ويتعين علينا كفالة استمرار بقائها هناك، فضلا عن تحويلها إلى إجراءات ملموسة.

وقد ذكرنا في مناسبات عديدة أن حماية المدنيين هي مسؤولية السلطات الوطنية أولا وقبل كل شيء. ومع ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بنصيبه من تلك المسؤولية

عن الحماية وأن يتخذ إجراء جماعيا بواسطة مجلس الأمن حين تعجز السلطات الوطنية عن حماية سكانها بصورة واضحة.

وتؤيد كرواتيا تماما مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلا عن المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن تعليق سلطة حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. ونرى أنه يجب بذل الجهود اللازمة لتحسين أداء جميع الجهات الفاعلة ذات المصلحة المشتركة في حماية المدنيين الأبرياء من العنف. وعليه، فإن من الأهمية بمكان وضع استراتيجيات شاملة للحماية بالتشاور الوثيق مع الحكومات المضيفة والسلطات المحلية والبلدان المساهمة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكفل الدول الأعضاء التزام أفرادها العسكريين وأفراد شرطتها بأرفع قيم حقوق الإنسان، فضلا عن تلقي التدريب السابق للنشر تمشيا مع معايير الأمم المتحدة. وينبغي لنا في ذلك الصدد، أن نعزز استجابتنا للاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات الأمم المتحدة، وأن نطالب بالمساءلة الكاملة على جميع المستويات. ومن المستحيل تماما أن نسمح بأن يصبح بعض الذين يوفدون بهدف الحماية جناة أنفسهم.

ويُعدُّ التمثيل الكافي للموظفات عنصرا هاما آخر في جهودنا المبذولة لمكافحة العنف الجنسي وتعزيز التوعية بالمسائل الجنسانية بين سكان الدول المضيفة، علاوة على تحسين العلاقات بين حفظة السلام والسكان المحليين. وإسهاما منها في تحقيق هذا الهدف، نظمت كرواتيا دورتين تدريبيتين للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٥ وأخرى في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لضابطات الشرطة من بلدان عدة في آسيا وأفريقيا في سياق الاستعدادات السابقة لعملية النشر في عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، يجب أن نترجم تقدمنا المعياري والسياساتي إلى إجراءات ملموسة لحماية الحياة البشرية، وإعادة تأكيد مبدأ الإنسانية، وإنقاذ الملايين من الناس في كثير من مناطق النزاعات والأزمات في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا أن نتعلم من إخفاقاتنا السابقة؛ وللأسف، لا نستطيع تصحيح بعض الأخطاء المأساوية، ولكن يمكننا على الأقل تجنب تكرارها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعقد هذه المناقشة الهامة، حيث ننظر في ما أصبح عنصراً محورياً في كل بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونود أن نبدأ بالإشادة بالأمين العام على آخر تقرير له عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447) وبالتوصيات الواردة فيه. إن التقرير بالغ الأهمية في رصد حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها. ويرسم التقرير صورة قاتمة إذ يسلط الضوء مرة أخرى على حقيقة أن المدنيين ما زالوا يعانون أشد المعاناة من جراء النزاعات المسلحة. ولا يقتصر الأمر على قتل أو جرح المدنيين عشوائياً، لكنهم يواجهون مصاعب جمة مثل انتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك العنف الجنسي والتشريد الجماعي. ونؤكد أنه ينبغي للأمين العام أن يظل حازماً بشأن تحديد هوية الجناة. ويجب أن تظل حماية المدنيين إحدى المسائل الأساسية على جدول أعمال مجلس الأمن إذا أردنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وندرك جميعاً أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع حد للإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما فيها تلك المتصلة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، تتزايد اليوم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بسبب الطبيعة المتغيرة للنزاعات، الأمر الذي يتطلب منا أن نعتمد استراتيجيات جديدة أكثر شمولاً في حماية المدنيين. وأود أن أركز ملاحظاتي اليوم على ثلاثة جوانب في معرض معالجة حمايتنا للمدنيين التي لا بدّ منها.

أولاً، يتعيّن أن يتجاوز عملنا حفظ السلام واستخدام القوة التقليديين. ويجب أن يبدأ بخطوات لمنع نشوب النزاعات بدلاً من الاستجابة لها بعد وقوعها. إن معالجة التحديات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المدنيين، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) أمر بالغ الأهمية أيضاً في هذا الصدد. وتتطلب الصلة بين التنمية الاقتصادية والسلام أن تعالج الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ووكالاتها الإنمائية، كل في إطار ولايته، الأسباب الجذرية للنزاعات وأن تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز واستثمار المزيد من الجهود في مجال الوقاية والبحث عن حلول سياسية شاملة لجميع الأطراف في النزاعات أمر ضروري. وينبغي أن تظل تسوية النزاع من خلال الوسائل السلمية أولوية بالنسبة لنا، بما في ذلك عن طريق كفالة أن جهودنا في هذا الصدد محايدة وليست انتقائية. وفي هذا الصدد، فإن فشل المجلس في معالجة التحديات الطويلة الأمد في فلسطين والصحراء الغربية سيظل يقوض مصداقيته.

ثانياً، يتعين اتخاذ خطوات لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. وضمان المساءلة أمر حيوي لمصداقية حماية المدنيين وأمر أساسي لتحقيق العدالة العالمية.

ثالثاً، وإذ وصلنا إلى الجوانب الرئيسية لمناقشة اليوم، التأكد من أن عمليات حفظ السلام التي ينشرها المجلس مجهزة بالمعدات والموارد الكافية للتصدّي لولاياتها بحماية المدنيين. يؤكّد الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (S/2015/490) على أن جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام ملزمة بحماية المدنيين. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة لتكفل أن تضع عمليات حفظ السلام استراتيجيات لحماية المدنيين. ويشمل ذلك تعيين مستشارين في مجال حماية المدنيين وتعاون العناصر العسكرية والشرطية والمدنية واستخدامها في الاضطلاع بهذه المهمة. وكما أشار الأمين العام:

> ”ترهن مصداقية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى حد كبير باستعدادهم وقدرتهم على العمل عندما يتعرّض المدنيون للتهديد“ (S/2016/447، الفقرة ٥٨).

ولكي يتسنى للأمم المتحدة أن تكون فعالة في عمليات حفظ السلام عند الاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، ينبغي لها أيضاً، من خلال استخدام الفصل الثامن من الميثاق، الاستفادة من المزايا النسبية للترتيبات الإقليمية في تعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع، كما تجلى ذلك في دارفور والصومال. وقد أثبت الاتحاد الأفريقي استعداده وقدرته على اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة السلام والاستقرار في القارة الأفريقية. بيد أن الافتقار إلى تمويل يمكن التنبؤ به ومرن ومستدام بصورة متزايدة لعمليات الاتحاد الأفريقي يمكن

أن يقوض جهود الاتحاد في هذا الصدد. إن التحديات التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثال على ذلك.

وتدين جنوب أفريقيا الاستغلال الجنسي والانتهاكات المرتكبة أثناء النزاع المسلح. ونعتقد أن حماية الفئات السكانية الأشد ضعفاً – أي النساء والفتيات والأطفال – أمر أساسي لأي ولاية لحماية المدنيين. وهذا هو السبب في أن أي عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة هو أمر مؤسف جدا. وعندما يصبح الأشخاص المكلفون بحماية المدنيين هم أنفسهم مرتكبي الانتهاكات، تنهار الثقة القائمة بين هذه المجتمعات المحلية وبعثات الأمم المتحدة وتتعرض مصداقية الأمم المتحدة للخطر.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجدداً على أن من المهم للمجلس إجراء تقييم دوري لاستجابته في حماية المدنيين، إذ إن حماية المدنيين من ويلات النزاع تكمن في صميم صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد تشاروات (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت. ونرحب بهذه الفرصة لمناقشة مسألة حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام.

وبطبيعة الحال، تؤيد النمسا البيان الذي ألقاه كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين. ونود، بصفتنا الوطنية، أن نبرز بضع نقاط إضافية. لدي ثلاث ملاحظات بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام.

أولاً، يتضح لنا أن عمليات حفظ السلام تؤدي دوراً مهماً عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين. وحتى عندما تنشر الأمم المتحدة القوات، فإننا مقتنعون بأن الحماية المستدامة للمدنيين لا يمكن تحقيقها إلا من خلال السلام الدائم والحلول السياسية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تتبع بعثات حفظ السلام نهجاً جامعاً للبعثة كلها لحماية المدنيين.

ثانياً، لا يمكننا أن نغالي في التشديد على ضرورة توفير ما يكفي من التدريب والمعدات اللازمة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين يتم نشرهم في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ولتعزيز هذا الجانب، تحتاج جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى تحسين التعاون والشفافية لجهودها الوطنية في التدريب من أجل مواءمتها مع معايير الأمم المتحدة ذات الصلة. إن تصديق هذه الدورات التدريبية هو فرصة ممتازة للقيام بذلك، والنمسا فخورة بأن تكون من بين أوائل البلدان التي تحصل على هذه الشهادة على دورتنا التدريبية الوطنية في مجال حماية المدنيين. ويسعدنا جداً أن نكون قادرين على استضافة حلقة عمل الأمم المتحدة من أجل وضع مواد تدريبية في مجال حماية المدنيين، بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، في خريف هذا العام.

ثالثاً، ويتمثل الجانب الرئيسي الآخر لزيادة فعالية حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام في توافر تقييمات التهديدات والمخاطر في الوقت المناسب. ولذلك فمن المهم مواصلة تطوير نهج متكامل لجمع المعلومات الاستخبارية وقدرات التحليل من أجل تحسين الإلمام بالحالة. ولأننا نؤمن بأهمية عمليات حفظ السلام الفعالة لحماية المدنيين، فقد أيدت النمسا بسرور مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين على هامش مناقشة الجمعية العامة بشأن السلام والأمن في الشهر الماضي، ونشعر بتشجيع كبير إزاء رؤية عدد داعمينا يزداد.

ولدي بضع ملاحظات فقط بشأن حماية المدنيين حيثما لا توجد بعثة للأمم المتحدة. فيما تؤدي عمليات حفظ السلام دوراً هاماً في حماية المدنيين، هناك العديد من النزاعات

التي يتعرض فيها المدنيون للهجوم، ومع ذلك لا توجد بعثة لحمايتهم. ونرحب بالاستنتاجات والتوصيات التي قدمها الأمين العام في أحدث تقريره له (S/2016/447). وما زلنا ندعو إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن المساءلة، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

وأحد أشد التحديات الراهنة في هذا المجال هو استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونرحب ترحيباً شديداً بتركيز الأمين العام على هذه المسألة في تقريره، ويسرنا أنها تحتل مكاناً بارزاً في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

وبالترافق مع عدد من البلدان الأخرى، اغتنمت النمسا هذه الفرصة للانضمام إلى أحد الالتزامات الأساسية لمؤتمر القمة المتصلة باستخدام هذه الأسلحة، وتعهدت بالتزام إضافي واستضافت حدثا جانبيا بشأن هذه المسألة. ولا تزال النمسا تدعم هدف قطع التزام سياسي دولي مكرس لحماية المدنيين من استعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وتشارك الأمين العام دعوته جميع الدول إلى الانخراط في هذه المبادرة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن أكثر السبل فعالية لحماية المدنيين هو منع نشوب النزاعات المسلحة ووضع حد لها. ومن هنا نؤيد تأييدا كاملا أعمال الأمم المتحدة للتوصل إلى تسويات سياسية للنزاعات وتعزيز قدراتها للوساطة ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك مبادرة الأمين العام ”حقوق الإنسان أولا“. وفي هذا السياق، غني عن القول إننا ندعم المزيد من تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن وجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح .

وأود أن أؤكد للمجلس على أن النمسا ستواصل العمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين بغية مواصلة تعزيز حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الفرنسية للملجس على عقد هذه المناقشة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا تزال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة تشكل مصدر قلق عميقا لإستونيا، شأنها في ذلك شأن الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال. وكما أعرب وفد بلدي في هذه القاعة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7704)، فإن العنف الجنسي في حالات النزاع يشكل أيضا مصدر قلق مستمرا. ويأتي الأطفال ضمن أشد المعرضين للخطر في النزاعات المسلحة ويدفعون ثمنا باهظا؛ فهم يجندون ويصابون ويقتلون عمدا ويعانون من للاعتداء الجنسي وهم يختطفون ويشوهون. وتدمر مدارسهم ومنازلهم، ويحرمون من الغذاء والماء والرعاية الصحية. ونشعر بالغضب لاستمرار تلك المعاناة. وإستونيا، بصفتها رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هذا العام، تبذل قصارى جهدها للفت الانتباه إلى ضرورة أن نعمل معا على وضع حد لهذه الانتهاكات وحماية الأطفال من العنف والاستغلال وسوء المعاملة بجميع أشكالها.

سيدي الرئيس، مع أنني أؤيد تماما البيان الذي أدلى به هنا اليوم نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، فإنني أود الآن أن أتطرق للمجالات الواردة في مذكرتكم المفاهيمية المعدة لمناقشة اليوم (S/2016/503، المرفق).

ومن الواضح أن الدول نفسها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها. وفي الوقت نفسه، تشكل الحماية أيضا المهمة الرئيسية لعمليات حفظ السلام. ونعتقد أنه، لكي تكون

تلك العمليات فعالة، يلزم أن تكون مزودة بمجموعة واضحة من الأهداف والولايات القوية واستراتيجيات للخروج.

ومن أجل حماية المدنيين، تكتسي العلاقات مع الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، أهمية بالغة. وتضطلع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بدور هام في تزويد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بالمعلومات التي يمكن أن تساعد على منع وقوع الانتهاكات ووقفها. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان وضع استراتيجية لإشراك المجتمع المحلي، إذ أن هذا سيؤدي إلى زيادة الثقة بحفظ السلام. ومع ذلك، ينبغي أن يقترن التعاون التوثيق بزيادة الشفافية من جانب الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية.

ويساورنا قلق بالغ من التحدي الذي يمثله لحماية المدنيين عدم احترام القانون الإنساني الدولي من قبل بعض الدول والجماعات المسلحة من غير الدول، فضلا عن الشعور بالإفلات من العقاب على الانتهاكات. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تكون منظمات المعونة الإنسانية مثل الحركة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود قادرة على مساعدة الناس المتضررين من النزاع بدون أن تكون هذه المنظمات نفسها أهدافا.

وتؤيد إستونيا بقوة تدريب جميع القوات من أجل تحسين فهم بعثات حفظ السلام لضرورة حماية المدنيين، فضلا عن فكرة نشر مستشاري الشؤون الجنسانية في جميع عمليات حفظ السلام. ويلزم تحسين تنفيذ معايير الأمم المتحدة ذات الصلة والمواد التدريبية المجازة من الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين. كما ينبغي أن يشمل التدريب قبل الانتشار والتدريب داخل البعثة مسائل مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا عن حماية الأطفال.

وفي هذا السياق، أود مرة أخرى أن أعرب عن قلقنا الجدي حيال الزيادة الكبيرة في عدد الادعاءات المتعلقة بالاستغلال الجنسي على يد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تؤيد إستونيا تأييدا تاما سياسية الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على الدور الهام للمحكمة الجنائية الدولية والتعاون الضروري بين المحكمة وبعثات حفظ السلام. وتعتقد إستونيا أنه حينما يتم نشر أية عملية لحفظ السلام في أي بلد أحيلت حالته إلى المحكمة الجنائية الدولية، ينبغي أن تأذن ولاية البعثة لها بتيسر عمل المحكمة أو مساعدتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة وإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2016/503، المرفق). كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من إسهامات في هذه المناقشة، التي تتيح فرصة لجميع الدول الأعضاء لتقييم إسهام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حماية المدنيين.

ويشعر المجتمع الدولي ببالغ القلق لأن المدنيين يتعرضون للهجوم اليوم أكثر من أي وقت مضى. وبالرغم من كل الجهود المبذولة على الصعيد الدولي وجهود المؤسسات الإنسانية المعنية، من المؤسف للغاية أن المدنيين لا يزالون يشكلون الأغلبية الساحقة من الخسائر البشرية في النزاعات المسلحة. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2016/447)، فإن نسبة ٤٢ في المائة تقريبا من فقراء العالم يعيشون الآن في الدول

المتضررة من النزاعات، ويتوقع أن يرتفع ذلك الرقم إلى ٦٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وأصبحت الهجمات المباشرة على المدارس والمستشفيات من السمات المشتركة بين الكثير من النزاعات المسلحة. ويجري عمدا استهداف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية. ويكمن العمل الإنساني في صميم ميثاق الأمم المتحدة، وللمدنيين المحاصرين في الصراعات المسلحة الحق في الحماية من جانب دولهم.

وفي هذا الصدد، تعتقد حركة عدم الانحياز أنه ينبغي الاستمرار في منح الأولوية الواجبة لتعزيز معرفة الدول بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها لعام ١٩٧٧ ولاحترام هذه الالتزامات ومراعاتها.

ونناشد جميع أطراف النزاعات المسلحة مضاعفة جهودها للامتثال لالتزاماتها القانونية، بوسائل من بينها حظر استهداف السكان المدنيين والممتلكات المدنية، والتشديد على مسؤوليتها عن كفالة الحماية العامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية على المنشآت المدنية والمستشفيات ومواد الإغاثة ووسائل نقل وتوزيع مواد الإغاثة تلك.

وتؤكد الحركة مجددا إدانتها لتزايد عدد الهجمات على سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، وتحث حكومات الدول الأعضاء الأمم المتحدة على ضمان احترام حماية موظفي المنظمات الإنسانية، طبقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي.

وفضلا عن ذلك، تؤكد حركة عدم الانحياز على أنه لا بد من التمسك بمبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول وعدم التدخل. كما أن موافقة البلد أمر ضروري في منح إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى أرضه ولمواصلة تنفيذ هذا الأمر في جميع الأوقات.

وتشكل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إحدى الوسائل المتاحة للأمم المتحدة لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. ومنذ عام ١٩٩٩، كلف مجلس الأمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بولايات الحماية. وتشمل تلك الولايات للحماية إنشاء آليات فعالة للإنذار المبكر؛ وضمان توفير الموارد الكافية للرصد والمنع، والاستجابة للحوادث؛ ودعم الجهود التي تبذلها سلطات البلد المضيف للوفاء بمسؤولياتها في حماية المدنيين.

وتنوه حركة عدم الانحياز بأن حماية المدنيين منصوص عليها حاليا في عدد من ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي هذا السياق، تشدد على ضرورة استرشاد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما تلك التي لديها ولايات لحماية المدنيين، بمبادئ الميثاق وعدم استخدامها كوسيلة لتغيير الحكومات والتدخل العسكري. وتشدد الحركة على أن حماية المدنيين هي المسؤولية الأساسية للبلد المضيف، وتبعاً لذلك تؤكد أنه يتعين على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة المناط بها ولاية من هذا القبيل الاضطلاع بمهامها دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للحكومة المضيفة عن حماية المدنيين. وينبغي أن تكون جهود الأمم المتحدة داعمة للجهود الوطنية، وليس بديلا عنها.

ونشدد على أن النجاح في الاضطلاع بمهام تتعلق بحماية المدنيين يتطلب تكامل الجهود على جميع المستويات واتباع نهج كلي يشمل توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب والدعم اللوجستي والتدريب اللازم، فضلا عن إعداد ولايات محددة بوضوح وقابلة للتنفيذ. وفي هذا الصدد، فإننا نعترف مرة أخرى بأهمية قيام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتقديم

الدعم وبناء أوجه تآزر والتنسيق مع الحكومات المضيفة، بما في ذلك على المستوى المحلي، فيما يخص حماية السكان المدنيين.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد أهمية حماية المدنيين في حالات النزاع وإرساء المساءلة عن الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ووضع حد للإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، تؤيد الحركة الدعوة التي أطلقتها فلسطين من أجل حماية الشعب الفلسطيني.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تتيح هذه المناقشة المفتوحة الفرصة لتقييم السبل والوسائل الكفيلة بتوفير حماية أفضل للمدنيين في النزاعات المسلحة. ونحن بحاجة إلى تحديد ليس التطورات الإيجابية التي تحققت حتى الآن فحسب، ولكن التحديات المقبلة أيضا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى في مجلس الأمن بشأن مسألة حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام.

إن جيبوتي تؤيد البيان الذي أُدلي به باسم حركة عدم الانحياز.

وفي البداية، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام ولرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إسهامهما افي هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ونود أيضا أن نشكركم، سيدي، على المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه الجلسة (S/2016/503، المرفق)

لقد سبق وأن أتيحت الفرصة لمجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة بصورة متعمقة. وساعدت التقارير المتعاقبة للأمين العام والتوصيات العديدة الواردة فيها على تسليط الضوء ليس على التقدم المحرز فحسب، وإنما أيضا على التحديات الرئيسية المتبقية. ونظرا لأهمية الموضوع، فإن وفد بلدي مقتنع بضرورة زيادة الفرص لنجري معا تحليلا مشتركا للتحديات والمبادئ التوجيهية للتشغيل التي تزداد دقة باطراد لمساعدة قوى السلام في أنشطتها المتعلقة بحماية المدنيين.

إن مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين مفيدة حيث أنها تستخلص الدروس من الإخفاقات السابقة. وتتمسك جيبوتي بتلك المبادئ لأنها تمثل خطوة هامة في اتجاه تحسين حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. ونعتقد أيضا أنه يمكن للدروس المستفادة من المناقشة العامة المتعلقة بتعزيز العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المساعدة على تحسين مواجهة التحديات التي تجابهها قوى السلام في مجال حماية المدنيين.

(تكلمت بالإنكليزية)

في عام ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن خطوة تاريخية باتخاذه القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، الذي يعترف بحماية المدنيين بوصفها علة وجود مجلس الأمن. وقد أحرز تقدم كبير منذ ذلك الحين فيما يتعلق بتطوير الجمعية العامة والأمانة العامة للأدوات المؤسسية والتشغيلية لتعزيز عمل الأمم المتحدة. ولما كانت الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم بناء القدرات الوطنية ذات الصلة وتعزيز التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية.

وقد نظمت شعبة شرطة الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي اجتماعا رفيع المستوى بشأن مفاهيم عمليات الأمم المتحدة من أجل مناقشة مختلف القضايا، مثل ولاية قوات حفظ السلام المتعلقة بحماية المدنيين. ومعظم البعثات مكلفة بالفعل بحماية المدنيين، ولكن حفظة السلام لا ينفذون هذه الولاية في كثير من الأحيان. ويجب لدى إعداد ولايات البعثات واستراتيجياتها وهياكلها أن نأخذ بعين الاعتبار التهديدات الميدانية. ويتعين

تحسين التدريب وقدرات الإنذار المبكر لهذا الغرض. وينبغي أن يشكل التدريب الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية جزءا محوريا في إصلاح القطاع الأمني، ويجب بذل جهود ملموسة لزيادة مشاركة المرأة في هذا القطاع.

(تكلمت بالفرنسية)

تشارك جيبوتي في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور منذ عام ٢٠١٢. ويهدف تقرب قواتنا من السكان المحليين، من خلال مشاريع الهندسة المدنية، كبناء الطرق، وهبات الأدوية واللوازم الطبية، إلى إرساء علاقة فريدة وخاصة تساعد على طمأنة السكان مع تعزيز استدامة البعثة.

وعلاوة على ذلك، انضمت جيبوتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتتمثل ولاية البعثة في دعم عملية المصالحة والسلام في ذلك البلد، وأتاحت للقوات الجيبوتية تأمين المناطق المستردة من حركة الشباب مع إقامة علاقات موازية قائمة على الثقة مع السكان المحليين. وفي الواقع، فإننا نعتبر الصلة بين حماية المدنيين وولايات حفظ السلام ذات أهمية حاسمة. فسلامة المدنيين أمر بالغ الأهمية لشرعية ومصداقية بعثات حفظ السلام.

ولا تزال جيبوتي لا تمتلك حتى الآن هياكل مكرسة للقانون الدولي الإنساني، ولكنها بدأت في بناء القدرات ذات الصلة لقواتها المنتشرة في الخارج.

وشاركت جيبوتي، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية جنيف، في المشاورات التي بدأتها الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ من أجل تحديد السبل الكفيلة بتعزيز احترام القانون الدولي والقانون الإنساني. وهذه مسألة بالغة الأهمية، ونحن نؤيد الدافع الرئيسي وراء هذه المبادرة والمتمثل في تفادي تآكل مصداقية القانون الدولي الإنساني تدريجيا وألا يصبح الإفلات من العقاب خلسة هو القاعدة.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا العميق لسويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر على مختلف الخيارات والتوصيات المقدمة والتي نظر فيها الأعضاء في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، الذي عقد خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ونعرب عن الأمل في أن تحقق العملية الحكومية الدولية، التي أُطلقت من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وظائف وطرائق منتدى حكومي للقانون الدولي الإنساني، النتائج المرجوة.

إننا سنستفيد جميعا من الإسهام في بناء عالم يحترم كرامة البشر، حتى في أوقات الحروب. فلنعمل من أجل حماية المدنيين، ولنؤيد حقوق المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة. وهذا الشعار الذي صاغته حنا أرندت متناقض لحد ما، وهذا صحيح، ولكنها استخدمته عمدا للتأكيد على صعوبة ممارسة الحقوق الأساسية في سياق النزاعات المسلحة التي غالبا ما تكون قاسية وعنيفة.

(تكلمت بالإنكليزية)

في الختام، ينبغي حل التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام عن طريق تنفيذ استراتيجيات فعالة في الميدان. ولا بد من إنهاء الإفلات من العقاب، ويجب محاسبة جميع المنتهكين. وينبغي تعزيز وسائل تقديم المجرمين إلى العدالة وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تولي اهتماما خاصا لحماية المدنيين. وعلى جميع الإدارات المعنية في الأمم المتحدة تنسيق جهودها الرامية إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. والمطلوب هو المتابعة، وكذلك زيادة التركيز بقدر أكبر من التنظيم على القرارات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان يوما طويلا للغاية؛ ولذلك، بدلا من إلقاء بياني، سأحاول تلخيص أهم نقاطه.

لقد وُجهت نداءات هامة إلى أطراف النزاعات لاحترام القواعد التي تصون البشرية، وكان أحدثها خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ولكننا نعتقد أنه ينبغي دعم هذه النداءات بإجراءات ملموسة، لا سيما من قبل مجلس الأمن. ونؤيد توصيات الأمين العام في هذا الصدد، لا سيما ضرورة إدانة المجلس بشكل منهجي لانتهاكات أي طرف من أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني واتخاذه إجراءات حيال أخطر الانتهاكات وفرضه جزاءات محددة الأهداف، فضلا عن إسناد ولايات للجان تحقيق وبعثات لتقصي حقائق.

والأهم من ذلك، ينبغي للمجلس أن يحيل حالات الإفلات من العقاب على نطاق واسع – كتلك التي تشهدها سوريا – إلى المحكمة الجنائية الدولية، علاوة على كفالة المتابعة اللازمة لها.

ولم يُستغل بعد الجزء الأكبر من إمكانات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بتعزيز جهود المساءلة، غير أن هناك أيضا مؤشرات مشجعة على إحراز التقدم. ومن الأمثلة على ذلك الدعم المباشر الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة الجنائية لجمهورية أفريقيا الوسطى والمحكمة الجنائية الدولية. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يواصل دائما تكليف بعثات حفظ السلام بدعم العمل الذي تؤديه المحكمة في الميدان. وينبغي للبعثات أن تنفِّذ تلك السياسة بصورة فعالة، وخاصة عبر التطبيق المنتظم لسياسة تجنب الاتصال غير الضروري بالمتهمين الفارين.

وبطبيعة الحال، فإن من شأن بعثات حفظ السلام أن تضطلع أيضا بدور أكبر في منع وإنهاء الجرائم الفظيعة. ولتلك البعثات قدرة فريدة على الوصول إلى المعلومات الميدانية التي ينبغي لها أن تقدمها إلى مجلس الأمن وفقا لمبادرة ”حقوق الإنسان أولا“. ومن ثم تقع مسؤولية العمل بناء على تلك المعلومات على عاتق أعضاء المجلس.

وقد انضمت حتى هذا الصباح ١١٢ دولة – بالإضافة إلى كندا – إلى مدونة قواعد السلوك لمكافحة الجرائم الفظيعة. ويشمل ذلك أغلبية الأعضاء الحاليين في المجلس. وقد التزمت تلك الدول بجعل المجلس أكثر استجابة في حالات حدوث الفظائع الجماعية. وندعو تلك الدول، فضلا عن جميع أعضاء المجلس، إلى بذل قصارى جهدها للوفاء بتلك المسؤولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلالي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة تتطلب منا جميعا كفالة حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. ويسعدنا بصفة خاصة، أن بادرت فرنسا بالدعوة إلى هذه المناقشة. وتواصل فرنسا تقديم دعمها إلى القارة الأفريقية في لحظة حاسمة تكتسي فيها هذه المسألة أهمية بالغة. وتمكنا بفضل تدخُّل فرنسا في البلدين الشقيقين – مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى – من تجنب دورة جديدة من المذابح والمعاناة.

وإذ نناقش مسألة حماية المدنيين، فإننا نلاحظ أن تقدما ملحوظا قد أحرز على الجبهة المعيارية، وخصوصا بفضل الاهتمام والالتزام المستمرين من قبل المجلس، بدعم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد أتاحت العديد من القرارات والبيانات الرئاسية، بالإضافة إلى إنشاء ولايات محددة لحماية

المدنيين في بعض البعثات إنشاء إطار قانوني قوي. ومع ذلك، فمن الواضح أنه – وبالرغم من أوجه التقدم هذه – لا تزال حالة السكان المدنيين تشهد تدهورا وزيادة مستمرة في عدد الضحايا والمشردين واللاجئين، بالإضافة إلى انتهاكات القانون الدولي الإنساني على نطاق واسع. وتكون هذه الحقيقة المريرة أكثر إثارة للقلق حين تُنشر بعثة متعددة الأبعاد في الميدان. ويحدونا الأمل في أن يؤدي النداء الصادر عن مؤتمر قمة اسطنبول المعني بالعمل الإنساني إلى زيادة احترام القانون الدولي الإنساني.

وبالرغم من أن مناقشة اليوم تشكّل جزءا من الاستعراض المنتظم لحماية المدنيين – وهذه المرة من منظور عمليات حفظ السلام – فإنه يجب علينا أن نضع في الاعتبار أنه كانت هناك مخاوف وشكوك قوية إزاء هذه المسألة قبل بضع سنوات فحسب. وفي ذلك الصدد، فإن من المهم أن نؤكد هذه المبادئ الأساسية المحددة.

أولا، إن حماية المدنيين هي مسؤولية الدول في الأساس. ومع ذلك، فإن من الواضح أن قدرة الدول إما أن تكون غير كافية أو غير موجودة في أوقات النزاع. وفي مثل هذه الحالات يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تقديم الدعم إليها، سواء من خلال بناء القدرات أو بتوفير الوسائل اللازمة لها للوفاء بمسؤولياتها، أو عن طريق نشر عمليات حفظ السلام.

ثانيا، وفقا للمبادئ الأساسية لحفظ السلام، ينبغي لأي تدخل من جانب المجتمع الدولي أن يحترم مبادئ المساواة والاستقلال والسيادة واحترام السلامة الإقليمية للدول.

وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات المسؤولية عن حماية المدنيين. غير أن تلك المسؤولية يتشاطرها معها مجلس الأمن والأمانة العامة أيضا. ونكرر القول بأن تلك المبادئ واضحة: وهي عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن ولاية البعثة. ولتمكين القوات من أداء مهمتها بنجاح، يجب على المجلس أن يضع في الاعتبار الحقائق في الميدان، فضلا عن تخصيص الوسائل الملائمة لذلك. ويجب على الأمانة العامة أيضا أن تعزز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وإشراكها أكثر في مراحل التخطيط.

وأود الآن أن أعرب عن آراء وفد بلدي فيما يتعلق بأطر المناقشة التي تقترحها المذكرة المفاهيمية (S/2016/503، المرفق).

أولا، نرى أن من المستحسن تأييد نهج وقائي. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تنشر البعثات تدابير الحماية كيلا يُستهدف المدنيون من قبل الجماعات المسلحة. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، بواسطة تعزيز حماية المخيمات. تحقيقا لذلك، فإن من الضروري التعاون مع المجتمعات المحلية والسلطات والمنظمات غير الحكومية في ذلك الصدد.

ثانيا، يجب علينا تكييف تشكيل القوة على مختلف مراحل الحماية. وستمكّن الوحدات المختلطة المؤلفة من القوات العسكرية وقوات الشرطة من الاستجابة بطريقة أفضل لمختلف الحالات التي قد تواجهها قوات حفظ السلام. وقد اُتفق على سبيل المثال، على أن قوات الشرطة هي المجهزة على نحو أفضل وهي الأنسب لتولي مهمة مكافحة الشغب.

ثالثا، تمثّل المساعدة الإنسانية عنصرا هاما في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. ويجب أن يظل دعم إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين أولوية بالنسبة للبعثات.

رابعا، ينبغي أن ييسر وجود عملية حفظ السلام تهيئة بيئة مواتية لحماية المدنيين، ولا سيما عبر الإسهام في تعزيز سيادة القانون.

لقد نوقشت مسألة حماية المدنيين على نحو مستفيض خلال استعراضات هيكل بناء السلام وحفظ السلام التابع للأمم المتحدة التي اُختتمت مؤخرا. ويؤيد المغرب تماما

توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني باستعراض عمليات حفظ السلام، وخاصة ما يتعلق بالبلدان المساهمة بقوات.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون سلوك ذوي الخوذ الزرق المكلفين بحماية المدنيين خاليا من أية شائبة. وفي ذلك الصدد، يكرر المغرب تأكيد التزامه التام بالتنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح إطلاقا المقدمة من قبل الأمين العام. وقد اتخذ المغرب خطوات ملموسة في ذلك الصدد، بما في ذلك نشر المحققين الوطنيين في وحداته. وقد تم التعامل مع الحالات التي عرضت عليهم بأقصى قدر من العناية والحزم.

ونكرر القول مرة أخرى بأن تحسين التعاون مع الأمانة العامة أمر ضروري ما دام ذلك يعدُّ مسؤولية مشتركة في نهاية المطاف. ونرحب بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة في ذلك الصدد حتى الآن، ونؤكد مجددا استعدادنا الكامل بمواصلة التعاون البنّاء مع المنسقة الخاص السيدة لوت على أساس من وحدة السلوك والانضباط.

وقد حان الوقت الآن لأن نمضي بمفهوم حماية المدنيين إلى ما يتجاوز مجرد الحماية الجسدية للتأكد من أن بوسعه أن يخفف من معاناة السكان الضعفاء، وهو الغرض الحقيقي من حماية المدنيين.

وما فتئت القوات المغربية التي نُشرت على مدى أكثر من ٦٠ عاما بوصفها جزءا من عمليات حفظ السلام ترى أن حماية المدنيين تمثل جزءا رئيسيا من مهمتها. ويتم دعم ذلك على نحو مناسب أثناء التدريب السابق للنشر المقدم إلى الوحدات المغربية المتجهة للعمل تحت راية الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى المهام المسندة إليها، تواصل الوحدات المغربية أيضا تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية، وخاصة في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، ومؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشمل تلك الجهود بوجه عام توفير الموارد العينية أو المالية، علاوة على الحملات الطبية. وتشارك القوات المغربية أيضا في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام المغرب بضرورة حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، سواء كان ذلك بواسطة القوات العاملة تحت راية الأمم المتحدة أو عن طريق دعم بناء قدرات الدول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية): يشيد الكرسي الرسولي برئاسة فرنسا لتوجيهها انتباه مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى هذا الموضوع البالغ الأهمية. إن التاريخ الطويل لعمليات حفظ السلام، بما تخلله من نجاحات وإخفاقات، يتيح مخزوناً غنياً من الدروس المستفادة لوضع معايير لاستراتيجية أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في تحديد الولايات وقواعد الاشتباك. وينبئنا التاريخ نفسه عن التطور الحاصل في الولايات التي ينيطها المجلس ببعثات حفظ السلام. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يفترض أن حماية المدنيين كانت دائماً ولاية أساسية في عمليات حفظ السلام. غير أن هذا تطوّر حديث نسبياً. وفي الواقع، فإن أول عملية حفظ سلام تُسند إليها ولاية صريحة لحماية المدنيين كانت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وكان ذلك في عام ١٩٩٩.

ولئن كان وفد بلدي يرى في حماية المدنيين تطوراً إيجابياً في ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن المفارقة تكمن في أنها تشير إلى حقيقة مقلقة وهي أن المزيد من المدنيين باتوا، وبصورة مطردة، مستهدفين أثناء النزاع المسلح، بل ويُستخدمون كأسلحة حرب. وهذا هو أحد المستجدات المحزنة للغاية في تطور النزاع المسلح. ففي أوائل القرن العشرين، كان حوالي ٥ في المائة من القتلى مدنيين، بينما في تسعينيات القرن العشرين صار أكثر من ٩٠ في المائة من القتلى

من غير المقاتلين. وتؤكد التقارير والدراسات الأخيرة بالإجماع أن الاستهداف المتعمد للمدنيين والهجمات العشوائية عليهم آخذة في الازدياد. إن أعمال العنف الذي يفوق الوصف والتي يتعرض لها عمداً السكان المدنيون والانتهاكات التي تتحدى القانون الدولي الإنساني في العديد من النزاعات الحالية صارخة جداً.

ولذلك، يرى وفد بلدي أن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، في جميع الحالات التي تُرتكب فيها فظائع جماعية وأشكال أخرى من الهجمات ضد السكان المدنيين العزل أو يُرجح أن تحدث، يجب أن تكون عنصراً حاسماً في ولايات بعثات حفظ السلام. وهي ستشكل أحد المعايير الرئيسية لقياس مدى نجاح أو فشل بعثات حفظ السلام. وينبغي أن يكون هدف كل عملية من عمليات حفظ السلام، في نهاية المطاف، إنقاذ الأرواح. إن التطور في ولايات الأمم المتحدة يُنبئنا أيضاً بأن بعثات حفظ السلام أصبحت أكبر بكثير من مجرد أدوات لاستعادة السلم بعد نشوب النزاعات. وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لكل من منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع، لا بد من نشر بعثات حفظ السلام للحيلولة دون انفجار النزاعات الكامنة وتحولها إلى عنف مفتوح ولمنع تدهور حالات ما بعد انتهاء النزاع لتشهد مرة أخرى اندلاع العنف.

وفي حين أن منع نشوب النزاعات هو في المقام الأول من وظائف المفاوضات الدبلوماسية والوساطة وأن التعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاع كثيراً ما يُنظر إليهما باعتبارهما من أعمال خبراء التنمية وعلماء الاجتماع، فإن الحالات الخطيرة بشكل خاص تبرر إرسال بعثة حفظ سلام وقائية لمنع النزاعات الكامنة فعلياً من الانفجار، ومن ثم تجنيب السكان ويلات الموت والدمار. وبنفس الطريقة، تشير الدروس المستفادة إلى أن سحب بعثات حفظ السلام قبل الأوان يمكن أن يكون مكلفاً للغاية من جميع الأوجه.

ومن بين الوسائل الأكيدة لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة الاستراتيجية الوقائية لتحديد الأسلحة. ويجدد الكرسي الرسولي دعوته لمنتجي الأسلحة وللدول إلى الحد من تصنيع وبيع وإهداء الأسلحة المروعة التي تستخدم لاحقاً لترويع السكان المدنيين أو تدمير البنية التحتية المدنية.

وباسم البابا فرانسيس، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق بصفة خاصة للعمل الذي تقوم به بعثة حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن دون تجاهل الادعاءات المقلقة بارتكاب بعض حفظة السلام لجرائم ومن دون التقليل من خطر إمكانية سقوط البلد في دوامة العنف مجددا، فقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حد كبير في تهدئة الحالة ومساعدة المشردين والضحايا وفي الحفاظ على جو يفضي إلى تهدئة السكان والسير العادي لعمل المؤسسات وعودة الحياة الطبيعية. وتبشّر الولاية المتعددة الأبعاد للبعثة عموماً بالخير بالنسبة للتعمير وجهود بناء القدرات المؤسسية التي تدعم جهود السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلد.

وعلاوة على ذلك، يود الكرسي الرسولي أن يُعرب عن امتنانه العميق للبعثة على ما قدمته من مساعدة، جنباً إلى جنب مع القوات الفرنسية بطبيعة الحال، مما جعل زيارة البابا فرانسيس في بانغي آمنة ومثمرة. وقد تحدّث رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى عن ثمرة زيارة البابا في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد مؤخرا قائلاً:

”بفضل زيارة قداسة البابا إلى بلدي، هدأت الحالة الإنسانية بدرجة كبيرة، وكان من تجليات ذلك نزع السلاح من القلوب، جنباً إلى جنب مع عودة روح التماسك الاجتماعي والتعايش“.

يتابع الكرسي الرسولي باهتمام أنشطة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف البؤر الساخنة في العالم ويكرر تأكيد التزامه بالتعاون، حيثما كان ذلك ممكناً، في أعمال منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وتوطيد السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد سكابيني ريكياردي (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً، نرحب بمبادرة الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن لعقد هذه المناقشة المفتوحة، ولا سيما في سياق الأزمة الإنسانية الراهنة. كما نرحب بتقرير الأمين العام (S/2016/447) عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

إن المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة هي معاييرنا للأسس التي يجب أن تعمل عمليات حفظ السلام استناداً إليها. وفي هذا السياق، نعتقد أنه لا بد من أن يُسهم كل من مجلس الأمن والدول الأعضاء في المنظمة، بغض النظر عن صفتهم كأطراف في النزاعات، في إقامة نظام فعال لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، ينبغي إدراج حماية المدنيين في النزاعات المسلحة بوضوح وصراحة في ولايات عمليات حفظ السلام. وهذه الحماية، حسبما نفهم، يجب أن تحظى بالأولوية في الحالات التي يكون فيها المدنيون عرضة بشكل كبير لخطر العنف، ويجب أن تكون صريحة فيما يتعلق بكل من الحماية من العنف الجنسي، بالمعنى الواسع، وبتوفير حماية خاصة للأطفال والمراهقين في النزاعات المسلحة. ومن جانبها، فإن ولايات بعثات حفظ السلام القائمة يجب تكييفها أيضاً في هذا الصدد. ويجب تحسين نظام حماية المدنيين، وفي هذا السياق، نعتقد أن ثمة أهمية بالغة أيضا للدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم والتدريب في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل وقف أعمال العنف والهجمات والتهديدات التي تستهدف المدنيين ومنعها.

وتساهم باراغواي حالياً بأفراد عسكريين في ست بعثات لحفظ السلام. ويتلقى الأفراد العسكريون في باراغواي تدريباً عاماً بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة قبل نشرهم في بعثات حفظ السلام، وبدءاً من هذا العام سيتلقون أيضا تدريباً متخصصاً ومحدداً بشأن هذا الموضوع في مركز باراغواي للتدريب على عمليات حفظ السلام. كما يتلقى أفراد حفظ السلام العسكريون في باراغواي تدريباً على التنسيق المدني – العسكري وعلى مكافحة العنف وعدم المساواة بين الجنسين.

واستجابة لتقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح وعن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، يحث وفد بلدنا البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة المدرجة في تلك التقارير على التمسك بالتزامات محددة وخطط ملموسة لمعالجة هذه الانتهاكات. وبالمثل، نعتقد أن إسهام الأطر السياسية والقانونية العالمية المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة هو أيضاً ذو أهمية. وفي هذا الصدد، تحث باراغواي الدول الأعضاء على التقيد بإعلان أوسلو بشأن المدارس الآمنة الذي اعتمد في عام ٢٠١٥. ونهيب أيضاً بالدول أن تعيد تأكيد التزامها بنظام روما الأساسي، وأن تصدق عليه، وأن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية على نحو شامل.

ولا يسعنا إلا أن نشير إلى الصلة بين موضوع هذه المناقشة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والذخيرة. وفي هذا السياق، تدعو باراغواي إلى الإدراج الصريح للذخيرة في الأطر التنظيمية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي تنفيذها، ونهيب بالدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على معاهدة تجارة الأسلحة أن تفعل ذلك.

أخيرا، نؤيد اقتراح الأمين العام المقدم إلى الدول الأعضاء للمشاركة بصورة بناءة في صياغة بيان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية الراهنة، يدعم وفد باراغواي ردا شاملا وكليا من جانب جميع أصحاب المصلحة يركز على حماية المدنيين في إطار مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

أخيرا، تعرب جمهورية باراغواي عن استيائها الشديد إزاء تجاهل أطراف النزاع للمعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال ممارسات من قبيل استخدام تجويع المدنيين كسلاح من أسلحة الحرب والقهر، وفرض القيود على إيصال المساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين، ومهاجمة مؤسسة اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية لهذا اليوم على بياناتهم القيمة.

تؤيد إندونيسيا البيانات التي ألقاها ممثل جمهورية إيران الإسلامية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل تايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

مهما شددنا على دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حماية المدنيين لا يمكننا أن نكون مغالين في التشديد، لكون حفظة السلام يضطلعون بمسؤوليات معقدة بشكل متزايد في ظروف محفوفة بالمخاطر، وقد أصبحت حماية المدنيين بالفعل إحدى أصعب المهام المكلفة بها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

كما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2016/503، المرفق)، أُحرز طيلة العقدين الماضيين العديد من جوانب التقدم في تعزيز أطر الحماية الدولية، ولا سيما من جانب المجلس. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز والتوجيهات المتصلة بالمفاهيم والدعوة، لم تترجم بعد إلى أعمال فعّالة في الميدان، حيثما يقتضي الأمر تحسينا فعليا. ومن المهم أن تكون جميع الجهات المعنية بحفظ السلام على علم بالفجوة بين ولاية حماية المدنيين التي ينيطها المجلس وما يمكن فعلا للبعثات تحقيقه في حدود مواردها الحالية. إن تعزيز دور مجلس الأمن في هذا الصدد، إلى جانب إجراء مشاورات منتظمة ومجدية مع الجهات المعنية الأخرى بحفظ السلام، أمر في غاية الأهمية. وستتحقق نتائج إيجابية عندما يتم ترسيخ التوجيهات المشتركة والتعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بوحدات شرطة، والأمانة العامة والبلدان المضيفة.

يجب أن يكون لدى البعثة بأسرها استراتيجية منسقة تنسيقا جيدا كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن حماية المدنيين (S/2016/447)، ونتفق معه أيضا على أن الحماية المستدامة للمدنيين تتطلب في نهاية المطاف حلولا سياسية. لذلك من الحتمي ضمان تعريف ولايات حفظ السلام تعريفا جيدا وأن تكون ولايات واقعية ومرتبطة بالعملية السياسية الأوسع نطاقا، وأن تزود البعثات بكل الموارد اللازمة لها لتنفيذ ولاياتها.

يود وفدي أن يؤكد مجددا بأن حماية المدنيين المسؤولية الرئيسية للبلد المضيف، وفي هذا السياق، يتشاطر رأي الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام دعما للحكومات المعنية في الاضطلاع بتلك المسؤولية.

إن تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي جهد طويل الأجل ينبغي أن يكون ملكية وطنية تحظى بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، وكما ورد في مشروع تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٦، نود أن نعيد التأكيد على أهمية استراتيجيات حماية المدنيين العُزل من جانب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أدوات سياسية يمكن أن تكون أداة فعّالة في حماية المدنيين من خلال المساعدة على إنهاء الصراعات العنيفة، ومن ثم الحفاظ على ثقة الأطراف في الحلول السلمية. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نعترف بأهمية الدور الذي تضطلع به عناصر شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم الشرطيات في حماية السكان المدنيين وتهيئة بيئة مستقرة، تتماشى مع ولاياتها.

سنكون مقصرين إن لم ندرج مفهوم منع نشوب الصراعات في هذه المناقشة. ينبغي إعطاء أولوية عليا للوقاية والتسوية السلمية في بعثات حفظ السلام، وينبغي لنا أن نكفل بأن تكون الأمم المتحدة أكثر تركيزا، وأكبر تأثيرا على الناس، وأكثر تسخيرا لمواطن القوة لدى الكيانات الإقليمية القائمة.

من الجوهري أيضا لضمان السلامة والأمن للسكان المعرضين للخطر، فضلا عن حفظة السلام، التمسك باستمرار بالمبادئ الأساسية الثلاثة لحفظ السلام في الأمم المتحدة، وهي موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية التي لا يزال يتعين التقيد بها. من هنا نؤكد على أن استخدام القوة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن يكون الملاذ الأخير فقط.

نشدد أيضا على أن تطوير وتحديث المواد التوجيهية والتدريب على كيفية حماية المدنيين مسائل ينبغي أن تناقش على نطاق واسع مع الدول الأعضاء. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكثف جهودها للمساعدة على وضع نهج شامل لحماية المدنيين.

حقا إن الحياة البشرية أثمن شيء. ومما هو جدير باهتمامنا الكامل والتزامنا بالعمل الحقيقة المؤسفة التي تتمثل في تزايد الوفيات في صفوف المدنيين في حالات الصراع المسلح.

أخيرا، إن إندونيسيا بمشاركتها الحالية في ثمان من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستواصل دعمها بقوة لجهود الأمم المتحدة والمساهمة فيها لإرساء الأسس من أجل إحلال السلام المستدام. وسنواصل أيضا ضمان تلقى معظم حفظة السلام التابعين لنا التدريب الكافي على حماية المدنيين قبل نشرهم في الميدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيدة دوناهيو (إيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، أيها السيد الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نقدم الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

من الجدير بالذكر أن أيرلندا بدأت المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام في عام ١٩٥٨، أي بعد ثلاث سنوات منذ أن أصبحت دولة عضوا في الأمم المتحدة. بيد أن طبيعة الصراعات الدولية تغيرت تغيرا كبيرا منذ ذلك الحين، إذ نشهد اليوم هجمات متعمدة على المدنيين ومستشفياتهم ومدارسهم. ونشهد انتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وأساليبها غير المتماثلة. ونشهد تجاهلا صارخا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إلى جانب ثقافة الإفلات من العقاب.

إن الاستعراضات الثلاثة الرفيعة المستوى التي جرت في العام الماضي قد بيّنت السُبل الكفيلة بمعالجة هذه المسائل. أولا، يجب تحسين تصميم الولاية، ويجب وضع احتياجات

المدنيين في الصدارة. لا يوجد صراعان متطابقان؛ ولذلك لا ينبغي أن تكون هناك ولايتان متطابقتان. وللأسف، هذه ليس هو الحال دائما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي مرات عديدة جدا اتبعنا شكلا يتعلق بأسلوب نموذج عند تصميمنا ولايات البعثات بدلا من طرح الأسئلة الصعبة التالية: ما هي الاحتياجات المحددة لهذا البلد؟ وما الذي يحتاجه هذا الصراع؟ وما الذي يحتاجه هؤلاء الناس؟ وما هي الكيفية التي يمكننا بها أن نساعد في تلبية هذه الاحتياجات؟ مع أن ١٠ عمليات من أصل ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام لديها الآن ولايات تتعلق بحماية المدنيين، فإن هدف حماية المدنيين السبب الجوهري لقيام أي بعثة. يجب أن تكون حماية المدنيين في صلب عملية التخطيط مع السماح بتدخلات عسكرية وسياسية أكثر استباقية وأقوى في جميع البعثات من أجل الحماية.

ثانيا، إن جهودنا في حفظ السلام والحماية يجب أن تستند إلى احترام القانون الدولي. كثيرا ما تنشر بعثات حفظ السلام في الحالات التي يسودها خلل شبه كامل في سيادة القانون. وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي انعقد في اسطنبول، قطعت أيرلندا التزاما محددا بضمان أن يعمل أفرادنا المنشورين في بعثات حفظ السلام في الخارج وفقا لأعلى المعايير التي تتفق مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كذلك نحن ملتزمون بضمان المساءلة عن أي تقصير من شأنه أن يشكل جريمة بموجب القانون الدولي، ويسرنا أن نكون ضمن القائمة المتزايدة بأسماء الدول الأعضاء التي أيدت مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين.

في حين من المهم تعزيز ونشر الأطر الدولية المتعلقة بحماية المدنيين، من الضروري أن نضمن بأن يصبح ذلك ملموسا على أرض الواقع.

وفي الأسبوع القادم، تستضيف مدرسة الأمم المتحدة للتدريب في أيرلندا تدريبا على حماية المدنيين لطلاب وطنيين ودوليين على حد سواء. وتتيح مبادرة قوات الدفاع الأيرلندية هذه، التي دخلت عامها الثاني الآن، للمشاركين تبادل أفضل الممارسات الميدانية، فيما توفر تدريبا قيما، بما في ذلك في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب على الانتهاكات لبعض من أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي في مجال حماية المدنيين. ومعالجة هذه المسألة تتطلب اتباع نهج شامل لبناء القدرات من جانب الدول الأعضاء والنظام الدولي والإقليمي على السواء.

ثالثا، يمثل تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن أداة قيمة للنهوض بحماية المدنيين. وكان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما رئيسيا للمجلس. فقد أقر بأن النساء والفتيات يواجهن مخاطر محددة في سياقات النزاع، تتطلب اتخاذ إجراءات محددة للحماية. وتعمل أيرلندا من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع العمليات العسكرية من خلال تعيين مستشارين للشؤون الجنسانية في كل لواء وتشكيل، وقد أعطينا الأولوية للتنوع في حملة التجنيد التي أطلقتها مؤخرا قوات الدفاعية الأيرلندية. وتمثل حلقة العمل الأولى لمستشاري الشؤون الجنسانية من مختلف المنظمات الإقليمية، التي استضافتها أيرلندا في هذا الشهر، خطوة ثابتة أخرى نحو كفالة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن أيرلندا تؤمن إيمانا راسخا بأن الجريمة الشنيعة المتمثلة في الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام يمكن القضاء عليها تماما، بما في ذلك عن طريق تعزيز برامج التدريب المهني المستمر السابق للنشر.

وأختتم بياني بملاحظة ربما تنطوي على مفارقة. تعتقد أيرلندا أن كل مناقشة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن تشمل السؤال التالي: كيف يمكننا منع نشر هذه العمليات في المقام

الأول؟ وسيتطلب نجاح أي نهج على صعيد الأمم المتحدة ككل حيال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات أن ندمج في عمليات السلام هدف معالجة الأسباب الجذرية لنشرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ملديف.

السيد ساير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، التي أصبحت أحد أهم التحديات الإنسانية التي تواجه المجلس. وهذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب تماما في أعقاب المناقشة المواضيعية التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا بشأن الأمم المتحدة والسلام والأمن، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/447) بشأن هذه المسألة، والذي يتناول بصورة شاملة القضايا الرئيسية المطروحة ويوفر منطلقا مفيدا لحوار اليوم.

وبالرغم من أن الحكومات والأطراف تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، فمن الواضح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كان لها، وسيظل لها، دور في حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ولزيادة تعزيز ذلك الدور، يجب على مجلس الأمن والدول الأعضاء المعنية جعل حماية المدنيين أولوية واضحة في تحديد نطاق وولايات بعثات حفظ السلام، مع احترام سيادة الحكومات المضيفة. ويجب وضع مبادئ توجيهية واضحة وشاملة لتحديد الأخطار التي تهدد المدنيين وفقا للسياق المحلي، جنبا إلى جنب مع استراتيجيات ذات صلة للاستجابة، وضمان نشر عدد كاف من الموظفين لتنفيذ تلك الولايات بفعالية.

وينبغي أيضا لعمليات حفظ السلام أن تعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية والحكومات في المناطق المتضررة من النزاع من أجل رصد وتقييم أدائها في الاضطلاع بولاياتها. وتيسيرا لذلك، يمكن إنشاء آليات للتوعية المجتمعية من أجل إنشاء شبكات داخل المجتمعات المحلية. ويمكن الاستناد في ذلك إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة في التنسيق بين عمليات حفظ السلام والمجتمعات المحلية، والتي يسلط تقرير الأمين العام الضوء عليها.

وملديف، بوصفها بلدا وقع مؤخرا اتفاقا مع الأمم المتحدة بقصد المساهمة في الهدف النبيل المتمثل في حفظ السلام، تدرك أهمية توفير التدريب للأفراد على حماية المدنيين. وينبغي إدماج هذه الأولويات في تدريبهم الأساسي على الصعيد الوطني، وكذلك في سياق التحضير لبعثات محددة من خلال الأمم المتحدة. كما ينبغي أن تكون مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني جزءا لا يتجزأ من التدريب الوطني لهؤلاء الأفراد لكفالة التقيد بتلك المبادئ في جميع الأوقات. ومن الضروري أيضا رصد وتقييم عمل قوات حفظ السلام للتأكد من تقيدها بالولاية الموكلة إليها. وفي هذا الصدد، نرحب بوضع مؤشرات جديدة لتحسين تقييم تنفيذ تلك الولايات ولتعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام.

وفي سياق حماية المدنيين، من المهم النظر في حماية الهياكل الأساسية المدنية. ففي كثير من الأحيان، نلاحظ استهداف المباني المدنية في مناطق الصراع، ولا سيما المدارس والمرافق الطبية، بوتيرة مفزعة. وهذه الهجمات لا تسفر عن خسارة مأساوية في الأرواح فحسب، ولكنها تشكل أيضا تعديا على حقوق الإنسان الأساسية للمدنيين. فهي تحرم المدنيين من مصادر رزقهم وتعرقل حصولهم على الاحتياجات المادية الأساسية وتعوق بشدة توفير الخدمات التعليمية والصحية.

وتتمثل النتيجة الشائعة جدا لذلك في تحطم المجتمع. ففي أعقاب النزاع المسلح، يواجه المدنيون حقائق الواقع الصارخة متمثلة في المنازل والهياكل الأساسية المدمرة ومحدودية الفرص

المتاحة للعمل بأجر وجيل من الشباب لا يجد منظومة تعليمية قائمة بوظائفها وانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها في ظل غياب الرعاية الصحية الكافية والتدمير الواسع النطاق للتراث الثقافي. وهذه الحقائق تمثل غالبا تحديات يكاد يستحيل تجاوزها أمام تحقيق تعاف ذي جدوى من النزاع، مما يؤدي إلى الضعف المستمر في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وجوانب الضعف هذه توفر تربة خصبة لنشوب أعمال عدائية مستقبلا وتؤدي إلى حلقة مفرغة من النزاع يُحتمل أن تكون مستديمة. ولذلك، من المهم للغاية أن نضع إطارا متينا لحماية المدنيين وأن نقدم المساعدة لسرعة تعمير وإعادة تأهيل المجتمعات في مناطق النزاع.

وكما بينت لنا أحداث السنة الماضية للأسف، فإن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة هي مسألة ما زالت تتطلب الكثير من العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف بصورة مرضية. ونشيد بعمل مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية، ونعتقد أن توصيات الأمين العام، فضلا عن الإسهامات البناءة من هذه المناقشة سيكون لها، عند تنفيذها، أثر مجد على تعزيز حماية المدنيين وانتعاش المجتمعات أثناء وبعد الصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام اليوم.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود أن أدلي بهذا البيان بصفتي الوطنية.

لقد ألحقت النزاعات المسلحة التي انتشرت عبر القارات، إلى جانب الهجمات الإرهابية المتكررة في جميع أنحاء العالم، خسائر لا تُحتمل بالسكان المدنيين، مما يجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أمرا إلزاميا. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الأسئلة الشاحذة للفكر الواردة في مذكرتكم المفاهيمية (S/2016/503، المرفق)، والتي تسلط الضوء على كيف يمكن لعمليات حفظ السلام القيام بالمزيد لتوفير الحماية للمدنيين.

إن عمليات حفظ السلام تزداد تعقيدا وتنوعا. وينهك انتشار الإرهاب والتشريد الجماعي للسكان على نطاق واسع وتفشي الأمراض وتغير المناخ الموارد الدولية ويقوض فعالية جهود حفظ السلام على الصعيد العالمي. ونظرا لأن عناصر حفظ السلام في العمليات المتعددة الأبعاد مصممة لحماية أضعف الفئات السكانية، فإنها ينبغي أن تبدي المزيد من الرعاية والشعور بالمسؤولية الإنسانية في القيام بواجباتها.

وتؤيد كمبوديا عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي ضد الأطفال والجرائم الخطيرة التي يرتكبها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة وموظفوها. وحماية المدنيين ينبغي أن تكون شعار مهامهم.

والحماية ينبغي أن تشمل المدنيين في مناطق النزاع وفي المناطق غير المتأثرة بالنزاع التي يتمركز فيها حفظة السلام. وفي هذه الحالة، من الضروري تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. ولذلك، فإن البلدان التي تستضيف عمليات حفظ السلام ينبغي أن تعمل أكثر على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني لديها، لا سيما فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بحماية المدنيين. وفي ضوء ذلك، فإن تدريب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وموظفيها قبل الانتشار وفي مسرح العمليات أمر حاسم لحماية السكان المدنيين. وينبغي أن يركز

التدريب على معايير السلوك في الأمم المتحدة، الالتزام باحترام قوانين البلد المضيف، وتعزيز المبادئ القانونية الإنسانية.

والإجراءات المتعلقة بالألغام تمكن حفظة السلام من القيام بالدوريات وتمكن الوكالات الإنسانية من تقديم المساعدة إلى المواطنين العاديين بغية العيش بدون خوف. ولهذا السبب، ساهمت كمبوديا بأكثر من ٣ ٠٠٠ من جنود الخوذ الزرق في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. من خلال المركز الوطني لعمليات حفظ السلام في كمبوديا، فإنها تتطلع إلى استضافة الدورات التدريبية، الذي يشترك في إدارتها خبراء وطنيون ودوليون في مجال إزالة الألغام وتدمير المتفجرات من مخلفات الحرب. وعلاوة على ذلك، فإن مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد افتُتح باعتباره مركز امتياز للتصدي لآثار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

وبينما يتم اتخاذ الإجراءات المنسقة بين حفظة السلام العسكريين والمدنيين والسلطات المحلية، من المهم أن نرصد عن كثب تطور الحالة الأمنية في الميدان ونقدم التقارير عنها بغية كفالة الاستجابة الفورية. وفي هذا الصدد، إذا أريد لعمليات حفظ السلام أن ننجح في الميدان فإنها ستتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بدءا من المنظمات الدولية إلى مجلس الأمن، الجهاز المسؤول عن تحديد ولايات عمليات حفظ السلام.

وبلدي يتفهم جيدا التحديات التي تواجه حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. والدروس المستفادة من بلدي هي أنه عندما لا تشارك الجماعات المتمردة في عملية السلام التي ترتبها الأمم المتحدة، فإن المدنيين في المناطق الأكثر خطورة لا يحظون بحماية كافية. وكلما قامت الجماعات المتمردة بشن هجوم سواء على المدنيين أو على حفظة السلام، لم تكن هناك أي استجابة فعالة من الأمم المتحدة، باستثناء اعتماد موقف الصمت الذي لم يؤد سوى إلى مزيد من الاضطرابات في البلد. ولذلك، أعتقد أنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من حدة هذه الحالات.

وفي منظور أوسع، فقد علمتنا الدروس المستفادة أن الولايات الواضحة لحفظ السلام، إلى جانب الدعم السياسي والموارد الكافية والدعم اللوجستي والمالي الكافي، عناصر رئيسية لا بد منها لكي تقوم الأمم المتحدة على نحو فعال بصون وحماية أشد الفئات ضعفا من السكان المدنيين في حالات النزاع.

وأخيرا، لا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعرب عن التقدير للجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بغية تحسين أداء عمليات حفظ السلام عن طريق وضع إطار مفاهيمي واستراتيجيات لحماية المدنيين، فضلا عن دورات تدريبية للأفراد الذين سيتم نشرهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد ميندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تشكر كوستاريكا الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. وهذه المبادرة يوليها بلدي أهمية كبيرة، ونحث المجلس على مواصلة هذه الممارسة المفيدة، التي تثري المناقشة والحوار السياسي في المجلس.

لقد حللنا المذكرة المفاهيمية التي عممت (S/2016/503، المرفق)، وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيار/مايو (S/2016/447)، ونود أن نشير إلى بعض المسائل المثارة فيهما.

إن كوستاريكا تتفق مع الأمين العام على أن معظم الوفيات، وأوجه المعاناة، وتشريد المدنيين في النزاعات المسلحة يمكن منعها إذا كانت الأطراف المعنية تحترم القواعد الأساسية

للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشعر بالجزع إزاء الفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين، والتجاهل التام لحياة الإنسان، واغتصاب النساء والفتيات، والهجمات العشوائية والمتعمدة على المدنيين، بما في ذلك قصف المدارس وأماكن العبادة، واستخدام الأطفال كقنابل بشرية لتنفيذ التفجيرات الانتحارية وكجنود، واختطاف وقتل العاملين في المجال الإنساني والصحفيين، وتدمير المستشفيات وسيارات الإسعاف.

ولهذا السبب نضم صوتنا إلى الأصوات التي تدعو إلى عدم استخدام المدارس والجامعات للأغراض العسكرية في النزاعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، فإن كوستاريكا تدين إدانة قاطعة الإرهاب وتحث مجلس الأمن على مضاعفة جهوده لمكافحة هذه الأعمال الوحشية، في إطار القانون الدولي، والنظر في خيارات استخدام لجان الجزاءات بفعالية أكبر من أجل تحقيق هذه الغاية، وتقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة. ولا بد من إحقاق العدالة إذا أريد للسلام أن يكون مستداما.

وتؤكد كوستاريكا مجددا قلقها وإدانتها الشديدة للحالات المتكررة للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد قوات الأمم المتحدة الذين عُهد إليهم بحماية المدنيين، لكنهم شوهوا الجهود الدولية وغدروا بمن كان من المفترض فيهم أن يحموهم. وفي هذا الصدد، نؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وغيرهما من السلوكيات الإجرامية، وندعو إلى المساءلة على جميع المستويات بغية ضمان أن يواجه المسؤولون العواقب المترتبة عن أعمالهم الإجرامية. فالإفلات من العقاب لا يمكن التساهل معه.

وتدرك كوستاريكا أهمية الأمر ويسرها أن مجلس الأمن قد قام، في قراره ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، بالترحيب ببرنامج عمل الأمين العام المعزز لمنع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة، وندعو الدول إلى التعاون على تنفيذه. وفي معظم الحالات، تمثل الأمم المتحدة آخر بصيص أمل للمجتمعات والضحايا. ولا يمكن للمنظمة أن تفشل في حماية المدنيين. فحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها موظفوها تضر بمصداقية عمليات حفظ السلام، التي تشكل دعامة أساسية للمنظمة. وهي تمنع تنفيذ ولايات حفظ السلام وتفسد تصور السكان المحليين لإنصاف المنظمة.

وحماية المدنيين يجب أن تكون أولوية من أولويات الدولة، وتشير إلى الحاجة إلى إيجاد حلول سياسية مجدية للنزاعات وضمان أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، فضلا عن العمل بالتنسيق الوثيق مع المنظمات المجتمعية والإنسانية في الميدان، الأمر الذي يمكن أن يساعد كثيرا في الكشف المبكر عن الأخطار التي تهدد المدنيين. غير أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل أيضا على إنهاء انتشار الأسلحة والمتفجرات والذخائر العنقودية وبيعها على الصعيد الدولي من خلال التوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك حكمها المتعلق بمعيار العنف الجنساني؛ والتوقيع والتصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨؛ وتعزيز المحكمة الجنائية الدولية من خلال التوقيع على نظام روما الأساسي؛ وقبل كل شيء احترام الأطراف الموقعة لأحكامها والتقيد بها، فضلا عن ضمان أن الحالات التي أحالها مجلس الأمن تتمتع بالموارد المالية اللازمة لضمان الوفاء بواجبات المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موجات الأشخاص المشردين واللاجئين على الصعيد الدولي تتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات ملموسة لدعم هؤلاء الأشخاص في التخفيف من أوجه ضعفهم، وإيجاد الحماية في المجتمعات المضيفة لهم.

ويجب ألا يغيب عن بالنا حقيقة أن النهج الجديد الذي يأخذ في الحسبان أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠ /١) مطلوب، وأنه يفرض علينا التحدي المتمثل في عدم ترك أي شخص متخلفا عن الركب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إثيوبيا.

السيدة هايلو (إثيوبيا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ، أولا وقبل كل شيء، بتهنئة بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. ولا يمكن أن يكون توقيت هذه الجلسة أنسب وأهم من الآن في ضوء التوصيات المحددة التي قدمها تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) وتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447) كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم التي قدموها هذا الصباح.

(تكلم بالإنكليزية)

ونعلم جميعا أن حفظ السلام قد تطور وكيّف نفسه مع الظروف الأمنية المتغيرة. ولهذا السبب فإن معظم ولايات عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، إن لم تكن جميعها، تتضمن حماية المدنيين. ولا شك في أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق البلد المضيف، ولكن في الحالات التي لا يمكن ذلك فإن المدنيين الأبرياء معرضون للخطر ولا يمكن لعمليات الأمم المتحدة أن تظل غير مبالية. ولا يمكن تبرير التنصل من مسؤولية حفظة السلام عن حماية المدنيين في مواجهة الظروف العصيبة السائدة.

ويسرنا أن نلاحظ أن تقرير الفريق رفيع المستوى يقرّ بتلك الحقيقة. وبالنسبة لنا في أفريقيا، تلك المسألة هامة جدا، ونحن نعتقد أنه ينبغي ألا تُنسى أبدا الدروس المستفادة من التجارب المريرة للإبادة الجماعية. وهذا هو السبب في أننا حققنا تحولا نمطيا من مبدأ عدم التدخل إلى عدم اللامبالاة في أحد الظروف الخطيرة التي تنطوي على انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية. ومن الواضح أن هذا المنظور مكرس في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في وضع الأطر المعيارية المتعلقة بحماية المدنيين، لا تزال ثمة تحديات فيما يتعلق بترجمة هذه الولاية إلى عمل في الميدان. وما من شك في أن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة على تزويد عمليات حفظ السلام بولايات واضحة ومُحكمة لحماية المدنيين. ولكن مهما الولاية مُحكمة وبليغة، فلن يمكنها إحداث تغيير ولن يكون بالإمكان إنجاز الكثير إلا إذا طُبقت. إن الفجوات الهائلة من حيث استعداد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدراتها تدريبها على الاضطلاع بولايات حماية المدنيين، ينبغي دراستها بجدية وسدها على النحو المناسب.

وإثيوبيا هي إحدى البلدان الرائدة المساهمة بقوات إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبالتالي، فإن حماية المدنيين مسألة هامة جدا بالنسبة لحفظة السلام التابعين لنا، الذين يتم وزعهم في بعض من أشد الحالات اضطرابا في أفريقيا. وهي ليست مسألة نظرية بل تحدٍ عملي، تحدٍ يواجهه حفظة السلام التابعون لنا يوميا معرضين حياتهم للخطر. ولهذا السبب، فإننا نعلق أهمية كبيرة على حماية المدنيين، ولهذا نحن أحد البلدان التي أيدت كيغالي المبادئ المتعلقة بحماية المدنيين. وبالنسبة لنا في إثيوبيا، لم يكن من العسير الالتزام بتلك المبادئ، لأننا نعتقد أن حفظة السلام التابعين لنا يطبقونها بالفعل.

ومن المشجع ملاحظة أن عددا من البلدان قد تعهدت بالتقيد بتلك المبادئ، ونأمل أن يصبح ذلك في نهاية المطاف هو القاعدة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المؤكد أنذلك سيعني قطع شوط طويل نحو معالجة الثغرات في تنفيذ ولايات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد بينهيرو دا سيلفا (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناننا لفرنسا على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن حماية المدنيين. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطاتهم الإعلامية.

وتؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسويسرا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

إن المدنيين المتضررين من النزاع ما زالوا يعانون من آثار الأعمال القتالية الجارية، وهم الضحايا الرئيسيون لانتهاكات القانون الدولي الإنساني فضلا عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. والملايين من البشر يتعرضون للعنف يوميا، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسيين، ويجبرون على محاولة البقاء في ظروف هشة للغاية فيما يتعلق بالحصول على الماء والغذاء والمأوى والخدمات الصحية. وفي العديد من أنحاء العالم، يجري بصورة متعمدة وقف وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المعوزين. ويحرم الملايين من الأطفال والشباب من التعليم. وتتعرض المدارس والمستشفيات للهجمات، ويُستهدف العاملون في المجال الإنساني. ويصل النزوح الجماعي الذي يعزى إلى القتال والعنف إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. يجب وقف هذه الاتجاه.

إن عدم القدرة على إنهاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، التي يجب أن نؤكد، أنها قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، تشدد على أهمية إعطاء أولوية للوقاية فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب. يجب علينا أن نواصل جهودنا من أجل تحويل التقدم المعياري إلى تحسينات ملموسة فيما يتعلق بحماية المدنيين على أرض الواقع.

ولئن كانت الدول الأعضاء مسؤولة في المقام الأول عن الوفاء بالتزاماتها الدولية من أجل كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فمن الضروري مع ذلك تعزيز المساءلة وتحسين الامتثال للالتزامات الدولية من جانب جميع الأطراف في الصراعات المسلحة. وعندما لا تقوم السلطات الوطنية باتخاذ التدابير اللازمة لضمان هذه المساءلة، يمكن لمجلس الأمن، عند الاقتضاء، القيام بدور استباقي أكبر. وتذكر البرتغال بأنه يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تؤدي دورا رادعا هاما، مكملا لعمل المحاكم على الصعيد الوطني.

وقد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره في العقود الأخيرة فيما يتعلق بإدراج عنصر حماية المدنيين في ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بيد أنه ينبغي للأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام أن تعمل على مواكبة العالم المتغير والتحول السريع لطابع النزاع نفسه، وينبغي أن تتوقع المخاطر والاحتياجات، بغية إيجاد نُهُج أكثر كفاءة.

وندرك أن المخاطر العالية والتهديدات العالمية هي الآن أكثر مما كانت عليه في الماضي، والبيئات التشغيلية حيث تعمل بعثات الأمم المتحدة هي أكثر تعقيدا وخطورة من أي وقت مضى. ويتزايد اضطرار بعثات الأمم المتحدة للنضال من أجل حماية موظفيها والمدنيين الأبرياء في الميدان بغية الوفاء بولاياتها. ويشمل التعديل، في جملة أمور، الحاجة إلى تزويد الأمم المتحدة وبعثاتها بقدرات حديثة ومرنة، بما في ذلك من

خلال العنصر المعني بحماية حقوق الإنسان، الأمر الذي يساعد على تعزيز أداء عمليات حفظ السلام نفسها. وفي كثير من الجوانب، فإن إعداد حفظة السلام هو حجر الزاوية في عملية بناء قدرات البعثات من حيث تنفيذ ولاية حماية المدنيين.

والبرتغال تكرر تأكيد التزامها بمواصلة الاضطلاع ببرامج تدريبية لأفراد أمنها الوطني وقواتها المسلحة الذين تم نشرهم في بعثات حفظ السلام الدولية. وهذه البرامج التدريبية تغطي مسائل من قبيل المساواة بين الجنسين، والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، فضلا عن الاتجار بالبشر.

ونهضت البرتغال بمسؤولياتها فيما يتعلق بنشر الأفراد وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقررت بالفعل تعزيز مشاركتها في هذا الإطار خلال السنة الحالية، ٢٠١٦.

أسفرت نتائج عمليات الاستعراض الثلاث بشأن جهود الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن عن استنتاجات محددة واضحة ووفرت لنا مسارات جيدة لتبحث الأمم المتحدة في الأمور ذات الصلة المتبقية في مجال صون السلم والأمن. ونعتقد أن التركيز المستمر على معالجة الأسباب الجذرية وتكثيف الجهود الدبلوماسية السياسية في منع نشوب النزاعات وتسويتها، إلى جانب الجوانب الإنسانية للتنمية وبناء السلام، وحده من شأنه أن يعزز على نحو فعال احترام القانون الدولي الإنساني ويعزز المسؤولية من جانب جميع الأطراف، وكذلك وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها، وبالتالي تعزيز الجهود الجماعية للتصدي للتحركات الجماعية للناس التي نشهدها كل يوم.

وأذكر بكلمات الأمين العام عن الحالة الإنسانية الراهنة، ”بالنظر إلى الوحشية الفاضحة،“ لم يعد يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى شريكا في اللامبالاة الجماعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد غون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئ الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. وكما حدث في المناقشة السابقة، يود وفد بلدي أن يؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمه لنجاح رئاستكم.

إن المدنيين، من حيث المبدأ، ليسوا مقاتلين لكنهم رغم ذلك من بين أكبر أعداد الضحايا في حالات النزاع المسلح. إنهم يتعرضون للقتل الجماعي والاغتصاب والتشريد القسري في كثير من الأحيان – باختصار، جميع أنواع العنف. دفع هذا العنف ضد المدنيين مجلس الأمن، في عام ١٩٩٩، لأن يكلف بعثة لحفظ السلام للمرة الأولى بولاية لحماية المدنيين – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في سيراليون.

ومنذ ذلك الحين، تجري بانتظام مناقشة مسألة حماية المدنيين في أوقات النزاع، بما في ذلك بطبيعة الحال في مجلس الأمن. وكجزء من التقدم المحرز، فإن وفد بلدي يركز تركيزا خاصا في هذه المناقشة على اعتماد مبدأ المسؤولية عن الحماية في مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات لعام ٢٠٠٥. استنادا إلى هذا المبدأ، ساعد المجلس بلدي في تفادي تدهور الحالة الأمنية للسكان المدنيين أثناء النزاع المسلح في البلد في عام ٢٠٠٥. ومن خلال القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، منح مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الولاية اللازمة لضمان الحماية الكاملة للمدنيين في مواجهة الفظائع غير المقبولة المسجلة بانتظام في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فإن تنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية لا يزال يواجه تحديات كبيرة، من قبيل الالتزام باحترام سيادة بلد ما وضرورة التوصل إلى توافق في الآراء داخل مجلس الأمن.

وإذ ذكرت مسألة توافق الآراء داخل مجلس الأمن، لا يسعني إلا أن أتناول مسألة حق النقض. أظهر استخدام حق النقض على مر الزمن كيف كانت هذه الأداة أحيانا مصدرا للجمود في مواجهة مآس لا يمكن تحملها وأزمات إنسانية لا تطاق. وفي مواجهة تلك العقبة الرئيسية التي تتمثل في الاستخدام غير السليم لحق النقض، اقترحت فرنسا والمكسيك، كجزء من عملية إصلاح مجلس الأمن، مبادرة يترتب عليها قيام الأعضاء الدائمين طوعا وبصورة جماعية بتعليق استخدام حق النقض في حالات الجرائم الجماعية. ووفدي مقتنع بالفائدة الهائلة للبشرية التي يمكن أن تحققها هذه المبادرة، وبالتالي فإنه يؤيد هذا الاقتراح تأييدا تاما. وبالمثل، يؤيد بلدي مدونة قواعد السلوك ذات الصلة باستجابة مجلس الأمن للإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، التي اقترحها فريق المساءلة والاتساق والشفافية. ويحدونا الأمل في أن تصبح المدونة أكثر إلزاما.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في سياق عمليات حفظ السلام تنطوي أيضا على تناول دور كل جهة من الجهات الفاعلة. ويشمل نشر بعثة لحفظ السلام العديد من الجهات الفاعلة. ولذلك، من المهم بذل الجهود على نحو منظم والاضطلاع بالمسؤولية المشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يحدد مجلس الأمن ولاياته بعبارات واضحة ودقيقة بما فيه الكفاية. وينبغي للحكومة المضيفة منح الأولوية لحماية المدنيين وتيسير تنفيذها. وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني كفالة نشر ما يكفي من الموارد للاضطلاع بالمهمة على نحو جيد. وينبغي أن تكفل البلدان المساهمة بقوات أن قواتها ليست على مستوى جيد من التدريب للمهمة فحسب، بل وفي مجالي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وغيرها من الاتفاقيات الدولية المكرسة لحماية المدنيين في أوقات النزاع. وينبغي أيضا أن تكون التقييمات المستمرة لتلك المسؤوليات جزءا أساسيا من بروتوكول تنفيذ بعثات حفظ السلام. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالجهود التي يبذلها المجلس والأمانة العامة والجمعية العامة في تقديم تقارير منتظمة واتخاذ مبادرات بشأن تلك المسائل، ويشجعهم على مواصلة التوسع في التزامهم.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أقول إن حماية المدنيين تمثل في حد ذاتها جوهر عمليات حفظ السلام من حيث إدماجها لأهداف ميثاق الأمم المتحدة وأن العديد من المواطنين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان التي تمر بحالات نزاع، ينظرون إليها بوصفها مرآة تعكس كفاءة وشرعية الأمم المتحدة، فضلا عن مصداقيتها، بوصفها مدافعا عن السلام في إطار تعزيزها للحرية والتقدم في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المستنيرة. ترحب أذربيجان بالنهوض بجدول أعمال حماية المدنيين في عمل مجلس الأمن.

إن الاستهداف المتعمد للمدنيين لا يزال يمثل أحد أكثر اتجاهات النزاعات المسلحة المعاصرة إثارة للقلق. ما زال المدنيون يعانون كثيرا من العواقب الرهيبة للنزاعات المسلحة. وحقيقة أن أكثر من ٦٠ مليون شخص شردوا حتى نهاية عام ٢٠١٥ هي الحقيقة الوحيدة اللازمة لإثبات حجم كارثة المدنيين. نحن نقدر كرم البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

ويثني بلدي على إدراج مسألة التشريد القسري في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة عمل الأمين العام من أجل الإنسانية.

وينبغي لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد مؤخرا في اسطنبول، أن يواصل تشجيع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره على تعزيز جهودها الرامية إلى الحد من المعاناة البشرية. كما نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين المزمع عقده في ١٩ أيلول/سبتمبر.

إن أذربيجان تدعم أيضا الوعي المتزايد بمشكلة التشرد الداخلي في جميع أنحاء العالم. وكما يسلم الأمين العام في تقريره (S/2016/447)، يلزم أيضا وضع أطر حماية قوية للأشخاص المشردين داخليا. وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، وهي أول وثيقة ملزمة بشأن التشرد الداخلي، جديرة بالثناء بصورة خاصة.

وتدين أذربيجان بشدة جميع الهجمات على المدنيين والمنشآت المدنية في حالات النزاع المسلح.

ونشعر بقلق عميق إزاء العنف الجنسي في حالات النزاع، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

على جميع أطراف النزاع إيلاء أقصى درجة من الاهتمام إلى التقيد بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، واحترام مبدأي التميز والتناسب، وكذلك الحيطة. نؤيد تقييم الأمين العام ومؤداه أنه يمكن تفادي معظم الخسائر المدنية والمعاناة إذا احترمت الأطراف القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. أولا وقبل كل شيء، ينبغي التوصل إلى حل سياسي دائم لإنهاء محنة المدنيين.

نحن ندرك الدور الهائل الذي ما فتئت تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حماية المدنيين في جميع أنحاء العالم. وندين جميع الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ونقف إجلالا للذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء مهمتهم. ولا يسعنا إلا أن نؤيد التوصيات المقدمة في تقرير الأمين العام ومؤداها أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأولوية لحماية المدنيين في ولايات عمليات السلام في الحالات التي تحتاج إلى هذه الحماية. وينبغي أن تكون الولايات المتعلقة بحماية المدنيين واضحة وواقعية ويمكن تحقيقها، ويجب إعداد حفظة السلام إعدادا كاملا بتزويدهم بجميع القدرات التشغيلية واللوجستية اللازمة للاضطلاع بولاياتهم. وعلاوة على ذلك، يفترض بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تكمل العمل الذي تقوم به الحكومات المتضررة.

من دواعي الأسف أن بلدي قد تأثر أيضا بالانتهاكات الواسعة النطاق التي ترتكبها جمهورية أرمينيا ضد السكان المدنيين. فاحتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان اقترن بهجمات متعمدة وقتل المدنيين، وتطهير عرقي، وتشريد قسري. إن القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) تشير تحديدا إلى تشريد المدنيين، وشن الهجمات على المدنيين وقصف أراضي أذربيجان.

إن استهداف أرمينيا للمدنيين الأذربيجانيين لا يزال مستمرا. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير الماضي، أبلغت مجلس الأمن عن قضيتي اثنين من المدنيين الأذربيجانيين، السيد شهباز غولييف والسيد دلغام وأسكاروف اللذين أخذهما أرمينيا رهينتين بينما كانا يزوران مقابر آبائهما في المنطقة المحتلة من أذربيجان. أود مرة أخرى أن أسترعي انتباه المجلس إلى هذه المسألة، أي إبراز حقيقة المدنيين اللذين قُبض عليهما في

أراضي بلدهما. لذلك، فإن الإجراءات القضائية بالحكم على السيد أسكاروف بالسجن مدى الحياة، والحكم على السيد غولييف بالسجن ٢٢ عاما إجراءات لاغية وباطلة. السيد الرئيس، أناشد مرة أخرى من خلالكم هيئات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة والجهات الإنسانية الفاعلة التدخل من أجل تحقيق الإفراج عنهم.

في بداية نيسان/أبريل، شنت القوات المسلحة الأرمينية، مستخدمة المدفعية الثقيلة وأسلحة من العيار الكبير، هجوما على مواقع في الأراضي المحتلة من أذربيجان، وتكثيف القصف على مناطق أذربيجان القريبة من الخطوط الأمامية، مستهدفة بصورة متعمدة المناطق المكتظة بالسكان. ونتيجة ذلك، قُتل ستة مدنيين، من بينهم طفلان، وجرح ٣٣ شخصا. عملت القوات الأرمينية على إلحاق أضرار كبيرة بالمنازل والمدارس، ورياض الأطفال، والهياكل الأساسية المدنية الحيوية لخلق حالة من الهلع بين السكان والتسبب بتشريد أعداد هائلة من السكان. كذلك حُرم عدد كبير من المدنيين من حقوقه الأساسية في الحياة والصحة والممتلكات والتعليم. لقد ارتكبت أرمينيا العديد من الانتهاكات ضد المدنيين الأذربيجانيين، وهي انتهاكات تُرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

علاوة على ذلك، وبالرغم من وقف إطلاق النار المتفق عليه في ٥ نيسان/أبريل، تهدد أرمينيا الآن أذربيجان باستخدام ”القنابل القذرة“. فقد تبجح هرانت بغراتيان، عضو البرلمان الأرميني ورئيس وزراء أرمينيا الأسبق، بامتلاك بلده لأسلحة نووية.

نتيجة لاحتلال جزء كبير من أراضي بلدي، وجد مئات الآلاف من الأذربيجانيين أنفسهم في حالة تشرد جماعي. يؤكد تقرير الأمين العام المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية عن توفير الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين داخليا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على أن أذربيجان قد أثبتت أن من الممكن تحسين الظروف المعيشية والسكنية للمشردين داخليا من دون المساس بعودتهم إلى مسقط رأسهم. أشادت جهات فاعلة دولية كثيرة بالجهود التي تبذلها حكومتي للتصدي لمشاكل المشردين داخليا، ومن ضمن هذه الجهات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وجهات أخرى. لا تزال أذربيجان ملتزمة التزاما كاملا بعودة المشردين داخليا إلى أراضيهم الأصلية بأمان وكرامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة ليتوانيا.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. تؤيد ليتوانيا البيان الذي أُدْلِيَ به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن مناقشة اليوم تذكرنا مرة أخرى بوجود قاعدة معارف وافرة بشأن ما هو مطلوب لكي تعمل بعثات حفظ السلام على تحسين حماية السكان المدنيين، بما في ذلك على النحو الوارد في توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، وفي استعراضات السنة الماضية بشأن بناء السلام والمرأة والسلام والأمن.

كما لاحظ العديد من الوفود اليوم، فهي ولايات واضحة وذات مصداقية ويمكن تحقيقها ويقابلها توفر المواد اللازمة والمعدات والعناصر المُمَكِنة الحاسمة؛ وقيادة بعثات قوية؛ ومسؤولية شخصية؛ وتدريب قبل نشر القوات، بما في ذلك حماية المدنيين؛ وإشراك المستشارين المختصين بالمواضيع المتعلقة بالنساء والأطفال، وحماية المدنيين في بعثات حفظ السلام؛ وتوفير حماية استباقية أقوى؛ ووجود استراتيجيات خاصة بحماية المدنيين لدى كل بعثة من بعثات حفظ السلام مع ولاية للحماية، تؤدي جميعها دورا مهما في حماية المدنيين.

علاوة على ذلك، فإن المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق التكنولوجيات الحديثة يمكن أن تعزز إلى حد بعيد

الإلمام بالحالة الراهنة واتخاذ قرارات مبنية على المعلومات الاستخبارية. تلك المعلومات توفر إنذارا مسبقا بشأن التحركات الجماعات المسلحة والهجمات الوشيكة، مما يمكن من الاستجابة السريعة واتخاذ إجراءات استباقية، ويساعد في المقابل على إنقاذ أرواح المدنيين، فضلا عن حياة حفظة السلام أنفسهم.

إزاء خلفيةهذه القاعدة المعرفية الواسعة وتجربتنا في الميدان، نعتقد أن ثمة حاجة إلى زيادة التركيز على كيفية ترجمة المعايير القائمة إلى حماية أكثر فعالية. وقد تختلف العقبات، بما فيها ضعف التسلسل القيادي؛ والافتقار إلى النقل الجوي، أو القدرات، أو النقص في الوقود الذي يشل حركة المركبات المستخدمة في الدوريات؛ وعدم كفاية الدعم المقدم للوحدات المعنية بحقوق الإنسان؛ في أي وقت من الأوقات، يوجد حوالي ٢٠٠ فرد من حفظة السلام مصابون بمرض الملاريا، كما كان الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ويوجد نقص مزمن في عدد الموظفين؛ وعدم توفر القدرات التحليلية أو الاستخبارية ضمن أي بعثة. ونتيجة لذلك، فحتى أفضل القرارات والتوصيات لا تساوي من حيث قيمتها أكثر من قيمة الورق الذي كُتبت عليه، إذا تعثر التنفيذ لهذه الأسباب المختلفة.

ينبغي إيلاء اهتمام أكبر في مداولات المجلس للعقبات التي تواجهها البعثات، فضلا عن الممارسات الجيدة ونشر الدروس المستفادة. وعقد حوارات تفاعلية مع قادة القوات والشرطة، على نحو يتجاوز الاجتماعات الرسمية التي تعقد مرة في السنة من شأنه أن ييسر إزالة العقبات القائمة وتحقيق فهم أفضل للحالة على أرض الواقع.

إن حماية المدنيين مهمة صعبة في حد ذاتها، وستكون أكثر تعقيدا بدون مشاركة السلطات المحلية والسكان. إذ أن توفير الحماية الفعالة للمدنيين، وفي ذلك الأمر بالذات، فإن سلامة حفظة السلام أنفسهم تتوقف أيضا على إقامة عُرى وثيقة مع المجتمعات المحلية وكسب ثقتها، بمن فيهم النساء والشباب والفئات المهمشة. وهذه العلاقات القائمة على الثقة تزود حفظة السلام بالمعلومات الاستخبارية التي تمس الحاجة إليها، وتمكن من فهم أفضل لمواطن الضعف، واحتياجات المجتمعات المحلية، وتيسير صياغة ردود محددة وهادفة وفعّالة للتصدي للتهديدات التي تواجهها هذه المجتمعات.

وما من شيء ينتهك هذه الثقة أكثر من الإساءات التي يرتكبها حفظة السلام أنفسهم. فقد تحول الحماة إلى ذئاب بشرية تلطخ سمعة الآلاف من حفظة السلام الذين يخدمون الأمم المتحدة بتفانٍ، ويجازفون بأرواحهم، بمن فيهم الذين دفعوا حياتهم ثمنا لحماية الأخرين.

لا ينبغي السماح للمذنبين بارتكاب انتهاكات الاختباء وراء الهيئات القضائية الوطنية للتملص من يد العدالة. فعبء جلب الجناة للمساءلة يقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات.

نرحب بالاستجابة القوية للأمين العام لآخر فضيحة استغلال واعتداء جنسيين تتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبالخطوات الملموسة التي اتخذت من أجل معالجة هذه المشكلة. وينبغي على المجلس أيضا أن يبذل كل ما في وسعه لوضع حد للإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) في آذار/مارس من هذا العام، وندعو إلى تنفيذه تنفيذا تاما.

وفي الوقت نفسه، علينا ألا ننسى أن هذه الإساءة ليست جديدة. ويعود تاريخ أول حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نطاق واسع إلى عام ١٩٩٢، في كمبوديا، وتبع ذلك حالات أخرى. في آذار/مارس أُعلن عن استراتيجية شاملة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل، ومع ذلك نجد أنفسنا أمام تلك الحالة مرة أخرى. فما هي قيمة التقارير إذا لم تنفذ؟ وعلينا أن

نتأكد من أن يتجاوز مدى اهتمامنا وقوع حادث بعينه، وأن يجري تنفيذ التقارير والتوصيات على الصعيد العملي بطريقة متسقة وشاملة. ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بألا تمر في دوامة أخرى من العار والفضيحة لمدة ١٠ سنوات أو ١٥ سنة من الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بوتسوانا.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نتمنى لفرنسا كل التوفيق في رئاستها للمجلس في هذا الشهر. كما نشيد بالأمين العام على إحاطته الإعلامية، ونثني عليه لما يبديه من التزام متواصل بقضية المدنيين، وخاصة في حالات الصراع. ونرحب أيضا بالإحاطات الاعلامية المتبصرة والتعليقات الأخرى التي تلقيناها هذا الصباح.

إن بوتسوانا ما فتئت ملتزمة بتعزيز المبادئ الإنسانية واحترامها، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما قلنا دائما، نحن نكرر اعتقادنا الراسخ الذي يتشاطره كثيرون ومفاده أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. لهذا السبب، تواصل بوتسوانا تأييد مبدأ المسؤولية عن الحماية بوصفها إطارا طبيعيا لتعزيز السيادة الوطنية، بينما تلقي المسؤولية على عاتق أولئك الذين لديهم القدرة على حمايتهم وخدمتهم. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا إيماننا الراسخ بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، فضلا عن مختلف الصكوك المتعددة الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبالنسبة إلى دور بعثات حفظ السلام والبعثات الأخرى، نحيط علما بنشر عمليات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة في العديد من البلدان حول العالم، باعتبار ذلك أهم الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن. ويبيّن انتشار هذه البعثات مدى فائدتها في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن ندرك المناخات المعقدة والعنيفة التي يعمل أفراد حفظ السلام في ظلها. كما نتشاطر الرأي القائل إنه ينبغي توفير الرعاية والعناية لهذه البعثات من أجل تعزيز القدرات التي تمتلكها بغية تنفيذ ولاياتها بفعالية. وتحقيقا لذلك، نعتقد أن التدريب وبناء قدرات الأفراد بالقدر الكافي قبل الانتشار وأثناءه وبعده أمران ضروريان للغاية.

ويرى وفد بلدي أنه قبل نشوب الصراع، وربما قبل تصاعده وبلوغه بُعدا متطورا، هناك علامات وإشارات تدل على السبب المحتمل لنشوبه. وفي هذه الحالة، نعتقد أن الموجودين على مقربة من المشكلة المحتملة يجب أن يكونوا قادرين على الكشف عن علامات الإنذار المبكر، بغية التمكن من استكشاف التدابير الوقائية عن طريق عملية شاملة تكون مقبولة على نحو متبادل. ومن واجب ليس جميع الأطراف المتورطة في الصراع فحسب، بل والدولة أيضا كفالة اتخاذ التدابير لحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي هذا الصدد نوافق على مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، من بين أمور أخرى، التي تقضي بأنه يجب تدريب جميع القوات في مجال حماية المدنيين قبل إيفادها إلى البعثات، وبأنه يجب عدم التردد في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين وفقا لقواعد الاشتباك.

ويجب علينا أن نزيد جهودنا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بغية حماية النساء في حالات الصراع المسلح، وكذلك إشراكهن في جميع عمليات الوساطة وحفظ السلام وصون السلام على المستويات كافة، فضلا عن إعادة الإعمار والتنمية. وكما يبين التاريخ أنه كلما كان هناك صراع، ثمة احتمال لانتهاك حقوق السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة. وفي كثير من الأحيان، هناك عنف جنساني منهجي، واسترقاق جنسي، واغتصاب، وتجنيد للأطفال في الصراعات المسلحة من جانب أولئك الذين يمتلكون القوة. وفي معظم الحالات،

ثمة ميليشيات انتهازية، ومتمردون، وقوات حكومية عاصية، وأحيانا قادة يستخدمون القوة الوحشية، والاغتصاب، ويرتكبون المذابح وأعمال القمع كأسلحة للحرب. وحيثما تنهار مؤسسات الحكم، يسود الإفلات من العقاب. والنساء والفتيات والفتيان يتحملون دائما عبء جميع هذه الفظائع.

ويأخذ وفدي هذه الجرائم المرتكبة على محمل الجد، ويدينها بجميع أشكالها ومظاهرها. وفي هذا الصدد، طالبنا دائما بإخضاع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة عن أعمالهم. لذلك، يجب استكشاف مختلف المحاكم الجنائية المتعددة الأطراف الموجودة في العالم من أجل تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم.

وبصفتنا أصدقاء للمحكمة الجنائية الدولية ومؤيدين لها، لا يساورنا أدنى شك في أن هذه المحكمة تشكل الملاذ الأخير الدائم الوحيد لضحايا الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية. ونعتقد أن ملايين الضحايا في جميع أنحاء العالم يستحقون الكرامة والعدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا ألاّ نفشل في تأدية واجبنا الأخلاقي من أجل توفير الحماية لهم في مواجهة الإفلات من العقاب. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة دعم المحكمة الجنائية الدولية في سعيها لصون حقوق الضحايا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم بوتسوانا لجهود المجتمع الدولي في حماية المدنيين الأبرياء أثناء الصراعات المسلحة. وأود أن أشدد أيضا على أهمية تعزيز الأطر المعيارية القائمة بشأن حماية المدنيين في حالات قطرية محددة وكفالة تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد كيلان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة. وأعرب أيضا عن تقديرنا لفخامة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وسائر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم النيّرة هذا الصباح.

إن الاتجاهات المتعلقة بالتهديدات العالمية ضد البشرية، ولا سيما تنامي حجم العنف والانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي، تفرض علينا في المقام الأول اعتبار حماية المدنيين أحد أكبر التحديات التي تواجه السلم الدولي. وينبغي أن يتمثل شاغلنا الرئيسي في أن المدنيين يشكلون اليوم الغالبية العظمى من الإصابات الناجمة عن الصراعات المسلحة. والاستهداف العشوائي للمستشفيات، والمدارس، والأسواق، والأماكن المقدسة، وحتى مخيمات المشردين داخليا، فضلا عن أساليب الإرهابيين الشنيعة كالتفجيرات الانتحارية، يخلّفان آثارا مدمرة لا يستطيع القانون الدولي ولا غيره من القيم الأخلاقية أن يتسامح إزاءها. وينبغي لمرتكبي هذه الأعمال أن يكونوا عرضة للمساءلة.

والتشريد القسري، والتجويع، والاعتداء الجنسي، والرق أمور تستخدم بشكل منهجي كأساليب حرب تؤثر على مصير أشد الفئات ضعفا، أي الأطفال والنساء والمسنّين. وهذه الصورة القاتمة تجعل من حماية المدنيين واجبا قانونيا وأخلاقيا للمجتمع الدولي.

وتدرك تركيا أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المواطنين تقع على عاتق دولهم. وتلتزم تركيا التزاما تاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وهي ترقى إلى مستوى التزاماتها بموجب القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء. ولطالما اضطلعت تركيا بدور فريد في منطقتها تخفيفا للمعاناة البشرية. وفي هذا الصدد، تستضيف تركيا حاليا الملايين من المشردين على أراضيها، وهي لا تدخر جهدا للوفاء باحتياجاتهم إلى المأوى والغذاء والتعليم.

وعدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية تضاعف ثلاث مرات في العقد الماضي. ولا يسع المجتمع الدولي أن يتغلب على هذا التحدي بدون التعاون الفعال والعمل الجماعي. ومؤتمر القمة العالمي الأول للمساعدة الإنسانية، الذي عقد في اسطنبول قبل بضعة أسابيع، كان فتحا جديدا في هذا الصدد. وبغية معالجة الأسباب الجذرية للأزمات وإنهاء المعاناة البشرية، سوف تواصل تركيا – تمشيا مع التزاماتها – العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين.

وفي سياق عمليات السلام، يجب على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها عندما تعجز الدول عن حماية مواطنيها، وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وتلتزم تركيا بمبادئ حفظ السلام التي تتمثل في الحياد، وموافقة الدول المضيفة، وعدم استخدام القوة إلاّ في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. وحماية المدنيين في الصراع المسلح تتماشى مع هذه المبادئ. علاوة على ذلك، وكما يبين تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، فإن ”هذه المبادئ ... ينبغي ألاّ تكون أبدا مبررا لعدم حماية المدنيين“ (انظر S/2015/446، الصفحة ١٤).

وفي المجتمعات المتضررة من النزاع، فإن الحكومات قد تفتقر إلى القدرات اللازمة لتأمين أرواح مواطنيها وكرامتهم. وفي واقع الأمر، هذا هو الحال في معظم الأماكن التي تنشر فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن الإرادة السياسية والقوة المؤسسية أساسيتان لحماية المدنيين على نحو فعال. واليوم، ١٠ من أصل ١٦ بعثة من بعثات حفظ السلام تعمل في إطار ولايات محددة لحماية المدنيين.

وفي تلك البعثات يقوم حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بشجاعة بمهامهم في ظل أصعب الظروف على الرغم من أنهم أنفسهم أصبحوا هدفا للجماعات المسلحة بشكل متزايد.

والمشكلة تتفاقم، ولذلك ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تنتهج استراتيجيات شاملة لمساعدة الدول على زيادة قدرتها في حالات الأزمات.

ويكتسي دور شرطة الأمم المتحدة أهمية بالغة في بناء القدرات من أجل حماية المدنيين ودعم سيادة القانون. وكما يؤكد تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٦، (انظر A/70/19) فإن تزويد عمليات حفظ السلام بولايات وأهداف وهيكليات قيادية محددة بوضوح، وبموارد كافية استنادا إلى تقييم واقعي للوضع، وتأمين التمويل دعما لجهود التوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات هي عوامل هامة في التنفيذ الفعال لمهام الحماية في سياق عمليات حفظ السلام.

وبعبارات أعم، فإن للأمم المتحدة دورا تضطلع به في منع الهجمات المستمرة ضد المدنيين، ليس في بيئات حفظ السلام المحددة فحسب، بل أيضا في الحالات المعرضة لنشوب الأزمات حيث تنشر البعثات السياسية الخاصة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تستخدم الأمم المتحدة بفعالية آليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والوساطة باعتبارها أدوات ضرورية لمنع نشوب الصراعات، وبالتالي منع المعاناة البشرية.

وتعتقد تركيا أن الظروف المتفاقمة وإدراج الولايات المتعلقة بالحماية قد تتطلب تغييرا في موقف عمليات السلام. وفي هذا الصدد، نقدر جهود الأمم المتحدة لوضع مبادئ توجيهية قوية لضمان حماية المدنيين. ويتضمن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2016/447) توصيات هامة في هذا الصدد.

وفي أوقات الاضطرابات، يُنظر إلى حفظة السلام على أنهم الأمل الوحيد للأشخاص العُزّل؛ وبدون أن تقوض الأمم المتحدة هذا الهدف النبيل، يجب عليها أن تكفل عدم تحول قوات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين إلى تهديد

لهم، ولذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تنفذ بشكل صارم سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يضلع فيهما أفرادها. وتتوقع تركيا أن تتوقف هذه الأعمال المشينة والشنيعة وأن تتم مقاضاة الجناة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعلم أن الوقت متأخر ولكن بياني لن يستغرق وقتا طويلا. اليوم، لجأ الوفد الروسي مرة أخرى إلى كذبة واضحة، حيث أفاد هذه هذه المرة بأن المجلس لم يتلق أي طلب من أوكرانيا بشأن نشر عملية لحفظ السلام.

وتسجيلا للموقف، تقدمت أوكرانيا إلى المجلس رسميا وعلى أعلى مستوى، وكذلك الأمين العام، بهذا الطلب مرتين على الأقل. إن النداءات ذات الصلة التي وجهتها أوكرانيا، ورئيس مجلس الأمن والدفاع الوطني، فضلا عن البرلمان، اقترنت برسائل من وزير الخارجية الأوكراني، وأحيلت رسميا إلى الأمم المتحدة من بعثتنا في شباط/فبراير وآذار/مارس من العام الماضي.

وأود أذكر باقتباس من خطاب رئيس أوكرانيا إلى مجلس الأمن والأمين العام، كان البرلمان الأوكراني قد اعتمده في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥.

> ”باسم أوكرانيا، إني أخاطب الأمين العام ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للبدء في اتخاذ الإجراءات المناسبة لنشر عملية حفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في أراضي أوكرانيا، على أن تحدّد الطرائق الدقيقة لها في إطار مشاورات تُجرى مع الجانب الأوكراني، وفقا للممارسة المتبعة. وأرجو، على وجه الخصوص، إيفاد بعثة تقييم أولي إلى أوكرانيا لتقييم الحالة وتقديم توصيات إلى مجلس الأمن للنظر فيها“.
> (S/2015/225، ص ٤)

ويمكن للمرء أن يتساءل إذا لم يكن الطلب موجها إلى المجلس، فما هو؟ ومع ذلك، فقد يحاول الوفد الروسي إنكار حتى ذلك. وفي هذه الحالة، أود أن أذكر بأن خطاب الرئيس المذكور، الذي اعتمده البرلمان الأوكراني ووجهه إلى المجلس تم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ تحت الرمز S/2015/225.

ومن غير المألوف أن ينكر أحد أعضاء المجلس وجود وثيقة يمكن العثور عليها في نظام وثائق الأمم المتحدة على الإنترنت. لذلك أود أن أطلب إلى الأمانة العامة توزيع النسخ المطبوعة للطلب الأوكرانية. ولتيسير الاستعمال ولأغراض مرجعية، سنحاول تحميل الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن على الموقع الشبكي لبعثتنا.

والآن أنتقل إلى موضوع مناقشة اليوم، حيث أود إبلاغ المجلس بما تم إبلاغه للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الكائن في فيينا أمس، وهو استمرار استخدام قوات الانفصاليين الذين تدعمهم روسيا الأسلحة المتطورة والمعدات لتعريض المدنيين للخطر في شرق أوكرانيا. وحسبما يفيد مراقبو بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قال سكان دونيتسك إن المقاتلين الانفصاليين يتمركزون على أسطح منازلهم، ويشنون هجمات بمدافع الهاون، ثم يفرون تاركين المدنيين يواجهون النيران الدفاعية ردا على الهجمات

وفي الآونة الأخيرة، هاجم الانفصاليون المدعومون من روسيا المواقع الأوكرانية من محطة لمعالجة المياه، مستخدمين عبوات الكلور المخزونة هناك كرادع لنيران الأوكرانيين، حيث إن تمتك العبوات سيتسبب بكارثة بيئية محلية. وليس هناك أي مبرر للأعمال التي تتعمد تعريض المدنيين والهياكل الأساسية المدنية الحيوية للخطر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.